القول السديد

شرح منظومة

هداية الرشيد إلى معرفة العدل والتوحيد

تأليف

السيد العلامة

الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد (ع)

(١٣٥٨هـ/ ١٤٣٥هـ)

طبعة مزيدة

مكتبة أهل البيت (ع)

صف وتحقيق وإخراج

مكتبة أهل البيت (ع)

اليمن ـ صعدة ـ ت(٥٣١٥٨٠)

الطبعة الثانية
١٤٣٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة مكتبة أهل البيت عليهم السلام

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فاستجابة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، [آل عمران:١٠٤]، ولقوله تعالى:﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى:٢٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، ولقوله تعالى: ﴿إنما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[المائدة:٥٥].

ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض))، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى))، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء))، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم:((من سرّه أن يحيا حياتي؛ ويموت مماتي؛ ويسكن جنة عدن التي وعدني ربي؛ فليتول علياً وذريته من بعدي؛ وليتولّ وليه؛ وليقتد بأهل بيتي؛ فإنهم عترتي؛ خُلقوا من طينتي؛ ورُزقوا فهمي وعلمي)) الخبر- وقد بيّن صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم علي، وفاطمة، والحسن والحسين وذريّتهما عليهم السلام، عندما جلّلهم صلى الله عليه وآله وسلم بكساءٍ وقال: ((اللّهم

هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)).

استجابةً لذلك كلّه كان تأسيس مكتبة أهل البيت(ع).

ففي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ؛ التي يتلقّى فيها مذهب أهل البيت(ع) مُمثلاً في الزيدية، أنواعَ الهجمات الشرسة، رأينا المساهمة في نشر مذهب أهل البيت المطهرين صلوات الله عليهم عَبْر نَشْرِ ما خلّفه أئمتهم الأطهار عليهم السلام وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم، وما ذلك إلا لثِقَتِنا وقناعتنا بأن العقائد التي حملها أهل البيت(ع) هي مراد الله تعالى في أرضه، ودينه القويم، وصراطه المستقيم، وهي تُعبِّر عن نفسها عبر موافقتها للفطرة البشرية السليمة، ولما ورد في كتاب الله عزّ وجل وسنة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم.

واستجابةً من أهل البيت صلوات الله عليهم لأوامر الله تعالى، وشفقة منهم بأمة جدّهم صلى الله عليه وآله وسلم، كان منهم تعميدُ هذه العقائد وترسيخها بدمائهم الزكيّة الطاهرة على مرور الأزمان، وفي كلّ مكان، ومن تأمّل التاريخ وجَدَهم قد ضحّوا بكل غالٍ ونفيس في سبيل الدفاع عنها وتثبيتها، ثائرين على العقائد الهدّامة، منادين بالتوحيد والعدالة، توحيد الله عز وجل وتنزيهه سبحانه وتعالى، والإيمان بصدق وعده ووعيده، والرضا بخيرته من خَلْقِه.

ولأن مذهبهم صلوات الله عليهم دينُ الله تعالى وشرعه، ومرادُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإرْثُه، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومنْ عليها، وما ذلك إلا مصداق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)).

قال والدنا الإمام الحجّة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع): (واعلم أن الله جلّ جلاله لم يرتضِ لعباده إلا ديناً قويماً، وصراطاً مستقيماً، وسبيلاً واحداً، وطريقاً قاسطاً، وكفى بقوله عزّ وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وقد علمتَ أن دين الله لا يكون تابعاً للأهواء: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون:٧١]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾[يونس:٣٢]، ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى:٢١].

وقد خاطبَ سيّد رسله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود]، مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه من أهل بدر، فتدّبر واعتبر إن كنتَ من ذوي الاعتبار، فإذا أحطتَ علماً بذلك، وعقلتَ عن الله وعن رسوله ما ألزمك في تلك المسالك، علمتَ أنه يتحتّم عليك عرفانُ الحق واتباعه، وموالاة أهله، والكون معهم، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة:١١٩]، ومفارقةُ الباطل وأتباعه، ومباينتهم ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة:٢٢]، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة:١]، في آيات تُتْلى، وأخبار تُملَى، ولن تتمكن من معرفة الحق وأهله إلا بالاعتماد على حجج الله الواضحة، وبراهينه البيّنة اللائحة، التي هدى الخلق بها إلى الحق، غير معرّج على هوى، ولا ملتفت إلى جدال ولا مراء، ولا مبال بمذهب، ولا محام عن منصب، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾) [النساء:١٣٥][1].

وقد صَدَرَ بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت(ع):

١-الشافي، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ٦١٤هـ، مذيّلاً بالتعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي، تأليف السيد العلامة نجم العترة الطاهرة/ الحسن بن الحسين بن محمد رحمه الله تعالى ١٣٨٨هـ.

٢-مَطْلَعُ الْبُدُوْرِ وَمَجْمَعُ الْبُحُوْرِ في تراجم رجال الزيدية، تأليف/ القاضي العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمه الله تعالى، ١٠٢٩هـ-١٠٩٢هـ.

٣-مَطَاْلِعُ الأَنْوَاْرِ وَمَشَاْرِقُ الشُّمُوْسِ وَالأَقْمَاْرِ - ديوان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع) - ٦١٤هـ.

---

(١) – التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية.

٤ -مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني(ع) ٣٧٦هـ - ٤٠٤هـ.
٥ -مَحَاسِنُ الأَزْهَارِ في تَفْصِيْلِ مَنَاقِبِ العِتْرَةِ الأَطْهَاْرِ، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع)، تأليف/ الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلّي الهمداني الوادعي رحمه الله تعالى - ٦٥٢هـ.
٦- مجموع السيد حميدان، تأليف/ السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله تعالى عنه.
٧-السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف/ الإمام أحمد بن هاشم(ع) - ت ١٢٦٩هـ.
٨- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ ـ١٤٢٨هـ.
٩- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي(ع)، تأليف/ الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ع) ٧٥هـ - ١٢٢هـ.
١٠ -شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) - ت ٦١٤هـ.
١١ -صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت ٦١٤هـ.
١٢- المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، لِمُخْتَصِرِهِ/ السيّد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة/ محمد بن حسن العجري رحمه الله تعالى.
١٣ -هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف/ السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) -ت٨٢٢هـ.
١٤ -الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف/ الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤ هـ.

١٥-المنير - على مذهب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم (ع) تأليف/ أحمد بن موسى الطبري رضي الله عنه.

١٦- نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام/ الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) - ٨٢٢هـ.

١٧- تنبيه الغافلين عن فضائل الطالبيين، تأليف/ الحاكم الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة رحمه الله تعالى - ٤٩٤هـ.

١٨- عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

١٩-أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله (ع) وأخيه إدريس بن عبدالله(ع)، تأليف/ أحمد بن سهل الرازي رحمه الله تعالى.

٢٠-الوافد على العالِم، تأليف/ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي(ع) - ٢٤٦ هـ.

٢١- الهجرة والوصية، تأليف/ الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي(ع).

٢٢-الجامعة المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٣-المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكلّ مكلف من العبيد، تأليف/ القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلفي رضي الله عنه ت ١٢٨٢هـ.

٢٤-خمسون خطبة للجمع والأعياد.

٢٥-رسالة الثبات فيما على البنين والبنات، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت٦١٤هـ.

٢٦-الرسالة الصادعة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف/ الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٧-إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٢٨-الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف/ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.
٢٩-النور الساطع، تأليف/ الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي(ع) ١٣٤٣هـ.
٣٠-سبيل الرشاد إلى معرفة ربّ العباد، تأليف/ السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد(ع)١٠١٠هـ - ١٠٧٩هـ.
٣١-الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويليه/ الجواب الراقي على مسائل العراقي، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.
٣٢-أصول الدين، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين(ع)٢٤٥هـ -٢٩٨هـ.
٣٣-الرسالة البديعة المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف/ القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي رحمه الله تعالى - ٦٦٧هـ.
٣٤-العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدرالدين محمد بن أحمد(ع) ٦٦٣هـ.
٣٥-الكامل المنير في إثبات ولاية أمير المؤمنين(ع)، تأليف/ الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ٢٤٦هـ.
٣٦-كتابُ التَّحْرِيْرِ، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤هـ.
٣٧-مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) ١٣١٩هـ.
٣٨-القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.
٣٩-قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.
٤٠-نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤١-معارج المتقين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٢-الاختيارات المؤيَّدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع)، (١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ).

٤٣-من ثمارِ العِلْمِ والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٤-التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٥-المنهج الأقوم في الرَّفع والضَّم والجَهْرِ ببسم الله الرحمن الرحيم، وإثبات حيَّ عَلَىٰ خَيْرِ الْعَمَلِ في التأذين، وغير ذلك من الفوائد التي بها النَّفْعُ الأَعَمُّ، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع).

٤٦-الأساس لعقائد الأكياس، تأليف/ الإمام القاسم بن محمد (ع).

٤٧-البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢هـ - ١٤٢٨هـ.

٤٨-الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم(ع) ٢٤٥هـ - ٢٩٨هـ.

٤٩-المختار من(كنز الرشاد وزاد المعاد، تأليف/ الإمام عزالدين بن الحسن(ع)ت٩٠٠هـ).

٥٠-شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل، تأليف/ العلامة الفاضل: علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري.

٥١-الفقه القرآني، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٥٢-تعليم الحروف إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٣-سلسلة تعليم القراءة والكتابة للطلبة المبتدئين/ الجزء الأول الحروف الهجائية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٤ -سلسلة تعليم مبادئ الحساب/ الجزء الأول الأعداد الحسابية من (١ إلى ١٠)، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٥ -تسهيل التسهيل على متن الآجرومية، إصدارات مكتبة أهل البيت (ع).

٥٦ -أزهار وأثمار من حدائق الحكمة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والسلام، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٥٧ - متن الكافل بنيل السؤل في علم الأصول، تأليف/ العلامة محمد بن يحيى بهران (ت: ٩٥٧هـ).

٥٨ - الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) -١٣١٩هـ.

٥٩ -أسئلة ومواضيع هامة خاصة بالنساء، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٦٠ -المفاتيح لما استغلق من أبواب البلاغة وقواعد الاستنباط، تأليف السيد العلامة/ محمد عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

وهناك الكثير الطيّب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق.

ونتقدّم في هذه العجالة بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في إخراج هذا العمل الجليل إلى النور -وهم كُثُر- نسأل الله أن يكتب ذلك للجميع في ميزان الحسنات، وأن يجزل لهم الأجر والمثوبة.

وختاماً نتشرّفُ بإهداء هذا العمل المتواضع إلى روح مولانا الإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيدي -سلام الله تعالى عليه ورضوانه- باعثِ كنوز أهل البيت(ع) ومفاخرهم، وصاحب الفضل في نشر تراث أهل البيت(ع) وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم.

وأدعو الله تعالى بما دعا به(ع) فأقول: اللهم صلِّ على محمد وآله، وأتمم علينا نعمتك في الدارَيْن، واكتب لنا رحمتك التي تكتبها لعبادك المتقين؛ اللهم علّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علّمتنا، واجعلنا هداة مهتدين؛ ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ

وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر]، نرجوا الله التوفيق إلى أقوم طريق بفضله وكرمه، والله أسأل أن يصلح العمل ليكون من السعي المتقبّل، وأن يتداركنا برحمته يوم القيام، وأن يختم لنا ولكافة المؤمنين بحسن الختام، إنه ولي الإجابة، وإليه منتهى الأمل والإصابة، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٥].

وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

مدير المكتبة/

إبراهيم بن مجدالدين بن محمد المؤيدي

هداية الرشيد إلى معرفة العدل والتوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين:

١ -الحمدُ للهِ في بدءِ النِّظَامِ وفي خَتْمِ المقالاتِ، لا يُحْصَى لَهُ عَدَدُ
٢ -ولا لَهُ أَمَدٌ تُنْهِيهِ غَايتُهُ ولا تُحِيطُ بِهِ الأَقْلامُ والمددُ
٣ -وهو الذي خلق الأشيا وأبدعها ولا يشاركه في خلقها أحد
٤ -ولا لَهُ خَالِقٌ رَبٌّ فيعبدهُ ولا له أَوَّلٌ حقًّا، ولا أمدُ
٥ -وليس جسماً له جرم ولا عرضا وليس نوعاً ولا جنساً له عدد
٦ -وَلا يُشَابِهُهُ شَيءٌ، وَلَيْسَ لَهُ أُمٌّ وصَاحبةٌ، كلا ولا وَلَدُ
٧ -تباً لمن قال إنَّ الطبعَ أحدثها أو غيرَهُ، ولصنع اللهِ قد جَحَدوا
٨ -ففي تَنَوُّعِهَا أيضاً وحِكْمَتِهَا إبطالُ ما زعموا فيها وما اعتقدوا
٩ -فهل جمادٌ لهذا الكونِ يُحْدِثُهُ؟! لو حاول العقلاءُ الدهر واجتهدوا
١٠ -مع اجتماعِهمو في خَلْقِ خردلةٍ أو ذَرَّةٍ ما أَطاقوه، وإنْ جَهِدوا
١١ -أَحَاطَ عِلْمَاً بِكُلِّ الكائناتِ فَلا يُحْتَاجُ في حِفْظِهَا رَقْمٌ ولا رَصَدُ
١٢ -وَمُبْصِرٌ في الدَّياجي كُلَّ خافيةٍ لا يَعْتريه الْعَمَى عنها، ولا الرمدُ
١٣ -لأنَّه خَلَقَ الأَشياءَ مُحْكَمَةً وفي عجائبها التَّبْيِينُ والرَّشَدُ
١٤ -وَعَالِمٌ بِكلامِ الْخَلْقِ أَجْمَعِهِم وما أرادوا به أيضاً، وما قصدوا
١٥ -لأنَّه خَالِقٌ للنُّطْقِ آلَتَهُ وليس أصواتُهَا في النُّطْقِ تَتَّحِدُ
١٦ -ولا لَهُ آلَةٌ مِنْ غَيْرِهِ خُلِقَتْ حتى يَكونَ لِمَسْمُوعَاتِهِ عَدَدُ
١٧ -والْمُمْكِناتُ جميعاً تحتَ قُدْرتِهِ ولا يَلُمُّ بِهِ كَدٌّ ولا نَكَدُ
١٨ -لأنَّ قدرتَهُ ليست لخالقها فلا تُخَصُّ بمقدورٍ وَتَنفردُ

١٩ -وكل من أدرك الأشيا وأوجدها فذاك حيٌّ بلا شكٍّ فيعتمدُ
٢٠ -وَلا يُحِيطُ بِهِ ظَرْفٌ وَلَيْسَ يُرَى فَالظَّرْفُ مَلْزُومُهُ الأعراضُ والجسدُ
٢١ -وكيف يَحتاجُهُ مَنْ كان أَوْجَدَهُ ولا لَهُ قبلَهُ ظَرْفٌ ومُقْتَعَدُ
٢٢ -ولا تَرَى العينُ إلاَّ ما يُقابلها مُكَيَّفَاً، فتعالَى الواحدُ الأحدُ
٢٣ -إذاً فلا بُدَّ من رَبٍّ يُكَيِّفُهُ وخالِقٍ، فهو مخلوقٌ ومُضْطَهَدُ
٢٤ -أيضاً وليس له عضوٌ وجارحةٌ وجهٌ وعينٌ ولا جنبٌ له ويدُ
٢٥ -لأن هذا هو التكييف وهو مع الـ حدوث والضعف لا ينفك يطرد
٢٦ -وكل ما أنزل الرحمن من كتب فَفِعلُهُ وحدوثُ الفعلِ يطَّرِدُ
٢٧ -ولا تَحُلُّ بِهِ الأَعْراضُ أَجْمَعُهَا لأنَّ أشباحَهَا الأجسامُ والجَسَدُ
٢٨ -فلا يلم به غمٌّ ولا أَلَمٌ ولا سرورٌ، ولا ضُرٌّ، ولا نَكَدُ
٢٩ -فهو الغنيُّ، فما في فعله دَنَسٌ وكلُّ ظلمٍ وعيبٍ عنه مُبتعِدُ
٣٠ -منَزَّهٌ رَبُّنَا عن كل منقصةٍ فالمذنبون همو للشَّيْنِ قد قصدوا
٣١ -وكل مَنْقَصَةٍ منا ومَرْذَلَةٍ فالعبد إن حَدَثَتْ بالفعْلِ يَنْفَرِدُ
٣٢ -ولا يَشاها، ولا يَرضى بها أبداً كَيْف،وقد هَدَّدَ العاصِين إن عَمدُوا؟
٣٣ -وأنزل اللَّهُ في تَحْذِيرِنَا كُتباً الأمر فيها، وفيها النَّهْيُ والرَّشَدُ
٣٤ -لو كان يَرضى بفعل المجرمين فإ نَّ المجرمين لِمَا يَرضاه قد قَصَدوا
٣٥ -أو كان ما عمل الإنسان من عمل فالفعل ليس له والفاعل الصَّمَدُ
٣٦ -أو كان أجبرهم في كل ما عملوا وإن أساءوا وإن أخطوا وإن عَمِدُوا
٣٧ -لصار ما أَنْزَلَ الرَّحمنُ مَهْزَلَةً والكافرون بما أوحاه ما عَنِدُوا
٣٨ -وأصبح الأنبياء بَعْثُهُمْ عبثاً والكفرُ بالله والإيمان يَتَّحِدُ
٣٩ -والأنبياء نُدين الله خالقَنا بأنَّ بَعْثَهُمو حقٌّ ونعتقدُ
٤٠ -والمعجزاتُ دليلٌ شاهدٌ لَهُمو فَهْي لنا سندٌ حَقًّا ومستندُ
٤١ -واستخلف المصطفى في الخلق عترته مع الكتاب ففي نهجيهما الرشدُ

٤٢ -وقال: من كنت مولاه فإن أخي ... أعني عليًّا له مولى فيعتمدُ

٤٣ -ولم نرَ أبدًا نصًّا لغيرهم ... ولا دليلاً وإن راموه لم يجدوا

٤٤ -ووَعْدُه والوعيدُ لَيس يُخْلِفُهُ ... والكَذْبُ للعاجِزِ المرْذُولِ مُعْتَمَدُ

٤٥ -كذا الشفاعةُ للأبْرارِ نُثْبِتُهَا ... وكل بَرٍّ بها في الحشْرِ يَنْفَرِدُ

٤٦ -ليست لغيرهمو حقاً فنُثْبِتَهَا ... لأنَّه قد نفاها الواحِدُ الأحَدُ

٤٧ -وليس من لا يطيعُ الله خالِقَهُ ... بمؤمنٍ وهْوَ بالتصديق ينْفَرِدُ

٤٨ -لو كان قد خالطَ الإيمانُ مهجتَهُ ... لصدَّقَ الفعلُ ما قد كان يعتقدُ

٤٩ -أو كان إيمانه حقاً بمبعثه ... لصار في طاعة الرحمن يجتهدُ

٥٠ -والوزن يثبته الأعلامُ سادتُنا ... وليس تأويلُه للكل يتَّحدُ

٥١ -والضبط بالوزن للأعراض ممتنعٌ ... والعدْلُ أقربُ تأويلٍ فَيُعْتَمَدُ

٥٢ -والأمر بالواجب المعلوم مذهبنا ... والنهي عما نهانا الله نعتمدُ

٥٣ -وفي وجوبهما القرآن حجتنا ... إليه والمصطفى والآلُ نستندُ

٥٤ -يا رب! إنِّي أراني بعدُ مرتَحِلاً ... فاجعل رحيلي إلى الجناتِ يا صَمَدُ

٥٥ -في ظل عرشك يومَ الحشْرُ مزدحمٌ ... مسجلاً في سجلاتِ الأُلَى سَعِدُوا

٥٦ -في زمرة المصطفى طه وعترته ... في يوم لا والدٌ يُجْدي ولا ولَدُ

٥٧ -صلَّى الإلهُ على طه وعترته ... والحمد لله حمداً ما له عددُ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطاهرين، رب يسر وأعن يا كريم، واجعل أعمالنا خالصة لوجهك الكريم، متقبلة مذخورة ليوم الدين، وبعد:

فإني وضعتُ منظومةً في العدل والتوحيد، سميتُها: (هداية الرشيد إلى معرفة العدل والتوحيد)، فألحّ عليَّ بعضُ الراغبين في شرحها شرحاً مبسطاً، يستفيد منه القاصر والكامل، والقاصي والداني، فأجبتهم مستعيناً بالله، ومتوكلاً على الله، رغبة في تقديسه وتعظيمه، وتنْزيهه عن النقائص والرذائل وتسبيحه، متوسلاً بها إلى الله، أن يؤمنني يوم الفزع الأكبر، وأن يصرفني بها عن الفحشاء والمنكر، ولذكر الله أكبر.

فأوّل ما نقول: اعلم أيها الطالب للمراتب العالية الرفيعة، والتجارة الدائمة الرابحة، والهارب من الخسارة التي لا يشبهها خسارة، من الخسران الذي لا يستطيع أحد أن يعرف تقدير مقداره، ألا وهو الخلود في النار أعاذنا الله تعالى منها والمؤمنين، التي يقول الله عز وجل في وصفها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَاراً كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ﴾ [النساء:٥٦]، ويقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة:٣٧]، ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ [الفرقان:١٣].

واللهِ الذي لا إله إلا هو إن الفوز بالجنة بأكملها، وآلاف جنات مثلها لا يساوي الفوز بالنجاة من هذه النار التي قد جمعت جميع أنواع الشدائد والمصائب، فألله ألله في نفسك أيها المسكين لا تبعها بحطام هذه الدار الحقيرة

الفانية، واتباع الهوى، ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۝٤٠ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ۝٤١﴾ [النازعات]، ﴿وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص:٢٦].

فاعلم أنك لا تصلُ إلىٰ هذه المكاسبِ إلاَّ باتِّباع الحقّ، والبحثِ عنه، والتفتيشِ بجدٍّ واهتمام، وتواضعٍ وانقياد، وتركِ التعصبِ للمذاهبِ، والأسلافِ، واتِّباعِ الهوىٰ؛ لأنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ﴾ [يونس:٣٢]، ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى﴾ [يونس:٣٥]، ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر].

فأقسمَ الله سبحانه أنَّ الذين لم يتواصوا بالحق خاسرون، ويقول الله سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام:١٥٣]، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ﴾ [البقرة:٢١٣].

فكل هذه الآيات تدلنا علىٰ اتِّباع الحق، وأنَّه لا نجاة لنا إلاَّ به، وأنَّ الهوىٰ يصدُّ عن الحق.

ولا ينسَ طالبُ العلم ما هو المقصود من طلبِهِ العلمَ، ألا وهو الوصول إلىٰ معرفة الطريق التي تُوصله إلىٰ الغاية المقصودة، وهي الوصول إلىٰ دار النعيم، والنجاة من عذاب الجحيم، وأنَّه يريد معرفة الحقيقة الواقعية التي لا يجديه غيرها، وهي العلم الحقيقي، وغيرها الجهل، والجهل لا يحتاج إلىٰ دراسة، فقد كان معه قبل الدراسة، وقد كان معه قَبْلُ قِسْطٌ من العلم، وهو معرفته، واعترافه بأنَّه جاهلٌ، ثم أصبح بعد الدراسة لا يَعرف أنَّه جاهل، وأنَّه في خَطِّ النار، الله المستعان! لم يستفد من دراسة نحو عشرين سنة إلاَّ النار، وكان في إمكانه دخول النار بدون تعب! هكذا الطبيب الماهر يهتم بتشخيص المرض؛ ليكون ناجحاً في علاجه.

والعجب من أمم الأنبياء، كيف يقابلون حججَ أنبيائهم ومعجزاتهم بما لا

تبطل به حُجَجُهم، بالمقاهرة والمغالبة، نحو قولهم: ساحر، كذاب، مجنون، ونحو هذا من البذاءة التي لا يستخدمها إلاَّ العاجز الضعيف، التي لا تبطل بها حجة، ولا يُهتدىٰ بها إلىٰ محجة، والحرب والمحاربة، مع أنَّ الأنبياء عليهم السلام لم يطلبوا منهم مالاً، ولا أجراً، وإنما نصحوهم ودعوهم إلىٰ الخير الكامل الدائم، الذي لا يُساوَىٰ، ولا يُماثَلُ، وهو الخلود في الجنات -جعلنا الله تعالىٰ من أهلها والمؤمنين- وحذَّروهم من الشرِّ العظيم، الذي لا يُستطاع أن يُحاطَ بمقداره، وهو الخلود في النيران -أعاذنا الله تعالىٰ منها والمؤمنين- مع أنَّها لا تنفعهم استجابتُهُم، ولا تضرهم مخالفتهم.

ولو نظروا في دعواهم هل هي صادقة؟ فيستجيبوا لها، ويحذروا مما حذَّروهم، أو كاذبة؟، فيكونوا علىٰ يقين، واطمئنان من مخالفتهم، بأنْ يُبْطلوها بالأدلة التي تُبْطِلُ الدَّعاوَىٰ، أو التسليم والانقياد والتواضع للحقِّ.

وأَعجب من هذا: الأمم التي قد اعترفت بالديانة السماوية، وبالجنة والنار، كاليهود والنصارىٰ، كيف قابلتِ اليهود عيسىٰ صلوات الله عليه بنفس هذه المقابلة، وكيف قابلوا هم والنصارىٰ محمداً صلوات الله تعالىٰ عليه وعلىٰ آله الطاهرين بنفس هذه المقابلة، وحرّفوا البشارات بهما التي في التوراة والإنجيل، ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤].

وأعجب من هذا: هذه الأمة التي قد آمنت بنبيها صلى الله عليه وآله وسلم وبما جاء به، كيف قوبل أهلُ الحق بنفس هذه المقابلة، أفلا ينظرون إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً ﴿٢٧﴾ يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً ﴿٢٨﴾ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولاً ﴿٢٩﴾﴾ [الفرقان]، وإلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾ [البقرة:١٦٦].

ومن العجب الذي تحار فيه الأفكار: أنَّ هذه الأمة تفرقت إلىٰ فرقٍ شتىٰ، وتدَّعي كلُّ فرقةٍ أنَّها علىٰ الحق، وصارت معجبةً بما ذهبت إليه، وتضلل كلَّ فرقة تخالف ما ذهبت إليه، وتحاول الرد علىٰ مخالفيها بالمقاهرة، والمغالبة، والتعصب الذي لا يتبين به الحق من الضلال، بل وإذا غُلِبَتْ بالأدلة القاهرة لم يفيؤوا إلىٰ الحق، ولم يتحولوا عن مبادئهم الضالة، يغالطون أنفسهم بأن خصماءهم عندهم قوة، وبصيرة في الجدل، والخصام، وَيُسَلُّون أنفسهم بهذا، كيف ولا يُعرفُ الحقُّ من الباطل إلاَّ بالبراهين، وكلُّ دعوىٰ بدون حجةٍ، ولا برهانٍ فهي دعوىٰ عاطلة، باطلة.

وقد أرشدنا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إلىٰ هذا، فيما شجر بيننا، بما قد أجمعت عليه الأمة، بأن علىٰ المدعي البينة، وعلىٰ المنكر اليمين.

والعجب والعتب من، وعلىٰ علماء يدعون إلىٰ الله ورسوله والدار الآخرة، ويعتقدون ألا نجاة لكل هذه الأمة إلا باتباع الحق، والانقياد له، ثم يتعصبون لمذاهبهم وآرائهم، وينسون هذا المقصد أو يتناسونه.

وكان اللائق بجميع علماء هذه الأمة، وكل أرباب المذاهب التعاون علىٰ الحق علىٰ معرفته، والانقياد له، وعلىٰ البحث والتفتيش عنه بجدٍّ، وإخلاص، وتفاهم، وتواضع، وأن يعرفوا، ويفهموا أنَّ المشكلة عامة للجميع، وأن هذه الداهية العظمىٰ للجميع، وأن لا مخلص منها إلا باتِّباع الحق والاعتناق له، وليست طريقة التقارب في المذاهب طريقة مخلصة؛ لأنَّ القضية ليست قضية مالية حتىٰ يمكن فيها التسامح، والمساهلة، وكل فريق ينقِّص من مذهبه ما يحصل به التقارب؛ لأنَّ القضية قضية رب العالمين، وضع لنا دستوراً وقوانين ليس لنا أن نتعداها، وليس لنا أن نزيد، أو ننقص، أو نشدد، أو نسهل، فقد وضح لنا سبيلين: سبيلاً إلىٰ الجنة، وسبيلاً إلىٰ النار، فعلينا أن نعرف السبيلين؛ لنسلك سبيل الجنة، ونجانب السبيل الأخرىٰ، ولا نكون كما قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً۝١٠٣ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

وقد أرشد الله تعالى في فاتحة الكتاب التي نتلوها في كل صلاة بقوله: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ﴿٧﴾﴾.

فيا ليت الأمة كلها يَبعثون لهم هيئة من العلماء، الأذكياء، الأزكياء، الحلماء، المبتعدين عن الدنيا، واتِّباع الهوى، يتدارسون موضوع الآخرة، ويبحثون عن السبيل التي تقودهم إلى الجنة، وتصرفهم عن النار، بجدٍّ وإخلاصٍ، وتواضع وانقياد، وينظرون في كل المذاهب، إلى الإيجابيات والسلبيات، ويفرقون بين الدليل والشبهة، حتى تكون الأمة كلُّها على بصيرة، ويقين من أمرهم.

فوالله الذي لا إله إلا هو إنا نكون على هذه الطريقة والشروط، ونعاهد الله تعالى على الإنصاف، والتواضع للحق، وترك التعصب، فليس بيننا وبين الحق عداوة.

فوالله الذي لا إله إلاَّ هو إنا لو نعرف أن الحقَّ مع اليهود، أو النصارى، أو أيِّ فرقةٍ من فرق المسلمين لانقدنا له، واعتنقناه، وتواضعنا له؛ لأنَّا لا نريد إلاَّ طريق النجاة، ونعلم أنَّ الحقَّ طريقُ النجاة، وليس لنا عطاء من أحد على هذا المذهب، بل ونحب أن يكون الحق مع بعض المذاهب السهلة ونعتنقها، فلم نعتنق هذا المذهب الذي ذهبنا إليه رغبةً فيه، بل قهرتنا الأدلة اليقينية عليه.

فإن قيل: فما السبيل إلى معرفة الحقِّ لمن يريده، ولا يمكن أن تكون المذاهب المتناقضة كلُّها حقاً؟

قيل له: السبيل أن نرجع إلى كتاب الله عز وجل، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإلى الروايات التي أجمعت عليها الأمة.

ولا يمكن أن نقول: إن الله تعالى تركنا في عَمًى ولَبْسٍ من أمرنا، وفي متاهات، حاشا الله تعالى أن يلزمنا باتِّباع الحق ولا يُبَيِّنُهُ لنا؛ لأنَّ هذا خلاف العدل والحكمة.

أما تبيينه بالكتاب فقد بَيَّنَهُ الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب:٣٣].

والمراد بها: عليٌّ وفاطمة والحسنان؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حين نزلت الآيةُ لَفَّ عليهم كساءَهُ، وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً))(١)، فقد تواترت الروايات من طريق أهل السنة والشيعة بهذا.

فإن قيل: الآية في سياق الزوجات.

قيل له: لو أرادهن لأتى فيه بضمير الإناث، وقد زاده رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ توضيحاً بلَفِّ الكساءِ عليهم، وخصهم به.

فإن قيل: هذا خاص بأهل الكساء.

قيل له: أهل البيت بمعنى الآل؛ لأنهما يستعملان بمعنى واحد، وفي مدلولٍ واحدٍ لغةً وعرفاً، وبدليل تصغيرهما على أُهَيْل، والآل هم الذرية قال الله تعالى:

---

(١)-حديث الكساء هو الخبر النبوي المفسر لآية التطهير النازلة في الخمسة عَلَيْهِم السَّلام، وممن رواه من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام القاسم الرسي (ع) في مجموعه [٢/ ٦٢٠] والإمام الهادي (ع) في المجموعة الفاخرة [٥٨٣]، والإمام أبو طالب في الأمالي ص١٩٢ رقم(١٣٤)، والإمام المرشد بالله (ع) في الخميسية ١/ ١٤٨، والإمام المنصور بالله (ع) في الشافي [١/ ٢١٢]، والحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين ص١٩٣، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ٢/ ١٠-٩٢ تحت الأرقام من (٦٣٧) إلى (٧٧٤)، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: مسلم في صحيحه [٤/ ١٨٨٣] رقم [٦١-(٢٤٢٤)]. والترمذي في سننه [٥/ ٣٥١] رقم (٣٢٠٥)، وصححه الألباني. وابن أبي شيبة في مصنفه [٦/ ٣٧٠] رقم (٣٢١٠٢)، وأبو داود في سننه [٤/ ٤٤] رقم (٤٠٣٢)، والحاكم في المستدرك [٢/ ٤٥١] رقم (٣٥٥٨) وابن راهويه في مسنده [٣/ ٦٧٨] رقم (١٢٧١). وأحمد في المسند [٢٨/ ١٩٥] رقم (١٦٩٨٨)، والطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٢٣٦] رقم (٧٦٢)، وعبد بن حميد في المنتخب [١/ ١٧٣] رقم (٤٧٥)، والبزار في مسنده [٦/ ٢١٠] رقم (٢٢٥١). وابن حبان في صحيحه [١٥/ ٤٣٢] رقم (٦٩٧٦). والطبري في تفسيره [٢٠/ ٢٦٣]. وابن أبي حاتم في تفسيره [٩/ ٣١٣١] رقم (١٧٦٧٣). والثعلبي في تفسيره [٨/ ٤٢]. والواحدي في تفسيره الوسيط [٣/ ٤٧٠] رقم (٧٥٠). والبغوي في تفسيره [٣/ ٦٣٧] رقم (١٧٠٨). والزمخشري في الكشاف [١/ ٣٦٩] تفسير آية المباهلة. والرازي في مفاتيح الغيب [٨/ ٢٤٧] في تفسير آية المباهلة، وقال عقيبه: «واعلم أن هذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث». وغيرهم.

﴿إِنَّ اللَّه اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ۝ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّه سَمِيعٌ عَلِيمٌ۝﴾ [آل عمران].

ولَمَّا حُرِّمَت الزكاة على بني هاشم أجمعت الأمة أنها حُرِّمَت على آل علي، وآل عقيل، وآل عباس، وآل جعفر، وأنَّ المراد بآل كل واحد من هؤلاء: ذريته.

فإن قيل: إنَّ الآل قد يُستعمل في القرابة الأَدْنين.

قيل له: الأصل استعماله في الذرية، وإنْ اسْتُعمل فيهم، وفي غيرهم فبقرينة، وهم أقرب القرابة وأدناها؛

فقد دخلوا على كلِّ الاستعمالات، وحديثُ الكساءِ أخرج كلَّ مُحْتَمَلٍ.

فإن قيل: فما وجه دلالة الآية؟!

قيل له: المراد بإذهاب الرجس: إذهاب الضلال، أمَّا البول والبراز ونحوهما فهو موجود فيهم كغيرهم، ولأنَّ المقامَ مقامُ مدح فلم يبق إلاَّ الأول.

فإن قيل: إنَّما دلت الآية على العصمة، لا على الحجية.

قيل له: لَم تثبت العصمة في غيرهم، فهل يخطر ببالك وهل يتصور أن يكون الخطأ مع المعصومين، والصواب مع غيرهم.

ولأنَّ مدحهم بهذا المدح مما يَدْعو إلى الاقتداء بهم، والاتِّباع لهم، وإذا كانوا يخطئون ففيه إغراء بالخطأ، والإغراء بالقبيح قبيح، وأقل أحوالهم أنهم ناجون، فالمقتدي بهم ناجٍ، فهو في سبيل النجاة والصواب، وهذا ما نرومه. **وهذا هو الدليل الأول.**

الدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى:٢٣].

وقد سُئل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: من هم قرابتك الذين أُمرنا بمودتهم؟ فقال: ((علي، وفاطمة، وابناهما))(١).

(١)-أمالي المرشد بالله الشجرية (ج ١/ ص٢٨٣) تفسير الحبري (ج ١/ ص ٢١٣)، مجمع الزوائد =

وهذا كذلك مما قد تواترت به الأخبار من روايات الشيعة، وأهل السنة، مع أنهم هم وأولادهم من أقرب القرابة، فهم داخلون بغير احتمال، وغيرهم محتمَل لولا تفسير النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الذي حصر القرابة به.

فإن قيل: فأولادهم غير داخلين.

قيل له: حكم الآخِرين حكم الأولين في كل خطاب من الله تعالىٰ ورسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وإلاَّ فالآخِرون من كلِّ الأمة غير داخلين في الرسالة؛ لأنَّ خطاب المعدوم لا يصح.

وإنما الحصر لإخراج باقي القرابات، مع أن المراد الأولاد الذين اقتفوا آثارهم، وأخذوا دينهم عنهم، والمقتدي بالمحقِّ محقٌّ سواءً دخلوا، أم خرجوا، وهذا ما نرومه من تبيين الحقِّ، وأهل الحق.

ووجه دلالة الآية: أن الله تعالىٰ يقول: ﴿لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة:٢٢]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة:١]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّه لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة:٥١]، فلما أمر بمودتهم كان شهادة لهم بأنهم غير محادين لله ورسوله، وأنهم غير أعداء لله ولا للمؤمنين.

وكذا آية المباهلة، فالأمة مجمعة على أنَّه لم يَدْعُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلاَّ علياً، وفاطمةَ، والحسنين.

وفي هذه الآية دلالات:

منها: أنَّ الحسنين أولاد رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

ومنها: أنَّه أخرجهم يَتوسل بهم، ولا يُتَوَسَّل إلاَّ بالخِيرة.

ومنبع الفوائد . محقق (ج ٧/ ص ٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . محقق (ج ٩/ ص ٩٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج٣/ ص٢١٠) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ج١٧/ ص٤٩٦) لوامع الأنوار (١/ ١٢٦-١٢٧)ط٢.

ومنها: أنهم أخصُّ الناسِ به وأحبهم؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تَحدٍّ، فهو لا يُضحي بنفسه وأخصِّ الناس وأقربِهِم، وأحبِّهم إليه، ويعرضهم للهلاك إلاَّ وهو على يقين، واطمئنان من أمره، ولا شكَّ أن من اجتمعت فيهم هذه الفضائل أنهم في سبيل النجاة، وأن مَن اقتدى بهم فقد استمسك بالعروة الوثقى.

وأما الروايات التي أجمعت عليها الأمة:

فمنها حديث الثقلين: وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا: كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي، إنَّ اللطيف الخبير نبأني أنَّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض))[1].

(١)-ممن روى حديث الثقلين والتمسك من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام زيد بن علي عليه السلام في المجموع [٢٦٦] رقم (٦٤٤) عن أمير المؤمنين، والإمام الاسم بن إبراهيم عليه السلام في مجموع كتبه (الإمامة) ٢/ ١٨٥، والإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام ١/ ٢٤، والإمام الرضا عليه السلام في الصحيفة ص٦٢ رقم(٦٣)، والإمام أبو طالب عليه السلام في الأمالي ص١٤٧ رقم(١١٥)، ومحمد بن سليمان الكوفي في المناقب ٢/ ٩٨ رقم(٥٨٤)، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ١/ ١٤٩ رقم(٢٠٣)، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: مسلم في صحيحه [٤/ ١٨٧٣] رقم (٣٦-٢٤٠٨)، والترمذي: في صحيحه [٥/ ٦٣٣] رقم (٣٧١٣)، والنسائي: في السنن الكبرى [٧/ ٣١٠] رقم (٨٠٩٢)، وابن خزيمه: في صحيحه [٤/ ٦٢] رقم (٢٣٥٧)، وابن حبان: في صحيحه بترتيب ابن لبان الفارسي [١/ ٣٣٠] رقم (١٢٣)، وابن أبي شيبه في مسنده [١/ ١٠٨] رقم (١٣٥)، وأحمد: في المسند [١٧/ ١٧٠] رقم (١١١٠٤)، والبيهقي: في السنن الكبرى [٢/ ٢١٢] رقم (٢٨٥٧)، والدارمي: في سننه [٤/ ٢٠٩٠] رقم (٣٣٥٩)، وابن الجعد: في مسنده [١/ ٣٩٧] رقم (٢٧١١)، وعبد بن حميد: في المنتخب [١/ ٢١٤] رقم (٢٤٠)، وابن أبي عاصم: في السنة [٢/ ٣٥١] رقم (٧٥٤)، وأبو يعلى: في مسنده [٢/ ٢٩٧] رقم (١٠٢١)، والبزار: في مسنده (البحر الزخار) [٣/ ٨٩] رقم (٨٦٤)، والطبراني: في الكبير [٣/ ٦٥] رقم (٢٦٧٨)، والحاكم: في المستدرك [١/ ١٧٢] رقم (٣١٩)، والدارقطني: في المؤتلف والمختلف [٢/ ١٠٤٦]، والطحاوي: في مشكل الآثار [٥/ ١٣] رقم (١٧٦٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في العوالي [١/ ١٦٠] رقم (١٩)، وأبو نعيم: في حلية الأولياء [١/ ٣٥٥]، وابن المغازلي في مناقبه [١/ ٤٤] رقم (٣٣)، والبغوي: في شرح السنة [١٤/ ١١٨] رقم (٣٩١٣)، والحكيم الترمذي: في نوادر الأصول [١/ ٢٥٨]، وغيرهم كثيرون.

وهذا الحديث من الأحاديث المتواترة، التي أجمع على روايتها الشيعة وأهل السنة، ففي هذا الحديث دلالة على أنَّ الْمُتَمَسِّكين بهم هم أهلُ الحق، من وجوه:

منها: أنَّه حَكَمَ على المتمسكين بهم بعدم الضلال.

ومنها: أنه قرنهم بالقرآن، وأخبر أنَّهم لا يفارقونه ولا يفارقهم، وهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه.

ومنها: حديث السفينة: وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى))[(١)]، وهذا نصٌّ صريح في أنَّهم أهل الحق.

وقد روى هذا الحديثَ، واعترف به جميعُ طوائف الشيعة، سيما الزيدية، والإمامية، والكثيرُ من أهل السنة.

وفي حديث الثقلين: دلالة على أنَّ المراد بأهل البيت أهل الكساء، وذرية رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولو أراد أولاد علي من فاطمة وغيرها؛ لاكتفى في دخول الكساء بفاطمة وعلي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، مع أن آية المباهلة، وأحاديث: أهل بيتي، وعترتي، تبين أنَّ المراد: ذرية رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولا ننكر فضلهم، فلهم الفضل العظيم،

---

(١)-ممن روى حديث السفينة من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصحيفة، والإمام القاسم بن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في مجموع كتبه ٢/ ٢٢١، والإمام الهادي إلى الحق عَلَيْهِ السَّلَامُ في الأحكام ١/ ٢٤، والإمام أبو طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ في الأمالي ص٢٠٠ رقم(١٣٧)، ومحمد بن سليمان الكوفي في المناقب ٢/ ١٤٦ رقم(٦٢٤)، والشهيد حميد في الحدائق ١/ ٦، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: الطبراني في الكبير [٣/ ٤٥] رقم (٢٦٣٦)، وأحمد في الفضائل [٢/ ٧٨٥] رقم (١٤٠٢)، والحاكم في المستدرك [٢/ ٣٧٣] رقم (٣٣١٢)، وابن أبي شيبة في المصنف [٦/ ٣٧٠] رقم (٣٢١١٥)، والبزار في مسنده [٩/ ٣٤٣] رقم (٣٩٠٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء [٤/ ٣٠٦]، والكنجي في الكفاية (ص٣٣٩)، وابن عدي في الكامل [٣/ ١٣٧)، وابن المغازلي في مناقبه [١/ ١٨٧] رقم (١٧٣)، والقندوزي في ينابيع المودة [٣٥]، والمحب الطبري في الذخائر [٢٠]، والدولابي في الكنى والأسماء [١/ ٢٣٢] رقم (٤١٩)، والآجري في الشريعة [٥/ ٢٢١٤] رقم (١٧٠٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأمثال في الحديث النبوي [١/ ٣٨٤] رقم (٣٣٣)، والرازي في مفاتيح الغيب [٢٧/ ٥٩٦] تفسير الشورى، وأبو الحسن الدارقطني في المؤتلف والمختلف [٢/ ١٠٤٦]، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق [١/ ٦٧٦] رقم (٣٩٢)، وغيرهم.

ولأولاد فاطمة عليها السلام زيادةُ مزية، وقد كان علي عليه السلام يفضل الحسنين على سائر أولاده، ويقول: إنَّهما ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ويكفي هذه الذرية أنها من ماءٍ خرج من فاطمة، وعلي، وفاطمة من ماء خرج من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن خديجة، فهم من أزكى الرجال، وأطهر النساء.

وأنَّ الله تعالى شرع الصلاة عليهم في كلِّ الصلوات، فلو لَمْ يكن لهم إلاَّ هاتين الفضيلتين لكفت من يريد الحق أن يتمسكَ بهم، ويأخذَ دينَهُ عنهم.

مع أنَّ سائر الفرق يتمسكون بعلماء لَمْ يرد فيهم شيء مما ورد في أهل البيت، كالشافعية، والحنبلية، والمالكية، والحنفية، وغيرهم.

وهذه سنة الله تعالى في الأنبياء المتقدمين عليهم السلام جعل الله سبحانه في ذريتهم الهدى والنور.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ۝٣٣ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ۝٣٤﴾ [آل عمران]، وقال في إبراهيم صلوات الله تعالى عليه وعلى آله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوءَةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد:٢٦]، وقال في ذرية يعقوب عليه السلام: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة:٤٧].

فهل يُتصور في سيد المرسلين أن يكون الهدى والنور في غير ذريته، وتكون ذريته على ضلال! هذا ما تمجه الأسماع، ولا تقبله العقول.

هذا، ومن اطّلع على تواريخهم وسيرهم، يعرف أنهم حجج الله تعالى على عباده، وأنَّهم أهل الحق، والفرقةُ الناجية، فإنهم لا زال العلم في بيوتهم، وفي ذراريهم، والهدى والنور، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، كما قال الله سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وكما قال الله سبحانه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤].

فإنهم لا زالوا ولن يزالوا على هذا، كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم))[(١)]، ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض، والنجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ما يوعدون، وإذا ذهبت النجوم من السماء أتى أهل السماء ما يوعدون))[(٢)]، ((إنَّ عند كلِّ بدعة تكون من بعدي يُكاد بها الإسلام، ولياً من أهل بيتي موكلاً، يذب عنه، يعلن الحق وينوره، ويرد كيد الكائدين؛ فاعتبروا يا أولي الأبصار، وتوكلوا على اللَّه))[(٣)].

فتدبر يا أخي، وتفكر إن كنت تريد النجاة، واتِّباع الحق؛ فَحَكِّمْ عقلَكَ هل تجد ذريةً من ذراري الصحابة مثل هذه الذرية؟! أنسابهم محفوظة، والعلم، والهدى، والنور لا زال في ذراريهم.

وقد ورد في علي، وفاطمة، والحسنين خاصة، وفي أهل البيت عامة من

---

(١)- ممن روى أحاديث النجوم والأمان من آل محمد عليهم السلام: الإمام الهادي في الأحكام ١/ ٢٤، والإمام الرضا في الصحيفة ص٦١ رقم ٥٧)، والإمام أبو طالب في الأمالي ص١٩١ رقم (١٣٢)، والإمام المنصور بالله في الشافي (٢/ ٤٩) ورواه الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع) لوامع الأنوار - (ج ٢ / ٩٧) ط٢، وغيرهم.
ورواه من العامة بمثله أو بنحوه: المتقي الهندي في الكنز [١٢/ ١٠٢] رقم (٣٤١٨٨) عن سلمة وعزاه لابن أبي شيبة ومسدد والحكيم وأبي يعلى والطبراني وابن عساكر. والمحب الطبري في الذخائر ص١٧، وأحمد في الفضائل [٢/ ٦٧١] رقم (١١٤٥)، والحاكم في المستدرك [٢/ ٤٩٦] رقم (٣٦٧٦)، والطبراني في الكبير [٧/ ٢٢] رقم (٦٢٦٠)، الروياني في مسنده [٢/ ٢٥٨] رقم (١١٦٤)، وابن الأعرابي في معجمه [٣/ ٩٧٧] رقم (٢٠٢٠)، والمناوي في فيض القدير [٦/ ٢٩٧] رقم (٩٣١٣)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول [٣/ ٦١]، وغيرهم.

(٢)- درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية - (ج ١ / ص ٦١) التحف شرح الزلف - (ج ١/ ص ٣٧٣) رواه الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ع) لوامع الأنوار (١/ ٥٢٧) ط٢ بلفظ: (أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء)، وانظر التخريج السابق.

(٣)- لوامع الأنوار للإمام الحجة/ مجدالدين بن محمد المؤيدي(ع)- (ج ١ / ص ١٤) وقال: رواه الإمام الناطق بالحق أبو طالب (ع) في أماليه، بسنده إلى جعفر الصادق بن محمد الباقر، عن أبيه، عن جده، عن علي (ع) والإمام المنصور بالله عليه السلام في شرح الرسالة الناصحة (١/ ٢٨٣).

الفضائل ما يستغرق مجلدات من رواية الشيعة وأهل السنة.

وكذا ورد في بعض أفرادهم من البشارات مثل ما ورد في زين العابدين، وولديه الباقر، وزيد بن علي، والنفس الزكية، والفخي، ومحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، وأخيه القاسم بن إبراهيم، وحفيده الهادي يحيى بن الحسين، والناصر الأطروش، وكذا ما وقع لكثير منهم، ومن شيعتهم من الكرامات: من استجابة دعائهم، ومن الروائح الطيبة الصاعدة من قبورهم، والأنوار التي تهبط على قبورهم، وكرامات كثيرة، بعضها كالمعجزات، وهذه مما تزيد الأدلة تأييداً.

ومن أراد الاطِّلاع على ما ورد فيهم عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ فليطالع لوامع الأنوار لمولانا وسيِّدنا مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي حفظه الله تعالى؛ فإنه يجد فيها ما لا يبقى له بعده شكٌّ ولا ريب.

فإن قيل: أهل البيت قد تفرقوا في البلدان، واختلفوا اختلافاً كثيراً، ويقرب أن قد ذهب إلى كلِّ مذهب منهم طائفة، ولا يمكن أن يكونوا كلُّهم على حق مع تناقض أقوالهم، وتباين مذاهبهم، فما المخرج؟! وكيف يَعْرفُ الحقّ من يريده؟!

فالجواب وبالله تعالى التوفيق: أنه يُعرف الحق بإجماعهم في أيِّ عصر، وقد كانوا في الزمن الأول قليلين مجمعين على العقيدة، وعلى عقيدة واحدة في زمن الإمام زيد بن علي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مطابقة لما أسسه لهم جدهم علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ في نهج البلاغة.

انظر لِمَا في كتاب الإيمان، وكتاب الصفوة للإمام زيد بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وما في كتاب الإهْلِيلَجَة للإمام جعفر الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ مطابقاً لما في نهج البلاغة، فمن حذا حذوهم، وأخذ دينه عنهم، فهو الحجة في زمانه، ومن أخذ دينه من غيرهم فهو دين مستوردٌ غير دينهم في الأصول، والفروع في المسائل العملية، لكن المخطئ فيها معذورٌ؛ لأنَّ أدلتها ظنية، وإذا بحثتَ في كتب الزيدية وجدتهم على عقيدة واحدة من لدن علي بن أبي طالب صلوات الله عليه إلى زمننا هذا، فهؤلاء هم حجج الله تعالى على عباده في كل زمان.

والذين أخذوا دينهم عن غير آبائهم، وعن غير أهل بيت نبيهم؛ فدينهم مستورد غير دين أهل البيت.

فالزيدية هم الذين أخذوا دينهم في العقيدة عن علي والحسنين وأولادهما، وتطابقت عقيدةُ أوَّلِهم وآخِرِهم، ويعززونها بالأدلة العقلية، والنقلية، التي لا يبقى معها شك، ولا ريب، ومن اطّلع عليها وجدها كافية، شافية، ويجيبون على كلِّ شبه المخالفين، بما يشفي صدر طالب الحق، ولا يبقى له شك، ولا ريب، ومن شك فيما نقول بحث كتبهم.

أما في المسائل الفرعية التي المخطئ فيها معذور؛ لأنَّ أدلتها ظنية، فلكل إمام أنظارٌ، وهم متفقون في أكثرها، والقول قول من اعتمد على آبائه في الأصول، والفروع؛ لأنَّ الأدلة المتقدمة لم تَخُصَّ ولم تُخَصَّص.

هذا، وأمَّا ما يدَّعيه سائرُ فرقِ الشيعة غير الزيدية، أنَّها متمسكة بأهل بيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فذلك ذهاب إلى سرابٍ بقِيعَة؛ لأنهم انتموا إلى عدد معدود من أولاد الحسين، ورفضوا أولاد الحسن، وسائر أولاد الحسين غير ذلك العدد، والنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: ((إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي))، ولم يقل: واثني عشر منهم، ويقول: ((مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح))، ولم يخصص.

وليس بين زين العابدين، والباقر، والصادق، والكاظم، والرضا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وبين سائر أهل البيت خلاف ولا نزاع، بل علماء الزيدية ينتمون إليهم، وهم من مراجعهم الكبار، وهم من أكابر علماء الزيدية، وكتبهم طافحة بالرواية عنهم، ونَقْلِ مذاهبِهم، وأقوالِهم، ورواياتِهم، ولا يعترفون بصحة كلما يرويه عنهم هؤلاء الذين يزعمون أنهم ينتمون إليهم، وأهل البيت أعرف بمذاهبهم من الذين يزعمون أنهم من أتباعهم وشيعتهم.

هذا، وأما بقية أئمتهم وهم محمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن العسكري عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فلم تشتهر عنهم روايات، ولم نعرف لهم كتباً، ويبعد أن يكونوا

على خلاف ما يكان عليه آباؤهم رضوان الله تعالى وصلواته وسلامه عليهم وعلى جميع أهل البيت الطاهرين.

فإن قيل: إن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ...﴾الخ [الأحزاب:٥]، فيلزم أن من أخطأ في عقيدته بعد ما قد بذل الوسع أن الآية تشمله، وأنه معفو عنه، وقد قلتم: إنه لا نجاة إلا باتباع الحق واعتناقه.

فالجواب والله الموفق للصواب من وجوه:

الأول: أني لم أقل من تلقاء نفسي، ولكن الله سبحانه وتعالى هو الذي قال وأقسم أن الإنسان خاسر إلا من استثناهم، والله لم يستثن إلا المؤمنين، العاملين، المعتنقين للحق، وسيأتي في حقيقة الإيمان أن الضال خارج عن حقيقته.

الثاني: أن الآية وردت خطاباً للمؤمنين؛ لأنَّه بضمير الخطاب، ولسياق الآية وهو: ﴿ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ...الخ﴾ [الأحزاب:٥]، والكفار ليسوا بإخوان في الدين، فدل على أن المراد الخطأ في العمل؛ لأنَّه خطاب للمؤمنين الذين قد ثبت إيمانهم، ولأنه في سياق العمل، ولأنه قال: ﴿فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ ولو أراد أن يشمل الخطأ في العقيدة لقال: فيما أخطأتم فقط، وبدون به؛ لأنَّ المفعول به -وهو قوله: به- ليس نفس الفعل.

وأما الخطأ في العقيدة، فإن العقيدة نفس الخطأ، والخطأ نفس العقيدة، فدل على أن المراد فيما أخطأتم يا مؤمنون في فعله، ولأنه إذا كان خطاباً للمؤمنين كما بينا فالمؤمنون ليسوا مخطئين في عقيدتهم، بل ربما في بعض أفعالهم، وتروكهم.

الوجه الثالث: أن الذين يشبهون الله، أو ينسبون إليه المخازي، والقبائح، والعيوب يعبدون هذا الذي هو على معتقدهم، وهو غير الله، فقد عبدوا غير الله، وسيأتي في تفسير آية المشيئة تبيين أن الله لا يغفر الشرك، سواء كان خطأً

أم عمداً، ويؤيده ويؤيد كل ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴿١٠٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً ﴿١٠٥﴾ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الكهف].

الوجه الرابع: أن وقوع مثل هذا السؤال المفروض بعيد غاية البعد، فليس من خرج عن الحق قد بذل الوسع، وإن قال؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى..﴾ [محمد:١٧]، ويقول: ﴿إَن تَتَّقُواْ اللَّه يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً﴾ [الأنفال:٢٩]، ويقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً﴾[الطلاق:٢]، أي مخرجا من الضلال، ويقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت:٦٩]، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، ولم يتركنا الله في تيه وعمى، بل أوضح الله السبل، وبين الحجج، ولم يظهر من أي فرقة من الفرق أنهم بذلوا وسعهم في معرفة الحق، بل قابلوا أهل الحق بنحو ما قوبلت به الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم كما قد ذكرنا.

هذا، وقد يحصل بعض تكريرات لبعض الأدلة في الكتاب، وسببها أن بعض الأدلة يكون فيه دلالة في المسألة الأولى، والمسألة الأخرى، والإحالة على ما مضى قد لا يفهمها بعض الطلبة، وبعضها كان لي كتاب متقدم فيه جواب على سؤال ورد من بعض البلدان، فأُعْجِب به بعض الطلبة، ورجحوا أن يضموا بعض المواضيع التي فيه مع هذا، وإن حصل فيه بعض تكرار؛ لأنَّ في كل موضع زيادة فائدة ليست في الآخر.

وهذا أوان الشروع في المقصود، ومن الله تعالى نستمد العون والتأييد، وأن ينفع به إخواني المؤمنين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً مذخوراً ليوم الدين.

كتاب التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

١-الحمـــدُ للهِ في بـــدءِ النِّظَـــامِ وفي ‌‌ ‌ خَتْمِ المقـالاتِ لا يُحْصَى لَـهُ عَـدَدُ

٢-ولا لَـــهُ أَمَـــدٌ تُنْهِيـــهِ غَايَتُـــهُ ‌ ‌ ولا تُحِـيطُ بِــهِ الأَقــلامُ والمــددُ

٣-وهو الذي خلق الأشيا وأبـدعها ‌ ‌ ولا يُشَـــارِكُهُ في خلقهـــاِ أَحَـــدُ

٤- ولا لَـــهُ خَـــالِقٌ رَبٌّ فيعبـــدهُ ‌ ‌ ولا لَـــهُ أَوَّلٌ حَقًّـــا وَلا أَمَـــدُ

٥-وليس جسماً لـه جـرم ولا عرضـاً ‌ ‌ ولـيس نوعـاً ولا جنسـاً لـه عـدد

٦-وَلا يُشَـــابِهُهُ شَيءٌ وَلَـــيْسَ لَـــهُ ‌ ‌ أُمٌّ وصَـــاحبةٌ كَـــلاّ ولا وَلَـــدُ

هذا شروع في باب التوحيد، وفي هذه الأبيات ثلاث مسائل:

الأولى: إثبات الصانع، الثانية: نفي التشبيه، الثالثة: إثبات القدم، وأنه لا يجوز عليه الفنى والعدم.

ولما كان الله لا يُعرف بالعيان، وإنما يعرف بالنظر في مخلوقاته التي تدل على وجود صانعها لزم أن نقدم موضوعاً في استحسان النظر، ووجوبه، ثم نشرح المسائل الثلاث.

فنقول: اعلم أيها الطالب للنجاة الذي يحب لنفسه الخير، ويكره لها جميع أنواع الشرور، الذي يُتْعِبُ نَفْسَهُ في هذه الدار، ويتحمَلُ فيها المشقات الشاقة، التي يُبْهِظه حملُهَا، بل قد يُعَرِّضُها للأخطار والمهالك، من أجل طلبِ خيرٍ مرجو، قد يصيبه وقد لا يصيبه، من أجل خيرٍ حقيرٍ تنتهي مدتُه، وتنقضي عدتُه، عمّا قليلٍ تفارقه.

وإذا أصابك مرضٌ أو عَرَضٌ فإنَّك تَبذُل الغالي والرخيص في محاولة الخلاص مِمّا أصابك، وتبحثُ عن الأطباء الذين لهم مهارةٌ كاملة في معرفة الأمراض والدواء الناجح، وتُسافر الأقطار، وتَتحمل الحُمَالات والمشقات والغربة من أجل رجاء وأملٍ غيرِ مضمون، للتخلص مما أصابك أو أصاب أي أحبائك، وأنت تعلم أنَّ لهذا البلاء مدة ينتهي بانتهائها ولا يدوم.

فاعلم أنَّ الخير الدائم الذي لا يُسْتطاع أن يُعرف مقداره والوصول إليه وهو محقق مضمون، والشر الدائم الذي بلغت شِدتُهُ غايات الغايات، أحقُّ بأن تَبحثَ عن السبيل التي توصلك إلىٰ هذا الخير الكامل الدائم، وتصرف عنك هذا الشر الدائم، بكلِّ جدٍّ واهتمام.

وأن تَبحثَ عن أهل المهارة والخبرة الكاملة، الأمناءِ الذين لا يغشونك ولا يخدعونك، الذين يوصلونك إلىٰ معرفة هذا السبيل، وتبذل كلما يستطاع بذلُهُ.

وتنظر إلىٰ أن لك سمعاً، وبصراً، ولساناً، وعقلاً، وأيدياً، وأرجلاً.

وتعرف أنك لست الذي أوجدت نفسك، ولا الذي أوجدت لها السمع، والبصر، والعقل، واللسان، وأن هذا صنعٌ عظيمٌ، لصانع، قادر، حكيم، بلغ الغاية في القدرة والإتقان، لو اجتمع الإنس والجن علىٰ أن يخلقوا مثله ما استطاعوا، وكذا الملائكة أيضاً، ولا أن يخلقوا جارحة من هذه الجوارح.

ثم تنظر إلىٰ ما خُلِقَ لك في هذه الدنيا من الأغذية، والفواكه، والمستلذات التي لا تستطيع أن تحصيها، ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّه لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

فإذا عرفتَ هذا وتفكرت في الأمم الماضية التي عمرت الدور الشامخة، وحرثت، وجمعت الأموال، ثم أبادها، وأفناها، وأخرب دورَهَا، وأباد أموالَهَا، عرفتَ أنَّ هذا هو الذي بيده الخيرُ كلُّه، والشرُّ كلُّه، وأنَّه الذي لا يُغْلَبُ، ولا يُقْهَرُ، فإذا كنتَ تحبُّ الخيرَ، وتكرهُ الشرَّ، فأقبل إلىٰ معرفة هذا الذي تُذهل العقولَ قدرتُهُ البالغة، التي لا يحاط بمقدارها.

واعلم أنَّ الإعراضَ عنه، والجهلَ به - وقد أنعم عليك بالنعم التي لَفَتْنا نظرك إلىٰ التفكر فيها- قبيحٌ، وعيبٌ كبير، وأنَّ النظر في معرفته واجبٌ يَقْبُحُ الإخلالُ به، يعرف هذا البهائم - فضلاً عن العقلاء- فإنَّها تُقْبِلُ إلىٰ مَن أحسن إليها، وتعرفُه، وتَنفُرُ عن من أساء إليها وتُنْكِرُهُ، وكذا الأطفال.

سيما إذا أرسل إلينا رسولاً جامعاً لخصال الكمال، وأيَّدَه بالمعجزات التي لا يُطيقها البشر، يدعونا إلى الخير العظيم، ويحذرنا من الشر الذي لا يشبهه شر، فإنَّ الإعراض عن النظر في دعوته في غاية القبح من جهتين:

الجهة الأولى: الإعراض عن دعوة رسول هذا المنعم العظيم.

الجهة الثانية: تعريض النفس للعذاب الشديد الدائم، فإنه في غاية القبح.

فثبت بهذا وجوب النظر في دعوة هذا الرسول، فنؤمن بها إذا كان صادقاً، أو لا نؤمن بها إن كان كاذباً، فثبت بهذا وجوب النظر.

وقد أنكر الأشاعرة وجوب شكر المنعم، ووجوب النظر العقليين، وشككوا فيهما، وسنوردها إن شاء الله بصورة الفنقلة، ونجيب عنها، ونحتج على وجوب الشكر الذي يوجب النظر.

فنقول: لا شك أن بَيْنَ من أحسن إلى رجل، وتابع إليه الإحسان، ثم احتاج، أو طلب منه حاجة يسيرة، وبَيْنَ من طلبه تلك الحاجة، ولم يقع منه أي إحسان فرقاً جلياً؛ لأنَّ العقلاء يلومونه في الأول دون الثاني إن لم يقضها وهو مستطيع، وهذا معنى الوجوب العقلي، وهو استحقاق الذم، وإنكاره إنكار للضرورة.

فإن قيل: إنما يجب مع الطلب، فمجموع الأمرين يوجب الشكر.

قيل له: الطلب ليس له أي تأثير، وإنما التأثير للنعمة كالدَّين، والوديعة مع أنه قد طلب بإرسال الرسل وإنزال الكتب.

ألا ترى أن من طلب -وليس له أي هذه ونحوها مما يوجب لصاحبها حقاً- لم يثبت له أي شيء، فالنعمة هي التي أوجبت لصاحبها حق الطلب، ولا يسقط الحق بتركه كالدَّين سواءً سواء، غاية الأمر أنه يتضيق بالطلب.

فإن قيل: لا يجب النظر إلا إذا علمنا أن ما وصل إلينا من المنافع نعمة، وهو يحتمل الاستدراج، ولا نعرف أنها نعمة إلا إذا عرفنا الله، وأنه عدل حكيم غني، ولا نعرف هذا إلا بالنظر، فيلزم الدَّوْر.

قيل له: يلزم النظر مطلقاً، لنعرف هل هي نعمة؟ فنؤدي ما يجب علينا من الشكر، أم استدراج؟ فنكون مطمئنين من ترك الشكر؛ لأنَّه لم يجب فنؤديه. وهذا على فرض تسليم الاحتمال؛ لأنَّ الاستدراج إنما يفعله الضعيف العاجز من إيصال ما ظاهره الخير والنعمة إلى من يريد أن يضره به كما يفعله الصياد من وضع الطعام في الشبكة، وما يفعله العدو لعدوه من تقريبه له الطعام الشهي، وقد وضع فيه السم.

ولا يحتاج إلى هذه الحيلة الضعيفة خالق الكون، وكيف لا ينال غرضاً منَّا، وقد خلقنا، وأَمْرُنا تحت إرادته وتصرفه، حياتنا، وموتنا، وسمعنا، وبصرنا، وعقولنا، وظاهرنا، وباطننا، وطعامنا، وشرابنا، وجميع أحوالنا، كيف لا ينال غرضاً حقيراً إلا بهذه الحيلة الضعيفة التي تدل على العجز، وتنافي القدرة، والحكمة؟!

وكلما يُقَدَّر من الأغراض التي قد تحصل له منا لا يساوي عشر معشار ما أوصله إلينا من النعم، دع عنك خلقنا، وما يشتمل عليه كل واحد منا من النعم التي لا يساويها العالم ألف مرة من السمع، والبصر، والأيدي، والأرجل، واللسان، والعقل، وغيرها، ويلزم من الاستدراج الحاجة؛ لأنَّ الأغراض الحِكْمِيَّة ممتنعة معه، وما أشبه هذا الاستدراج بمن له شجرة عند داره فيها ثمر ضعيف يناله من داره بأسهل الوسائل، ثم بنى داراً عظمى عندها لينال تلك الثمرة، وما يحصل من الثمر لا يساوي عشر معشار ما ينفق في أساس تلك الدار فضلاً عما ينفقه في بنيانها، وإن كانت نعم الله لا تقدر بمقدار، مع أن الواقع قد كشف لنا أنه لم يحصل من الله أي استدراج لا في أنفسنا، ولا في من قد عرفنا ممن قد انقضت حياتهم، وانتهت مُدَّتهم، ولا قد سمعنا به، ولا حُكِيَ لنا فيمن مضى قبلنا، وقد كشف لنا التاريخ كثيراً من حيل الملوك، والرؤساء واستدراجاتهم، ولم نسمع به في رب العالمين.

ومن الأدلة على وجوب شكر المنعم أنَّا عبيد مملوكون لله، ولم نر شيئاً استحق به المُلكية سوى خلقه لنا مع ما اشتمل عليه الخلق من المنافع العظام، مثل: السمع، والبصر، والعقل، و اللسان، وغيرها، وليس الخلق لغرض راجع إلى نفسه؛ لأنَّه غني بل لغرض راجع إلينا وهو النعمة والإحسان، فإذا استلزمت هذه النعمة المُلكية، والعبودية فبالأولى الشكر.

وإذا تأملت القرآن، وبعض ما ورد في السنة وجدته يجعل الطاعات والعبادات كلها شكراً، ويوجبها لأجل الشكر؛ لأنَّه يذكر النعمة، ثم يستنكر على عدم الشكر عليها ويوبخ، ولا فائدة في ذكر النعم وتعدادها ثم يستنكر ويوبخ على عدم الشكر عليها لو لم تكن هي توجب الشكر، ولو كانت العقول لا تدرك ذلك كان ذكرها عبثاً عَرِيًّا عن الفائدة قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْراً وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]، ﴿لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُر﴾ [النمل:٤٠]، ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً۝٢ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً۝٣﴾ [الإنسان]، ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل:١١٢]، ﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ۝١ إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ۝٤﴾ [قريش]، ﴿يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[البقرة:٤٠]، ﴿يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة:٤٧]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكاً وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة:٢٠]، ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة:١٥٢]، ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧]، ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمن:٦٠]،

وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهاً وَوَضَعَتْهُ كَرْهاً وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً﴾ [الأحقاف:١٥]، فلولا أن نعمة الوالدين هي العلة في وجوب شكرهم لم يكن لقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً.. ﴾الخ، فائدة.

وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً ﴿١٥﴾﴾ [لقمان]، بدأ بذكر نعمة الأم أولاً، ثم أمرنا بالشكر عليها، ولم يرخص لنا في ترك الشكر، وإن دعوانا إلى الكفر.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[الشورى:٢٣]، فجعل مودة القربى جزاء نعمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه، وأحبوني لحب الله، وأحبوا أهل بيتي لحبي))[1] وهذا نص صريح، فجعل ما يغذونا به من النعم هو العلة في وجوب حب الله، وحب النبي وأهل بيته صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وسلم.

وقال تعالى:﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾[الإسراء:٢٣]، إلى أن قال: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾ [الإسراء:٢٤]، فجعل تربيتهما هي العلة في التوصية بهما.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٨]، وأي فائدة في السؤال عنه لو لم يكن موجباً للشكر عليه.

---

(١)- تيسير المطالب - (ج ١ / ص ٣٤٠) مناقب أمير المؤمنين (ع) للكوفي - (ج ٢ / ص ١٥٤) لوامع الأنوار - (ج ١ / ص ٤٩١) شعب الإيمان للبيهقي - (ج ٣ / ص ٤١٨) حلية الأولياء - (ج ٣ / ص ٢١١) فضائل الصحابة - (ج ٢ / ص ٩٨٦) العلل المتناهية - (ج ١ / ص ٢٦٧) بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخيار للكلاباذي - (ج ١ / ص ٢).

وقال تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ۝٣٣ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ۝٣٤ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلاَ يَشْكُرُونَ۝٣٥﴾ [يس]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ۝٧١ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ۝٧٢ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلاَ يَشْكُرُونَ۝٧٣﴾ [يس]، وأي فائدة في تعداد النعم ثم تعقيبها بالاستنكار والتوبيخ على عدم الشكر عليها لو لم تكن توجب الشكر، وأنا نعرف ذلك بعقولنا، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ [المائدة:١١]، ونحو ذلك في القرآن كثير.

[المسألة الأولى في إثبات الصانع]

إذا عرفت هذا فليس لنا طريقٌ إلى معرفة الْمُرْسِلِ بالمشاهدة، ولو كان يُعْرَفُ بالمشاهدة لم تحتج الرسل إلى المعجزات، فليس لنا طريق إلى معرفته إلاَّ النظر فيما خلق وأودع في هذا العالم من الأجسام والأعراض؛ أمَّا حدوث المشاهَدات اليومية فهو مدرك ضروري لا يحتاج إلى نظر، وأما غيرها فلا يمكن إثبات حدوثه إلا بالنظر لأنا لم نشاهد خلق السموات والأرض والجبال والبحار والشمس والقمر والكواكب، ولا يمكننا أن نَحْتَجّ على حدوثها وخلقها بنحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[الرعد:١٦]، ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾[غافر:٥٧]، ونحوها على الكفار الملحدين، والذين ينكرون حدوث العالم، وينكرون الرب جل وعلا؛ لأنَّ كلامه تعالى لا يكون حجة إلا إذا ثبت وجوده، وأنه عدل حكيم، ولا يثبت ذلك إلا إذا ثبت حدوث العالم فيلزم الدَّوْر؛ لأنَّ حدوث العالم مترتب على إخباره، وحجية إخباره مترتبة على معرفة وجوده عدلاً حكيماً، ومعرفة وجوده مترتبة على حدوث العالم والدعاوى -مجردة عن البرهان- لا تثبت بها حجة، وإلا لزم صحة دعوى من ادعى قدم العالم، ومن ادعى حدوثه،

فيلزم أن يكون العالم محدَثاً قديماً وهو محال، ولهذا ندبنا الله سبحانه إلى النظر والتفكر في كثير من آي القرآن كقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية:١٧]، ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [عبس:٢٤]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، ونحوها.

فنظرنا إلى اختلاف السموات، والأرض، والجبال، والبحار فإذا هو يدل على حدوثها، وعلى أنه محال أن يكون العالم قديماً مع هذا الاختلاف، وأنه لا بد لها من صانع خلقها، وخالف بينها، ووجدنا الاختلاف في مقاديرها، وألوانها، ومحالِّها، وغير ذلك.

بيانه: أنا وجدنا جبلاً طويلاً، وجبلاً قصيراً، وعريضاً، وغير عريض، ووجدنا الطويل كان يمكن أن يكون قصيراً، والقصير كان يمكن أن يكون طويلاً، وكذا العريض والدقيق، وهذا الإمكان ضروري لا شك فيه، ولا مخصص لجعله على مقدار دون مقدار إلا اختيار صانعه.

وكذا الأرض إذا كان مقدار عرضها ألفي ميل مثلاً فيجوز في العقول أن تكون أكثر وأقل، ولا مخصص لجعلها على مقدار دون مقدار إلا اختيار صانعها، فثبت أن كل مقدر لا بد له من مقدِّر يقدِّره وصانع يصنعه.

وأما الاختلاف في الألوان فإنا وجدنا حجراً سوداء، وأخرى بيضاء، وحمراء ونحو ذلك.

وطينة بيضاء، وسوداء، وحمراء، وصفراء، وكان يمكن أن تكون السوداء بيضاء والعكس، ولا يجوز أن تكون البيضاء بيضاء -وهو يجوز العكس- إلا بمخصص، واختيار مختار، ولم نجد شيئا أوجب هذا الاختلاف إلا الصانع المختار.

وكذا وجدنا حجراً صلبة ملساء، وغير ملساء، وحجراً غير صلبة خشنة، وغير خشنة، فلا بد من مخالف خالف بينها.

وأما الاختلاف في الْمَحَالِّ فإنا وجدنا السماء مرتفعة، والأرض منخفضة، ووجدنا الجبل في محل والصحراء في محل، وكان من الممكن أن تكون الصحراء محل الجبل، والجبل محل الصحراء، والسماء منخفضة، والأرض مرتفعة، ولا مخصص، فهذه الصفات والأعراض التي أوجبت حدوث الأجسام والأعراض، وأن لها صانعاً مختاراً.

وقد أشار الله سبحانه إليها في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَنْظُرُونَ إِلَى الإبل كَيْفَ خُلِقَتْ۝١٧ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ۝١٨ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ۝١٩ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ۝٢٠﴾ [الغاشية]، فدلنا على أن الاختلاف في الكيفيات دليل على أنه لا بد لها من صانع، وإلا كانت الآية عرية عن الفائدة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ۝٢٧ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ۝٢٨ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ۝٢٩ ﴾ [فاطر]، فنبهنا على أن الاختلاف يدل على حدوثها، وعلى قوة صانعها، وعلمه بكيفية الصنع وحكمته.

وأيضاً: فإنَّ العالَمَ أجسامٌ، وأعراضٌ، فالجسم: هو الذي يشغل المكانَ طولاً وعرضاً وعمقاً، والأعراض: صفات ذلك الجسم، كالحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والصَّلابة والرخاوة، والخشونة والملاسَة، واللذة والألم، والشهوة والنفرة، والمحبة والكراهة، والغمِّ والسرور، وكذا سائرها.

فالأجسام لا تخلو: إمَّا أن تكون ساكنة، أو متحركة، ولا يصح أن تكون لا ساكنة ولا متحركة.

والحركة: انتقال الجسم من محل إلى محل. والسكون: لبثه في محل ولو يسيراً.

والذي يدل على حدوث الحركة والسكون أنَّ الحركة تكون بعد السكون، والسكون بعد الحركة، فثبت أنه يحصل كل واحد منهما بعد عدمه، وهذا عين الحدوث، فثبت حدوثُهُما، وهما ملازمان للجسم، لا ينفكّ عن أحدهما، فلزم حدوثُهُ.

بيان التلازم: أن الجسم إذا جازت عليه الحركة جاز عليه السكون، ومن جازت عليه الحركة فلا يجوز أن يخلو عنها، أو عن نقيضها، وهو السكون، فإذا كان ملازماً لأحدهما وهما محدَثان لزم أن يكون محدَثاً مثلهما؛ لأنَّ ما لازم الْمُحْدَثَ مُحْدَثٌ مثله، وإلاَّ انتفى التلازم.

فثبت حدوث الأجسام، والأعراض؛ لأنَّهما متلازمان، وأنَّ لهما صانعاً، مختاراً؛ لأنَّ الدليل قد أوجب الاختيار، ولا يكون الاختيار لعلة غيرِ حيةٍ، ولا قادرة.

ودليل آخر على حدوث الأجسام: أنَّ الأجسامَ مُلازِمَةٌ لإمْكانِ الزيادةِ والنقصان، والإمكان ملازم لها، وكذا الجمع والتفريق.

بيان ذلك: أنَّ الجسم إذا كان طوله خمسين ذراعاً، فإنَّه يجوز أن ينقص منه عشرة، فيصير أربعين، وأن يزداد عشرة، فيصير ستين.

وأمَّا الجمع، فإنَّه من الْمُمْكِنِ أن تضم حجراً على حجر، فتصير داراً، وأن تهدمها وتفرق أحجارها، وهذا نفسه عين الزيادة والنقصان.

ومعنى الإمكان: أنَّه ليس بمحال.

يبين ذلك ويزيده توضيحاً: أنَّ الأجسامَ بعضُهَا كبيرٌ، وبعضُهَا صغيرٌ، وبعضُها متوسط، فالكبيرُ زائدٌ، والصغيرُ ناقص، والمتوسطُ أنقص من الكبير، وزائد على الصغير، فقد حصلت الزيادة والنقصان في المتوسط، والزيادة في الكبير، والنقصان في الصغير.

ومعنى الإمكان: أنَّ الجسمَ قابلٌ لها، لا ينفكُّ عن قَبولها، فلو كان لا يمكن ولا يجوز، لزم أن تكونَ الأجسامُ كلُّهَا على مقاسٍ واحد.

فثبت أنَّ الأجسامَ ملازمةٌ لجواز الزيادةِ والنقصانِ، والجمع والتفريق، والزيادةُ والنقصانُ والجمعُ والتفريقُ مُحْدَثَاتٌ، وما لازم الْمُحْدَثَ فهو مُحْدَثٌ مثله.

[المسألة الثانية: إثبات القدم]

وهو أن نقول: إنَّ الأشياءَ لا يَخلو كلُّ واحدٍ منها: إمَّا أن يكون جائزَ الوجود، أو واجبَ الوجود.

ومعنى جائز الوجود: أنَّه يجوز عليه العدم والوجود، ولا ينفكّ عن هذه الصفة.

ومعنى واجب الوجود: أنَّ الوجود لا يَنفكُّ عنه، لا في الماضي، ولا في المستقبل، ولا في الحال، ولا يَجوزُ عليه العدم بحال من الأحوال، ولا يَثبت لذات أنها جائزة الوجود، أو واجبة الوجود إلاَّ ببرهان.

أمَّا الأجسام فقد دللنا فيما مضى أنهَّا مُحْدَثَةٌ، والْمُحْدَثَةُ جائزة الوجود، وكذا الأعراض؛ لأنَّها صفات الأجسام، فإذا ثبت حدوث الأجسام ثبت حدوثها.

ونزيده وضوحاً: أنَّ الجسم إذا كان طوله مثلاً عشرين ذراعاً، فكان يجوز أن يكون عشرة أذرع، فإذا جاز فقد جاز على نصفه العدم، وإذا جاز على النصف جاز على الكل؛ لأنَّه يجوز أن يكون النقص أي نقص النصف من أسفله، ويجوز أن يكون من أعلاه، فإذا جاز النقص -وهو العدم- على الجهتين فقد جاز على الكل، فإذا جاز العدم عليه؛ فوجوده جائز لا واجب، فإذا كان جائزاً فلا يصح ولا يمكن خروجه من العدم إلى الوجود إلاَّ باختيار مختار، فاحتاج إلى صانع.

والصانع لا يَخلو إمَّا أن يكون جائزَ الوجود، أو واجبَهُ.

إن كان جائزَهُ، احتاج إلى صانع، ولزم إمَّا التسلسل، أو التحكم، وكلاهما محال.

والتحكم: أن نقتصر على عدد من الصانعين بدون برهان، فنقول مثلاً: الرابع، أو الخامس، أو نحو ذلك واجب الوجود، فهذه دعوى باطلة، وتخصيص بدون مخصص، وترجيح بدون مرجح.

والتسلسل: ألا نصل إلى نهاية، ووجود العالَمِ يستلزم النهاية، فيلزم أن تكون الآلهة منتهية وغير منتهية، وهذا تناقض وهو محال، وهذا المحال الذي لزم بالتسلسل.

ولم يدل الدليل إلاَّ على صانعٍ واحدٍ فيجب الاقتصار عليه، وأنَّه واجب الوجود.

[المسألة الثالثة نفي التشبيه]

فتَحَصَّل من هذا أنَّ الذوات ثلاث: الأجسام والأعراض ذاتان، وهما مُحْدَثتان.

فالجسم: الذي يشغل المكان طولاً، وعرضاً، وعمقاً.

والعَرَضُ: الذي لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه؛ لأنَّه صفته.

وقد دللنا على حدوث الأجسام، فيلزم حدوث الأعراض؛ لأنَّها صفاتها، ولا تستقل بنفسها، ولا يمكن صفة بدون موصوف، كالألوان، والصلابة، والرخاوة، والرطوبة، واليبوسة، مع أن هذه تَعْدَمُ بوجودِ أضدادها.

وأمَّا الحركة والسكون، والشهوة، والنفرة، والمحبة، والكراهة، والإرادة، والظنونات، والوهومات، والعلم، واللذة، والألم والسرور، والهم، والغم، ونحوها فحدوثها ضروري، وهما جائزتا الوجود؛ لأنَّ الوجود قد تخلف عنهما قبل وجودهما.

والذات الثالثة: ذات الصانع، وهي واجبة الوجود، فلا يصح أن يتخلف عنها الوجود لا في الماضي، ولا في المستقبل، فهو الأول الذي ليس لأَوَّلِيَّتِهِ أوَّل، والآخر الذي ليس لآخريته آخر، ولا يُشابه المخلوقات؛ لأنَّه لو شابهها كان مُحْدَثاً مثلها.

فلا يصح أن يكون في مكان؛ لأنَّه يكون مُقَدَّراً، ولا يمكن أن يكون على مقدار دون مقدار، إلاَّ باختيار مختار، كما قدمنا.

ولا أن يكون له وجه، أو يد، أو عين، أو أي جارحة حقيقة؛ لأنَّها تكون مُقَدَّرَةً مُكَيَّفَةً.

ولا يجوز أن يكون على مقدار دون مقدار، وهو يجوز عليها مقادير كثيرة، ولا كيفية دون كيفية إلاَّ باختيار مختار، فيمكن أن تكون العين صغيرة، وكبيرة، ومتوسطة، وعلى مقادير كثيرة، وأن يكون لونُها أسود، أو أخضر، أو أزرق، ولا يمكن أن تكون على لون دون لون، ولا على مقدار دون مقدار إلاَّ باختيار مختار.

وكذا الوجه واليدان، لا يمكن أن يكون الواحد منها على مقدار دون مقدار، ولا لون دون لون، وهو يمكن العكس، أو الضد إلاَّ باختيار مختار، فيلزم إذاً أن يكون مخلوقاً ضعيفاً، يتحكم فيه خالقه.

فإن قيل: فإنه قد ورد في القرآن أن له وجهاً وعيناً ويداً وجنباً ونحو ذلك.

قيل له: القرآن عربي، وفي لغة العرب الحقيقة والمجاز، فإن حملناه على حقيقته؛ فهو عين التشبيه، وصار هذا يتناقض مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ومع حجج العقول كما قدمنا، وإن حملناه على المجاز لم يحصل التعارض والتناقض، وهو الذي نريد، ويوافق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النساء:٨٢]، وسيأتي لهذا مزيد بحث إن شاء الله تعالى.

هذا ولما كنا قد بينا أنه تعالى ليس بجسم، فلا يصح أن نثبت له صفةً من صفات الأجسام، وهي الأعراض المحدثة؛ لأنها تستلزم الحدوث، فلا نصفه بلون ولا حرارة، أو برودة، أو صلابة، أو رخاوة، أو شهوة، أو نفرة، أو ألم، أو سرور، أو حركة، أو سكون؛ لأنَّه إذا جازت عليه صفة من هذه الصفات جاز عليه ضدها، ولا مخصص لإحداهما من الأخرى إلا الصانع المختار، فيحتاج إلى صانع، ولزم حدوثه.

ولأنه يلزم أن يكون جسماً؛ لأنَّها لا تحل إلا في جسم.

ولأن الحركة والسكون محدثثان، فإذا جازت عليه الحركة جاز عليه السكون، ومن جازت عليه الحركة فلا يجوز أن يخلو عنها أو عن نقيضها، وهو السكون، وهما محدثان، فإذا كان ملازماً لأحدهما وهما محدثان لزم أن يكون محدثاً مثلهما.

فإذا ثبت هذا فلا يصح أن يقال: إن الله يصعد، أو ينـزل، أو ينتقل من مكانٍ إلى مكان، أو أنه في مكان؛ لأنَّ اللُبث في مكان سكون، والانتقال حركة، فلا بد له إذاً من أحدهما، فيكون ملازماً له لا انفكاك له عنه؛ لأنَّه لا يعقل من جاز عليه السكون والحركة أن ينفك عنهما، بل لا بد له من أحدهما، وهما محدثان كما سبق، فيلزم حدوثه، مع أن كل محدود لا يعقل إلا متحركاً أو ساكناً.

ولا يمكن أن يشابهه شيء من المخلوقين في صفاته، ولا يشابههم في صفاتهم؛ لأنَّه لو شابههم للزم أن يكون مخلوقاً، ضعيفاً، عاجزاً، محتاجاً، فيَنْزل من مرتبة الإلهية، التي حاز بها غايات صفات الكمال، إلى مرتبة العبودية الضعيفة.

فكيف نَصِفُه بصفةٍ لا يقدر معها على خلق خردلة؟! وهو القادر على خلق كل شيءٍ، ولا يعلم معها إلاَّ أشياءَ محدودة، وهو عالِمِ الغيب؛ لأنَّ صفات المخلوقين يلزم منها الحدوث، فيلزم ما ذكرنا، ولهذا قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَداً ﴿٩١﴾ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً ﴿٩٢﴾﴾ [مريم]؛ لأنَّه يلزم منه ما ذكرنا.

وأما أنه لا يشابهه أحد في صفاته؛ فلأنَّ الواقع المشاهَد عدم المشابهة، وليس أحدٌ يدّعي ذلك، فليس أحدٌ يدّعي أنّه يعلم الغيب، ولا أنَّه يقدر على كل شيء، ولا أنّه لا تخفى عليه المسموعات، والْمُبْصَرَات، ولا أنَّه قديمٌ لا أول له، بل ذلك معلوم ضرورة.

وأمَّا أنَّه لا ندَّ له ولا شريك، -أي المذكورة في الأبيات- فلأنَّه لو كان له شريك لأتتنا رسلُهُ، وكتبُهُ.

ولأنَّه لم يقم برهانٌ إلاَّ على صانع واحد، ولا يُمكن إثبات صانعين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو عشرة، ولا أقل، ولا أكثر إلاَّ ببرهان، ولم يقم دليل إلاَّ على واحد، وهذا كاف في إبطال دعوى من يدعي وجود الشريك، وبه يثبت التوحيد.

وأما الدليل على امتناع الشريك، وعدم إمكانه: فلأنَّه لو فُرِضَ إمكان اثنين، أو أكثر، فلأنه يلزم انفصال كل واحد منهما عن الآخر، والانفصال يلزم منه أن يكونا محدودين، وقد أثبتنا فيما مضى أن كل محدود محدَث بها لا مزيد عليه، فتبطل إلاهيّتهما إذاً، وبهذا تعرف أنه لا يمكن القدم إلا لذات واحدة.

ولأنَّه لَمَ يدّعها أحدٌ إلاَّ فرعون، والنمرود، والمشركون، وكذا دقيانوس، وغيرهم، وهم أجسام وأعراض محدودة مُكَيَّفَةٌ، وقد أوضحنا أنَّ كل ما كان كذلك فهو مُحْدَثٌ، وقد ماتوا وذهبوا.

وأمَّا أصنام المشركين فهي مع ما ذكرنا جمادات، لا تنفع ولا تضر، وكل إله يُدَّعَىٰ فهو محدودٌ مُكَيَّفٌ مثلها، مُحْدَثٌ جائزُ الوجود، واللَّهُ تعالىٰ واجب الوجود، لا يصح عليه العدم، وهذه مُحْدَثَةٌ وقد عدمت.

[الجواب على الملاحدة]

٧-تباً لمن قال إنَّ الطبعَ أحدثها ... أو غيرَهُ، ولصنع اللهِ قد جَحَدوا

٨-ففي تَنُّوعِهَا أيضاً وحِكْمَتِهَا ... إبطالُ ما زعموا فيها وما اعتقدوا

٩-فهل جمادٌ لهذا الكونِ يُحْدِثُهُ؟! ... لو حاول العقلاءُ الدهر واجتهدوا

١٠-مع اجتماعِهِمُو في خلقِ خَرْدَلَةٍ ... أو ذَرَّةٍ ما أَطاقوه، وإنْ جَهِدوا

في هذه الأبيات إبطال ما زعمته الملاحدة من أن الذي أثّر في العالم طَبْع، أو علة، أو نجم، أو فلك، أو نفس فلك، أو غيرها.

أمَّا الحوادث اليومية التي نشاهد حدوثها فحدوثها ضروري لا يحتاج إلىٰ نظر.

وكونُها وجدت مختلفة متنوعة محكمة متقنة في غاية الإحكام والإتقان، وعلىٰ قانون الحكمة والمصلحة، ينفي كون المؤثر فيها جماداً كما تزعمه الملاحدة من طبع، أو علة، أو نجم، أو فلك، أو نحو ذلك؛ لأنَّ الإحكامَ والإتقانَ يَتنافيان مع هذه المؤثراتِ المزعومة؛ لأنَّ الإحكامَ والإتقانَ لا يكون إلاَّ من قادرٍ عالمٍ مختارٍ، حيٍّ، وليس في الجمادات هذه الصفات، ولو كانت الجمادات لها تأثيرٌ -علىٰ فرض- لكان عشوائياً.

كيف والجن والإنس والملائكة لا يَقدرون علىٰ خلقِ أضعفِ مخلوقٍ من هذه المخلوقات، مع أنهم قد اتصفوا بالقدرة، والعلم، والاختيار؛ لأنَّ قدرتهم مخلوقةٌ، خصصها خالقُها فيما أراد، فكيف بجماد لا يقدر ولا يعلم، وليس له حياة ولا اختيار.

[الحكمة في كون المخلوقات على قوانين وأسباب]

وإنما غَرَّ هؤلاء أنَّ الله تعالىٰ جعل المخلوقات في هذه الدار علىٰ قوانين وأسباب، ليهتدي كلٌّ منا إلىٰ ما يريد.

فجعل الحيوانات تتوالد من ذكر وأنثىٰ من ذلك النوع، فمن أراد الإبل عمد إلىٰ ذكر وأنثىٰ منها، وكذا البقر والغنم وسائر الحيوانات.

ومن أراد البرّ، أو الذرة، أو الشعير عمد بذر ذلك المقصود.

ومن أراد الفواكه عمد إلىٰ غرسة من ذلك النوع الذي يريده، ولو لم يجعلها الله تعالىٰ علىٰ هذه القوانين والأسباب لم يهتدِ الناس إلىٰ ما يريدون في معايشهم.

وليست هذه أسباباً موجبة، فتارة تُنتِج النعجة ذكراً، وتارة أنثىٰ، وقد تنتج اثنين أو ثلاثة، وتارة لا تُنتِج، وكذا سائر الحيوانات.

ولو كانت علةً موجبةً لكان الإنتاج نوعاً واحداً لا يختلف.

وكذا البذور، والأشجار تارة تَنبُت، وتارة لا تَنبُت، وقد تحيىٰ الأشجار المغروسة، وقد لا تحيىٰ، وقد خلق آدم من طين، وحواء من آدم، وعيسىٰ من غير أب، وناقة صالح من جبل، والجآنّ من مارج من نار، فبهذا تعرف أن هذه ليست عللاً موجِبة.

هذا، وأما غير الحوادث اليومية من أصناف العالم كالسماء، والأرض، والنجوم ونحوها، فالجواب عليهم من وجوه:

الأول: أنا ننكر وجود بعضها فضلاً عن تأثيرها، وليس لهم دليل علىٰ وجودها، وإنما هي دعوىٰ مجردة عن البرهان، وكل دعوىٰ بدون برهان فهي باطلة، وإلا لزم التناقض بين من يدعي نجماً ومن يدعي علة، أو طبعاً، أو صانعاً، أو نحو ذلك؛ لأنَّ الذي قال: علة مناقض لمن قال: نجماً، وكذا البواقي، وقس علىٰ هذا كل دعوىٰ.

الثاني: أنه لا يصح أن يكون العالَم مع اختلافه لعلة واحدة على فرض إمكانه؛ لأنَّ العلة ليست صانعة مختارةً، حتى توجد أشياءَ مختلفةً كالنار، إنما يلزم منها إحراق ما وقع فيها، أو تؤثر في حرارته، ولا يوجد منها بقر، وغنم، وإبل وكذا سائر الموجودات.

ولا لعلل متفقة كنار، ونار، ونار؛ لأنَّ مؤثراتها سواء، فيلزم أن يكون العالَم نوعاً واحداً إذا كان المؤثر علة، أو عللاً متفقة.

فإن قالوا: الذي أَثَّرَ في العالَمِ عِلَلٌ مختلفة، احتاجت العلل إلى مَن يُخالِفُ بينها، كما احتاج العالم إلى من يخالف بينه.

فإن قالوا: الذي خالف بين العلل علة أو علل، عدنا الكلام معهم في العلة، أو العلل، وهو أن العلة الواحدة، أو العلل المتفقة لا تؤثر إلاَّ في مؤثراتٍ متفقة.

فإن قالوا: مختلفة، احتاجت إلى مخالف يخالف بينها، فإما أن يتسلسل الكلام وهو محال، وإما أن يضطروا إلى صانع مختار بطلت العلل، ورجعوا إلى قولنا.

فإن قالوا: المختلفة لا تحتاج إلى مخالف خالف بينها.

فلنا جوابان:

الأول: أن العالَمَ إذا احتاج إلى مؤثر لاختلافه فالعلل مثله، والفرق تحكم.

والجواب الثاني: أنه لا يصح أن تكون مختلفة وكان يمكن أن تكون متفقة، ولا متفقة أيضاً وكان يمكن أن تكون مختلفة إلاَّ باختيار مختار.

فإن قيل: العالَمُ قديم، وإنَّما هذا في الحوادث المشاهدة اليومية.

قيل لهم: لا يصح أن يكون قديماً مع اختلافه، مع أنَّ في كلِّ صنفٍ منه ما يدل على حدوثه.

الثالث: أن العالم بلغ الغاية في العظمة، والإحكام، والإتقان، عجزت العقلاء والعلماء عن الاطلاع على جميع غرائبه وعجائبه، فقد بلغت قدرة صانعه وعلمه، وحكمته، وإتقانه غايات الغايات، كيف ولو حاول العلماء، وأهل

الصناعات البالغة من الملائكة، والجن، والإنس على أن يخلقوا مثل أضعف خلقه مع اجتماعهم لم يقدروا، ولن يقدروا، فكيف بجماد ليس له حياة، ولا قدرة، ولا علم يخلق أو يؤثر في إيجاد هذا العالم المختلف المتقن غاية الإتقان، فلقد بلغ المدعي لهذا في غاية الغباوة، والحمق، وأعظم منه في الغباوة، والحمق الذي يصدق دعواه بدون حجة، ولا برهان، وما أظن الذين أسسوا هذا بأغبياء، ولكنهم المترفون يخافون على مناصبهم أن يأخذها عليهم الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه وهكذا الدهر إلى يوم القيامة، وأعانهم على ذلك عُبَّاد الدرهم، والدينار، والجم الغفير هَمَجٌ رُعَاع أتباع كل ناعق ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، وسيندمون يوم لا ينفع الندم ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوْا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة].

[الفرق بين الفاعل المختار والعلة]

هذا والفرق بين العلة، والفاعل المختار من وجوه:

الأول: أن الفاعل لا بد أن يكون حياً قادراً عالماً يفعل ما يريد، ويترك ما لا يريد، والعلة المؤثرة على قول من يقول بها ليست حية، ولا قادرة، ولا عالمة، ولا مختارة، بل تأثيرها عشوائيٌ، تأثير وجوب، لا يمكن تخلفه عنها، وإنما تأثيرها ملازم لها لا يمكن أن يتخلف عنها، وإلا لم تكن علة فيه.

وذلك كقول المعتزلة إن الجسم مؤثر في التحيز، وإن القدرة علة مؤثرة في القادرية، والعلم في العالمية، والحياة في الحيية، وقد شرحنا كلامهم، وأبطلناه.

وكذا النار فإنها ملازمة للحرارة وإحراق ما وقع فيها، وليس لها اختيار، ولهذا تحرق من وقع فيها سواء كان يستحق الإحراق أم لا.

وكذا السم يضر من دخل فيه.

ويقولون: إن الذي أثر في العالم علة كهذه العلل أوجبت وجوده، ولا يمكن أن يتخلف عنها، ولو تخلف عنها لم تكن علة فيه؛ لأنَّ من شأن العلة أن لا يتخلَّفَ معلولها عنها؛ لأنَّ تأثيرها ليس كتأثير الفاعل تأثير اختيار؛ بل أن بينها وبين معلولها تلازماً لا تنفك عنه، ولا ينفك عنها، فإن كانت قديمة فهو قديم مثلها، وإن محدَثة فمحدَث، كملازمة النار للحرارة.

الثاني: أن العلة والمعلول متقارنان ليس أحدهما متقدماً على الآخر، فليس أحدهما بالتأثير أولى من الآخر، وتلازمهما لا يدل على ما يدعونه من التأثير.

[صفات الله تعالى الذاتية]

١١-أَحَاطَ عِلْمَاً بِكُلِّ الكائناتِ فَلا ... يُحْتَاجُ في حِفْظِهَا رَقْمٌ ولا رَصَدُ

١٢-وَمُبْصِرٌ في الدَّياجي كُلَّ خافيةٍ ... لا يَعْتريه الْعَمَى عَنْها، وَلا الرَّمَدُ

١٣-لأنَّه خَلَقَ الأَشياءَ مُحْكَمةً ... وفي عجائبها التَّبْيِيْنُ والرَّشَدُ

هذه الأبيات، اشتملت على:

١- أنَّه عالِمٌ بكلِّ الكائنات، فهو العالِمُ بما مضى، والحاضر، وما سيكون، وكلما يُمكن العلم به، وبما لا يكون كيف يكون لو كان.

٢- وعلى أنَّه بصير.

أما الدليل على أنَّه عالم: فهو أنَّه خلق الأشياء محكَمَةً، متقنة غاية الإحكام والإتقان، ولو لم يكن عالِمًا، لكانت أفعالُه عشوائية، كما أنَّ العالِمَ بالخياطة، والنجارة، والكتابة وسائر الصناعات يُتْقِنُ صنعتها، والجاهل لا يتقنها.

[شيء من عجائب الإحكام والإتقان]

ونريد أن نلفت الناظر إلى بعض عجائبها، فأوَّلُ شيء نذكر خلقَهُ للإنسان، فإنَّه خلقه خلقاً متقناً، فجعل فيه البصر الذي لا تستقيم حياته، ومزاولة أعمال معيشته إلاَّ به.

وجعل له السمع واللسان، اللذَين لا يستقيم التخاطب إلاَّ بهما، ولا تكمل أعمال معيشته إلاَّ بهما، وجعل له الأيدي والأرجلَ، ولا يَخفىٰ عِظم منافعهما.

وجعل له الغذاء، وجعله يتنقل من محلٍّ إلىٰ محل، ويمتصه البدن تدريجاً، حتىٰ يتمكنَ الإنسانُ من السفر، ومن الأعمال الكثيرة، بين الوجبتين.

وجعل له العقل الذي جعله مهيمنًا علىٰ جميع أعضائه، وفضَّلَه به علىٰ جميع المخلوقات.

وانظر إلىٰ ما جعل الله تعالىٰ في خلق وجهه من العجائب، والإتقان.

كيف جعل فيه العينين والحاجبين والأذنين والشفتين والمنخرين والذقن.

وحفظ العينين بالأنف والحاجبين وبغلاف خفيف.

ولم يَشتبه وَجْهٌ مع صِغَرِ حجمه بوجهٍ آخرَ في مليارات الوجوه، فَرَّق بينهم بالقدرة الإلهية، وبدون رقوم، ولو اشتبهوا لحصل الفساد الكبير، فلا يعرف الزوج زوجته، والأب والأمُّ أولادَهما.

وجعل لنا الشمس، وجعل فيها نورًا عظيمًا يعم العالَمَ كلَّهُ، ولولاه ما استطاع الناس أن يعيشوا، وَلَمَّا كان الليل للنوم والسكون، جعل نورَهُ ضعيفًا، وليعرف العقلاء نعمة النور، وبِضِدِّهَا تَتَمَيَّزُ الأُشْيَاءُ، وفيهما أيضًا منافع أخرىٰ.

وأرسل المطر علىٰ نظام، أرسل الرياح تُثيرُ السحابَ، ثم جعله ركامًا، وجعل فيه البرق، والرعد، حتىٰ يتمكن الناس من تحصين أنفسهم، وتحصين أمتعتهم، وكلما يضره المطر، أو يخربه قبل سكبه، وجعله يَنْزِل قطرات ليعم نفعه، ولا يضر.

وأرسل الأنبياء -صلوات الله تعالىٰ عليهم- بقوانين محكمة متقنة، أكثرها وأعظمها في صلاح حياتهم ومعايشهم، ولو طبقوها لعاشوا سعداء في هذه الحياة الدنيا.

وقِسْمُ العبادات جزءٌ قليل، مع أنَّه لا يخلو عن منفعة، ومن تأمل فيها علم أنَّها لا تصدر إلاَّ من حكيم، بل فيها ما يدل علىٰ أنَّها لا تصدر إلاَّ من ربِّ العزة.

والأنبياءُ صلوات الله تعالىٰ عليهم لا يَحتاجون معها إلىٰ معجزات، لو صادفت عقولاً واعية، خاليةً من الكبر، والحسد.

فدَعَانَا اللَّهُ تعالىٰ إلىٰ التحابب والتآخي، وترك الظلم، والتعدي، والغش، والخداع، والمكر، والحسد، والكبر، والسب، والغيبة، والنميمة، والقتل، والنهب، والسرق، وقطع الطريق، وحرَّم الزنا؛ لأنَّ فيه التعديَ علىٰ حُرَمِ الناس، واللواطَ؛ تنْزيهاً لنا عن القذارة، ولتكثير النسل، وإتيانَ المرأة في المحيض كذلك، وفيه حفظٌ لصحة الرجل، لِمَا في كثرة الوطء من المضرة، والخمرَ حفظاً للعقل، ولدفع ما قد يحصل من السكر من المضرات بالنفس والمال، وشرع النكاح علىٰ هذه الطريقة المشروعة؛ حفظاً للأنساب، ولِمَا قد يحصل من النكاح العشوائي من التخاصم، والمقاتلة والعداوات، وللتعاون بين الزوجين بتربية أولادهم، وأحوال معايشهم.

وحرَّم الطلاق البدعيَّ لِمَا قد يحصل من الندامة لِمَن يُطلِّق حال الغضب.

وشرع الرجعة رحمة لمن تندم، وحرّم الزوجة بعد الثالثة إلاَّ بعد زوج، حفظاً لكرامة المرأة، وتأديباً للمتلاعبين.

واشتراط الولي والشهادة، فرقاً بين النكاح والسفاح، وشرع الحدودَ ردعاً وزجراً للمعتدين، وتفصيل المواريثِ دفعًا للخصام، وقس الباقي.

[بصير والدليل عليه]

وأما الدليل علىٰ أنه بصير لا تخفىٰ عليه المبصرات، فهو أنَّه خلق المخلوقات علىٰ مقادير وألوان مختلفة، ففي ألوان الآدميين، والغنم، والبقر، والطير، والفواكه، والزهور، والجبال، والأرَضِين، والسماوات، والظلمة، والنور ما لا يَهتدي له إلاَّ المبصر؛ لأنَّ المولود الذي ولد أعمَىٰ لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا لوناً من لون.

هذا، ولما كان الله يرىٰ بدون آلة مجعولة مخلوقة حتىٰ يتحكم فيها جاعلها، وخالقها، لزم أن يرىٰ كل المرئيات الظاهرة، والباطنة؛ لأنَّ الرؤية من شأنه،

ومن حقيقته، فلا يمكن أن تتخلف عنه، ولو خفي عليه بعض المرئيات لكانت قد تخلفت عنه، ولم تكن له صفة ذاتية، ولأنه تَحَكُّمٌ وتَخْصِيصٌ بدون مُخَصِّص لو فرض ذلك.

والدليل على أنه يرى المرئيات الباطنة أنه خلق الحيوانات، وفي بطونها الكبد والرئة، والكرش، والقلب، والطحال، والكلى، والمِعا، والشحم، وألوانها مختلفة، ويخلق الأولاد في بطون أمهاتهم مختلفة ألوانهم، وكذلك الأثمار، والأشجار لون ظاهرها مخالف للون باطنها، وكذا الأرض طبقات مختلفة ألوانها، وهذا زيادة تأكيد، وإلا ففي الأول ما يكفي.

[سميع والدليل عليها]

١٤-وَعَالِمٌ بِكِلامِ الخَلْقِ أَجْمَعِهِم ... ومَا أرادُوا بِهِ أيْضاً، وما قَصَدُوا
١٥-لأنَّه خَالِقٌ للنُّطْقِ آلَتَهُ ... ولَيسَ أصَواتُهَا في النُّطْقِ تَتَّحِدُ
١٦-ولاَ لَهُ آلَةٌ مِنْ غَيْرِهِ خُلِقَتْ ... حتى يَكونَ لِمَسْمُوعَاتِهِ عَدَدُ

في هذه الأبيات: صفة سميع، والدليل عليها، وأنَّه عالِمٌ بجميع المسموعات، وما أُريد بها.

فالذي يدل على أنَّه سميع، أنَّه خلق لنا، ولكلِّ ناطقٍ آلات الصوت والنطق، وآلات السمع، وجعل لكلِّ ناطقٍ صوتاً مخالفاً، فللذكر من الآدميين صوتٌ، وللأُنثى صوت، وللبقر والغنم والإبل والطير، لكل نوع صوت، ولا يَقدر على هذا من لا يعلم المسموعات.

فالأصم الذي ولد أصم، لا يعرف الأصوات.

هذا، ولَمَّا كان اللَّهُ تعالى يعلم المسموعاتِ بدون آلةٍ خَلَقَها له خالقٌ، فيتحكَّمُ فيها خالقُها، فيخصصها في مسموعات دون مسموعات، لزم أن يعلم المسموعات كلَّها، ولا يخفى عليه شيءٌ منها.

[الرد على من جعل سميعاً بصيراً بمعنى حي لا آفة به]

هذا، وأما استدلال بعض المتأخرين من أصحابنا، والمعتزلة على كونه سميعاً بصيراً بكونه حياً لا آفة به فلم ينتهِضْ؛ لأنَّه لا ينتقل الذهن من كونه حياً لا آفة به إلى كونه سمعياً بصيراً، وإنما هو اتفاقي، كقولنا: العالم بسيط، وكل بسيط حادث، ولأن الدليل على كونه حياً علمه بالمدركات المسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات، وقدرته عليها فيلزم الدور؛ لأنَّ علمه بالمسموعات، والمبصرات يدل على كونه حياً، وكونه حياً لا آفة به يدل على كونه سمعياً بصيراً.

وأيضاً فقد يَؤُول احتجاجهم بكونه حياًّ لا آفة به على أنه سميع بصير إلى الاحتجاج بنفس الدعوى وهو ما يسمى مصادرة وهي: الاحتجاج على الدعوى بنفسها.

بيان ذلك: أن كل من في أذنيه أو عينيه آفة غير الصمم والعمى فهو سميع بصير، وليست الآفة التي يمتنع معها كونه سميعاً بصيراً إلاَّ العمى والصمم، فيصير المعنى: وكلُّ حيٍّ ليس بأعمى ولا أصم فهو السميع البصير، فكأنهم قالوا: والدليل على كونه سميعاً بصيراً كونه حيًّا سميعاً بصيراً، وكل من كان حيًّا سميعاً بصيراً فهو سميع بصير.

والذي يظهر أن الذي يدل على كونه مُدْرِكاً للمدرَكات التي تُدرَك بالحواس الخمس خلقه لها متنوعات تنوعاً كثيراً، وخلقه لنا الآلات التي ندركها بها ونميز بين مختلفاتها بها، وإدراكه لها علمه بها؛ لأنَّ الإحساس ممتنع عليه.

هذا، وإدراكه للمحسوسات، والملموسات، والمطعومات، والمشمومات كلها بمعنى العلم، ويقال له: مُدْرِكٌ حقيقة؛ لأنَّ من يعلم المدرَكات يقال له: مُدْرِكٌ حقيقة، ويقال له: سميع بصير مجازاً، ولا يطلق عليه لامس، ولا طاعم، ولا شامّ؛ لأنَّه لا يصح أن يطلق عليه من المجاز إلا ما أطلقه على نفسه،

وقد سمى نفسه سميعاً بصيراً، فيجوز أن نسميه بهما لا غير، وإن كانا بمعنى عالم؛ لأنَّه لا يجوز أن نطلق على الله من الأسماء إلا ما تضمن مدحاً لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، ولأنه يلزم التشبيه في لامس، وطاعم، وشامّ، بخلاف سميع، بصير، فهما أبعد عن التشبيه.

فإن قيل: إن بين العلم، والإبصار فرق، ألا ترى أنا إذا فتحنا أعيننا إلى المرئيات ثم غمضناها فإن علمنا بها حال إغماضنا خلاف علمنا بها حين فتحنا لها.

قيل له: إن علم الله يخالف علمنا، وإنما نتفق في الاسم، ألا ترى أنه يعلم الآلام التي تصيبنا، والهم، والغم، والسرور، واللذة، والأمن، والخوف، ومقاديرها بدون تألم، أو تلذذ، أو تضجر، أو سرور، أو تخوف، أو فرح، وبمقادير المطعومات، والمشمومات، والمسموعات، واختلافها، وكذا المبصرات، والملموسات، المرغوب فيها، والمنفور عنها، وبدون تلذذ، أو سرور، أو تضجر، أو نفور، فهو يعلم في الحلويات بالفارق بين حلاوة السكر، والعسل، والتمور، والزبيب، والرمان، والتين، وكذا الفارق بين مرارة الصبر، والمر، واللبان المر، وسائر المطعومات المرة، ودرجات الحرارة، والبرودة، وكذا المشمومات، والمسموعات، والمبصرات، والمؤذي منها، والمريح فالفرق بين علمنا وعلمه بين واضح، وقس ما لم نفصل على ما قد فصلنا في بعض المحسوسات.

وسيأتي لهذا إن شاء الله تعالى مزيد توضيح بعد شرح القدرة، وبقية الصفات الذاتية.

[قدرة الله والدليل عليها وعلى أنه حيٌّ]

١٧-والْمُمْكِناتُ جميعاً تحتَ قُدْرتِهِ	ولا يَلُمُّ بِهِ كَدٌّ ولا نَكَدُ
١٨-لأنَّ قدرتَهُ ليست لخالقها	فلا تُخَصُّ بِمقدورٍ وَتَنفردُ
١٩-وكل من أدرك الأشيا وأوجدها	فذاك حيٌّ بلا شكٍّ فيُعتمدُ

في هذه الأبيات: إثبات القدرة له، وإحاطتها بجميع الكائنات.

أمَّا الدليل على قدرة الله تعالى، ففيما خلق أعظم دليلٍ، وفي عجائب مخلوقاته ما يغني.

أمَّا الدليل على إحاطته بجميع المقدورات، وأنَّ إدراكَهُ محيطٌ بجميع المدركات، فنريد الآن أن نوضح الأدلة عليها كلها، وقد أوضحنا الأدلة على أنَّه عالم سميع بصير قادرٌ.

هذا، والقادر العالم السميع البصير لا يكون إلا حياً، فالحياة ملازمة لهذه الصفات، تنتفي بانتفائها، وتثبت بثبوتها. وهذا واضح لا يحتاج إلى زيادة تفصيل.

[الدليل على إحاطة علم الله وقدرته وإدراكه]

ونريد الآن أن نشرح الأدلة على الإحاطة. فنقول: لَمَّا كان الله سبحانه وتعالى يُدرِك المدركات كلَّها، المعلومات، والمبصرات، والمسموعات، والملموسات، والمطعومات، والمشمومات، ويَقدر على خلق المخلوقات بدون آلة مجعولة، مخلوقة حتى يتحكم فيها خالقُها مثلنا، فإنَّ الله سبحانه وتعالى خلق لنا آلاتٍ لهذه الأشياء، وجعلها لأشياء محدودة، لا نستطيع أن نتعداها، وجعل لبعضٍ زيادة على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة.

أمَّا الله سبحانه فليس له آلة مخلوقة، بل هذه صفات ذاتية، لا تتخلف عنه، بل من شأنه العلم وإدراك المدركات، والقدرة على الممكنات، لا تتخلف عنه، ولا يتخلف عنها؛ لأنَّ إدراكه لبعضٍ دون بعضٍ تحكمٌ، وتخصيص بدون مخصص، فلا بد أن يُدْركها كلَّها، أو يَجهلَها كلَّها. وكذا القدرة مثلها.

ولو تخلفت عنه في حال من الأحوال لزم أن يكون جاهلاً وعاجزًا.

وقد دلَّ الدليل على أنَّه قادر، عالِمٌ سميع، بصيرٌ، وبقية المدرَكات داخلة تحت العلم، فهي كلُّها بمعنى عالِم، لكن بعلمه بالمبصرات، والمسموعات يسمَّى سميعًا بصيرًا، وبعلمه بها وبالمطعومات، والمشمومات، والملموسات، وسائر المحسوسات يُسمَّى مُدْرِكًا.

والدليل على علمه بسائر المدرَكات: أنَّه خلق المطعومات أنواعًا مختلفةً، ونوَّع كلَّ نوعٍ أنواعًا، فالحلويات مختلفةٌ اختلافًا شاسعًا، فللعسلِ ذوقٌ، وللسكر ذوق، وللتمر ذوق، وللعنب ذوق، وهي مختلفة أيضًا فيما بينها.

والمشمومات مختلفة، الطيبات والمنتنات، وكذا الملموسات، فهذا حارٌّ، وهذا بارد، وهذا خشنٌ، وهذا أملسٌ، فلو لَم يكن يعلمها لَم يَقدر أن يخالف بينها، وقد أشرنا أنَّ للجسم صفة ذاتية، وهو أنَّه يشغل المكان، وله مقادير، طول وعرض وعمق، ولا يمكن وجود جسم متخلفًا عن هذه الصفات.

والعرض لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه، ولا يمكن وجود عرضٍ مستقلاً بنفسه؛ لأنَّ الأعراض صفات الأجسام، فهذه صفات الأجسام والأعراض الذاتية، ولا يمكن التخلف عنها؛ لأنَّه من تقليب الحقائق وتعكيسها، كما لا يمكن أن يكون العدم وجودًا، والوجود عدمًا.

وليس المراد أنَّه لا يمكن إعدام الموجود، وإيجاد المعدوم، بل المراد: أنَّه لا يُمكن أن يكون العدم نفسه وجودًا، والوجودُ عدمًا؛ لأنَّه من تقليب الحقائق.

وكذا ليس المراد أنَّه لا يمكن إعدام الجسم، وإعدام العرض، بل المراد: أنَّه لا يصح وجود عرضٍ مستقلاً في غير جسم، ولا جسم غير طويل، ولا عريض ولا عميق؛ لأنَّه من تقليب الحقائق وتعكيسها.

فلما أوضحنا أن العلم من شأن الله تعالىٰ، ومن حقيقته، فلا يصح أن يتخلف عنه في حال من الأحوال؛ لأنَّه لو تخلف عنه فقد جهل في ذلك الوقت، أو في تلك القضية، وإذا صح هذا أصبح أنَّ العلم ليس من شأنه، ومن حقيقته، ولا يصح هذا إلاَّ لو كان له علم بجعل جاعلٍ، حتىٰ يجعلَهُ يعلمُ أشياء، ويجهل أشياء.

وهكذا سائر صفات الله تعالىٰ الذاتية، وهي الوجود، والقدرة، والعلم، والإدراك، لكلِّ المدرَكات، والحياة؛ لأنَّه لا يكون قادرًا عالِمًا إلاَّ وهو حيٌّ، وكذا غنيٌّ، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ الدليل علىٰ أنَّه غنيٌّ.

فثبت بهذا أنَّ الله تعالىٰ قادر علىٰ جميع أنواع المقدورات، عالمٌ بجميع المعلومات، مبصر لجميع المبصرات، سميع بجميع المسموعات، وما أرادوا بها، وما قصدوا؛ لأنَّها من المعلومات، ومُدرك لجميع أنواع المدرَكات، موجود دائمًا، غنيٌّ، وأن هذه الصفات لا تتخلف عنه في حالٍ من الأحوال.

[بحث في الصفات]

هذا، واعلم أن الصفات ثلاث: صفات فعل، وصفات ذات، وصفات ذاتيات، فصفات الفعل التي يتصف بها إذا فعل، ويشتق له من ذلك الفعل صفة كخالق، ورازق، ومعطي، ومحيي، ومميت، وقاتل، وآكل، وشارب، ونحوها، وهذه يتصف بها الفاعل إذا فعل، وتنتفي عنه إذا لم يفعل.

وصفات الذات هي القائمة بالذات كالألوان، والقدرة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكراهة، والمحبة، ونحوها، فإن كانت ملازمة لا يمكن تخلفها عن موصوفها فهي الصفة الذاتية، ومعنى ذاتية أنها من شأن ذاته، ومن حقيقتها، وأنه استحقها من أجل ذاته، أي من حقيقة ذاته، كالتحيز للجسم، فإنه لا يمكن تخلف الجسم عنها، ولا تخلفها عنه، فالصفات المذكورة في حقنا، -غير التحيز- صفات ذات فقط، وفي حق الباري تعالى صفات ذات ذاتية، وإن لم تكن حالة فيه لكنها منسوبة إلى الذات ثابتةٌ لها لا تتخلف عنها؛ لأنها ليست بفعل فاعل، وهذا هو الفرق بين صفة الذات، والذاتية، فافهم الفرق بينهما.

[الشبه الواردة على مذهب العدلية في الصفات والجواب عليها]

وبقي توضيح ما قد يرد من بعض الإشكالات في وصفه تعالى بهذه الصفات الذاتية، واتِّصاف بعض المخلوقين بِشِبْهِها، نحو اتِّصافهم بسميع وبصير، وعالم وقادر، وحي وغني، ومُدْرِك، فقد يتوهم بعض الطلبة أنَّ هذا يقتضي التشبيه.

وقد يُوردُ عليهم بعضُ المشككين هذا **ويقول**: لم قلتم: إنَّا إذا **قلنا**: إن الله تعالى جسم لا كالأجسام- إنَّ هذا تشبيهٌ؟ وقد أَثبتم هذه الصفات لله تعالى وللأجسام، وهي: قادر، عالم، حي، سميع، بصير، موجود، وأثبتم لله تعالى ذاتًا لا كالذوات، وشيئًا لا كالأشياء، فَلِمَ لم يلزمكم التشبيه مثلما ألزمتمونا؟!

والجواب والله الموفق للصواب، ومنه نستمد الإعانة، والتيسير، والسداد أنا نقول: **اعلم** أن على طالب العلم أنْ يعرف أنَّ المقصد بطلب العلم البحث عن معرفة الحق والانقياد له، ولا يعرف الحق من الباطل إلا بالبراهين، وإذا قد عرف الحق وأهله بالأدلة المعلومة التي لا ريب فيها فلا يخرج عنهم لإشكالات وردت على بعض مذاهبهم، بل يحاول حل الإشكال إن قدر، أو الرجوع إلى الأصل وهو أن هؤلاء هم أهل الحق بالأدلة القطعية، وإن وقع بعض الإشكالات في بعض المسائل، وعلى طالب العلم الإنصاف ومجانبة الهوى؛ لأنَّ الهوى يصد عن الحق.

وثانياً: أنَّا نجيب على هذا السؤال بعدة أجوبة:

[الاشتراك في التسمية لا يوجب التشبيه]

الجواب الأول: أنَّ الله سبحانه قد نفى التشبيه بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وهذه من صفات المدح التي اختصَّ بها، وتميز بها، ولا تكون مدحًا إلاَّ إذا كان مختصًا بصفات الكمال التي لا يشاركه فيها مشارك، مُنَزَّهًا عن صفات المخلوقين التي يلزم منها الضعف، والعجز، والحدوث، والحاجة، وقد أوضحنا أن الجسم هو: الذي له مقدار طول، وعرض، وعمق، وهذا الذي عليه الأمة بأسرها، بل وغيرهم.

وقد أوضحنا بما لا مزيد عليه أنَّ كلَّ مقدَّر ومكيَّفٍ فلا بدَّ له من مُقَدِّرٍ ومُكَيِّفٍ؛ لأنَّها تجوز عليه مقادير وتكييفات كثيرة، لا يمكن أن يختصَّ بأحدها، وهو يجوز العكس أو الضد، إلاَّ باختيار مختار، وإلاَّ كان تحكمًا، وتخصيصًا بدون مُخَصِّص.

وهل يثبت خلق السموات والأرض، والجبال التي لم يشاهد أحدٌ خلقها إلاَّ بهذه الطريقة، والطرق التي قدمناها، وهي ثابتة في كلِّ الأجسام، ولا نستطيع أن نجيب على الملاحدة، والذين حكموا بقدم العالم، إلا بهذه الطرق.

إذا عرفت هذا فالذوات ثلاث، أو أربع: ذات الباري، وذات الجسم، وذات العرض، وكذا الجوهر عند من يقول به، ولكل واحدة منها مميزات تتميز بها عن الذوات الأخرى.

فالجسم هو: الطويل، العريض، العميق، الذي يشغل المكان.

والعرض هو: الذي لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه.

والجوهر هو: الجزء الذي لا يتجزأ لصغره، ولا ينقسم ولا يقال له جسم إلا إذا انقسم طولاً، وعرضا، وعمقاً عند من يقول به.

وكل هذه جائزة الوجود، وذات الباري غير هذه وهي واجبة الوجود.

فذات الباري ليست بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، وهي قديمة.

وهذه الذوات محدثة. وكل ذات تسمى شيئاً، فالاشتراك في التسمية فقط، فلا يلزم منه المشابهة.

كما إذا سُمي رجل بجراد أو طلحة، أو سمّى عدة رجال كل واحد سمّى ولده علياً فإنه لا يلزم المشابهة بين الأولاد، ولا بين الرجل وبين الشجرة المعروفة، ولا بينه وبين الجراد.

بخلاف قولنا: جسم فقد اشترك في الماهية، ماهية الجسم وحقيقته وهي الطويل، العريض، العميق، التي يلزم منها الحدوث كما أوضحناه سابقا، ولا يخرجهم من هذا المأزق قولهم لا كالأجسام؛ لأنَّهم قد شركوه في ماهية الجسم التي يلزم منها الحدوث.

وكذا اشتراكنا في الصفات نحو عالم، قادر، حي، سميع، بصير، مُدْرِك، موجود إنما هو اشتراك في الاسم فقط؛ لأنَّ صفات الله صفات ذاتية ثابتة له في الأزل، ولا يصح تخلفها عنه في أي وقت؛ لأنها من شأنه وحقيقته، كما أن من شأن الجسم وحقيقته كونه طويلاً، عريضاً، عميقاً، يشغل المكان؛ فلا يصح أن يكون جسم غير مشتمل على هذه الصفات، ولا أن تحصل هذه الصفات

ولا يحصل الجسم؛ لأنها لا تتخلف عنه، ولا يتخلف عنها، فهي له صفات ذاتية، لا تنفك عنه، ولا ينفك عنها، ملازمة للحدوث، أما الصفات الأخرى وهي سميع، بصير، عالم، قادر، حي، موجود، مدرك فهي للجسم صفة جائزة الوجود يصح تخلفه عنها، وتخلفها عنه، وهي في حق الباري صفة ذاتية لا تنفك عنه، ولا يصح تخلفه عنها، ولا تخلفها عنه، فهي ثابتة له في الأزل.

وهي أيضاً تختلف في حقنا وحقه، فنحن ندرك المسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات، والمعلومات بآلات، ونقدر بقدرة، ونتكلم بلسان، ونحيا بحياة.

وليس كذلك الباري تعالى فليس إلا مجرد الذات فليس له آلة يقدر بها، أو يعلم، أو يبصر، أو يسمع بها، أو يدرك المدرَكات بها المطعومات، والمشمومات، والملموسات، وسائر المدرَكات، وليس حياً بحياة.

وهو عالم باللذة، والمستلذات، والآلام والمؤلمات، ومقاديرها، والمطعومات، والمشمومات المريحات منها، والمؤذيات، واختلافها، ومقاديرها، والمسموعات، والمبصرات المرغوب فيه، والمنفور عنه، والشهوة، والنفرة ومقاديرها بدون تألم، أو تلذذ، أو إيذاء أو كراهة، أو نفور، أو سرور، أو شهية، ويعلم الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والصلابة والرخاوة، والخشونة والملاسة بدون ملامسة أو مماسة، ونحن بالعكس في هذه كلها.

وهو عالم بهذه الأشياء كلها، ومُدْرِك لها قبل وجودها، وبعد وجودها، وبعد عدمها، ولا يمكن أن يعتريه الجهل، ولا العجز، ولا العدم، ولا الموت، والفناء، ولا أن يجهل شيئاً من المدرَكات كلها؛ لأنها لم تثبت له بآلة ولابجعل جاعل حتى يخصصها بوقت دون وقت، أو شيء دون شيء، فلا بد من أن تثبت له دائما، أو تنتفي عنه دائماً؛ لأنَّ ثبوتها لشيء دون شيء، وفي وقت دون وقت تحكم، وتخصيص بدون مخصص.

فلما ثبت لنا أنه قادر، عالم لصنعه الفعل المحكم لزم أن يشمل علمه جميع المعلومات، وقدرته جميع الممكنات، ولا تتعلق قدرته بغير الممكن؛ لأنَّه يصير غير الممكن ممكناً، وهذا تناقض.

إذا عرفت هذا- عرفت أن ليس بين صفاتنا وصفاته اتفاق إلا في الاسم فقط، وهو لا يلزم منه التشبيه، فلم نشابهه في صفاته صفات الكمال حتى يثبت لنا ما ثبت له ولم يشابهنا في صفاتنا صفات النقص حتى يلزم الحدوث بخلاف قولهم: جسم.

وجواب آخر على هذا الإشكال كنت قد أجبت به في موضع آخر: أنا نقول: لا شك أن قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، آية صريحة دالة على أن الله سبحانه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، ولا يشبهه شيء منها.

واعلم أن المشابهة إنما تقع بالاشتراك بين الذاتين، أو الذوات في صفة من الصفات به يحصل التماثل، والتشابه، كاشتراك الأسد والرجل الشجاع في الجرأة والشجاعة، أما الاشتراك في الذات نفسها فلا يصح؛ لأنَّه يؤدي إلى أن تكون الذوات ذاتاً واحدة، وهذا عين التناقض؛ لأنَّ المفروض أنها ذوات متعددة.

بلى قد يكون الاشتراك في الذاتية، وهي الأمر الجامع الذي تصير الذوات بسبب الاشتراك فيه جنساً واحداً، أو نوعاً واحداً، كاشتراك الأجسام في الجسمية أي في حقيقة الجسم وهي: الطويل العريض العميق الذي يشغل المكان، فكلما كان كذلك فهو جسم، واشتراك الأعراض في العرضية وهي: كل شيء لا يستقل بنفسه، ولا بد له من جسم يحل فيه كالحرارة والبرودة، والحركة والسكون، ونحو ذلك، فإن هذه لا تستقل بأنفسها، ولا يمكن أن تكون إلا في جسم، وكذا سائر الأعراض، وعلى الجملة فالأعراض هي صفات الأجسام.

إذا تقرر هذا فلم يحصل بين الله سبحانه، وبين سائر الذوات أيّ اشتراك لا في الذات لما سبق، ولا في الذاتية؛ لأنَّ الله سبحانه ليس بجسم ولا عرض، ولم يقع

الاشتراك إلا في التسمية فقط، وهي لا تستلزم التشبيه والمماثلة كما إذا سميت رجلاً بطلحة فإن هذه لا تستلزم المشابهة بين الرجل وبين الطلحة -وهي الشجرة المعروفة- وهذا واضح.

وجواب آخر كنت قد أجبت به في مكان آخر ورأينا ذكره هنا لتعميم الفائدة: أن التشبيه إنما يقع بحصول معنى في الذاتين أو الذوات به تصير الذوات جنساً واحداً أو نوعاً أو متشابهات كما مر، ونحن لم نقل: إن الله يعلم بعلم، ويقدر بقدرة، وكذا لم نقل في البواقي، ونقول في المخلوقين: إنهم يعلمون بعلم مخلوق، وكذا في البواقي، فلم نثبت الأمر الجامع لله ولغيره حتى يلزم ما ذكرتم، ولأن العالم منا إنما يعلم بعلم خلقه الله ويقدر بقدرة خلقها الله فهو في الحقيقة مُعْلَم ومُقْدَر، ولأن علمنا بمقادير الحرارة ونحوها من الملموسات، والمطعومات بواسطة اللمس والحس، والله يعلم بغير هذه الواسطة، فهو يعلم مقدار الألم فينا، واللذة، والغم، والحزن، ومقدار حلاوة الحالي، وكذا سائرها من غير لمس، أو إحساس، ومقدار الألم بدون تألم، واللذة بدون تلذذ بخلافنا، فإذا كان العالم منا إنما هو مُعْلَم، ولم نشترك في الأمر الجامع، واختلف الإدراكان لم يقع التشبيه سيما وعلمنا عرض يحصل ويزول، وعلم الله ثابت، غير عرض حاصل في الأزل، دائم، وعلمنا في الوقت الواحد لا يكون إلا بمعلوم واحد ثم يزول، وعلم الله بالكائنات كلها في الأزل، ويدوم، وليس بشيء، وإنما هو بمعنى أن المعلومات لا تخفى عليه، وكذا بقية الصفات، فلم يحصل الاشتراك إلا في التسمية كما قدمنا في الذات.

[الجواب على ما يرد على قولنا: إن صفات الله ذاته]

وبقي إشكال قد يشكل على بعض الطلبة، وقد يُلَبِّسُ به بعض المشككين على المذهب الزيدي، وحاصله: أنا نقول: إن صفاته ذاته، وهي العلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والحياة، فيلزم على هذا أن العلم هو الله، والقدرة هي الله،

ويلزم على هذا أيضاً أن القدرة هي العلم والحياة، وأن العلم والحياة هما القدرة، وكذا سائرها، ولا يخفى ما في هذا من التناقض والتنافر.

والجواب الحق والله الموفق: أن هذه العبارة فيها بعض إلغاز، وليس المقصود بها ما ذُكِرَ، وما يُتَوَهَّم.

وإنما المقصود أن ليس لله آلات يقدر بها، ويعلم بها، ويسمع بها، ويبصر بها، وليس له حياة، وليس إلا مجرد الذات قادرة، عالمة، سميعة، حية، بصيرة، فليس له قدرة يقدر بها، وكذا البواقي، فهو نفي للصفات الحقيقية.

وليس المراد أيضاً أن ذاته آلة، بل المراد: أنه لا تخفى عليه المسموعات، والمبصرات، والمعلومات، والمطعومات، والمشمومات، وسائر المدرَكات، ولا يعجز عن كل المقدورات.

فلا يلزم ما ذُكِرَ، ولا ما توهم، فهو قادر في الأزل بدون قدرة، وكذا البواقي، فافهم هذا موفقاً إن شاء الله.

والمدرَكات كلها بمعنى العلم، وليس يحصل لله إدراك للمعلومات، والمدرَكات، المسموعات، والمبصرات وسائر المدرَكات حتى يحتاج آلة يدرك بها ذلك، ولا آلة يخلق بها، أو يستعين بها؛ فالمدرَكات كلها معلومات في الأزل، ولا تخفى عليه دائماً.

وإنما يقال: عَلِمَ ويَعْلَم باعتبار وجود المعلومات ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وإذا قال: ولما يعلم ونحوها، فإنما المراد أنها ما قد حصلت، فلا يصح أن يخبر أنه قد علم حصول وقوعها، ومضيها وما قد وقعت بل يعلم أنها ستقع.

وإنما يعلم المعلومات على ما هي عليه فالماضي ماضياً، والمستقبل مستقبلاً، والحاضر حاضراً.

[الدليل على عدم الآلة في حق الله تعالى]

وإنما لم نثبت له آلة؛ لأنه لا دليل عليها.

ولأنها لا تخلو إما أن تكون قديمة أو محدَثة، إن كانت محدَثة لزم أن يكون الله جاهلاً، وعاجزاً، وغير حي في الأزل، ثم لا يخلو: إما أن يكون هو الذي أحدَثها لنفسه، أو غيره، إن كان هو فلا بد قبلُ أن يكون قادراً، وعالماً، وحياً إذ لا يستطيع أن يحدثها، وهذه الصفات مسلوبة عنه، وكيف يستطيع أن يوجدها فيه وهو ليس حياً، ولا قادراً ولا عالماً.

وإن كانت ثابتة، وموجودة فيه، فلا يحتاج إلى إيجادها بل هو من تحصيل الحاصل.

وإن كان الموجد لها غيره لزم أن يكون محدَثاً؛ لأنَّ من جملة الصفات الحياة، والوجود أيضا، وكيف يكون رباً والذي أحياه غيره، وأوجده؟!

وإن كانت هذه الصفات قديمة لزم قدماء مع الله، ولزم أن تكون كل صفة قادرة على جميع أنواع المقدورات، عالمة بجميع المعلومات، وكذا بقية الصفات الإلهية إذ لا فرق بين قديم وقديم، والفرق تحكم، وتخصيص بدون مخصص، فتكون آلهة.

فإن قيل: لا تكون آلهة إلا إذا كان لها مخلوقات تكون آلهة لها.

قيل له: لنا عن هذا جوابان:

إما أن نقول: إن الإله هو الذي اتصف بصفات الكمال، وإلا لزم أن لا يكون الله إلهاً قبل خلق المخلوقات، وهذا الذي اختاره الأمير الحسين عليه السلام.

والجواب الثاني: أن نقول إن الله خلق الخلق وليس له حاجة إلى خلقهم، فلا بد أن تكون الحكمة هي التي دعت إلى خلقهم، فلا بد لهؤلاء أن تدعوهم الحكمة إلى الخلق؛ لأنهم مثله في جميع الصفات.

أما أنه يلزم أن يكون لله أنداد، وأشباه، وأمثال فمما لا شك ولا ريب فيه.

وأما المخلوقين فإن خالقهم هو الذي خلق لهم آلات يقدرون بها،

ويعلمون، ويدركون، وجعلها خاصة بأشياء دون أشياء، فلم يكن تحكماً، ولا تخصيصاً بدون مخصص.

فهذا الذي يلزم الصفاتية الذين جعلوا لله معاني قديمة، ومن قال بقولهم، وكذا من قال إن كلام الله قديم.

وبطلان قدم القرآن، وجميع كلام الله واضح ضروري، كيف وهو حروف لها أول وآخر، وتارة يسبق حرفَ السين حرفُ الباء نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وتارة العكس نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ [سبأ:١٥]، وهكذا بقية الحروف، ولا ينكر هذا إلا الذي لا يعرف الحدوث، والقدم، أو المتعصب تعصباً أعمى، تفضحه المشاهدة كالذي يدعي أن الناقة جمل.

ولما كانت الأشاعرة أذكياء يعرفون أن مثل هذا لا يتمشى، ولا ينفق عند كثير من الأغبياء -فضلاً عن الأذكياء- حاولوا الخروج من هذا المأزق، ولكنهم فروا إلى غير مفر.

فالمستجيرُ بعمرو عند كربته كالمسْتَجِيرِ مِنْ الرَّمْضَاءِ بالنَّارِ

فأثبتوا لله الكلام النفسي، وقالوا بقدمه، ولنا معهم دورٌ سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

والعجب من مثل هؤلاء الأذكياء كيف أوصلهم التعصب إلى هذه المواصيل والتغريرات على من لا يفهم، كما تخبطوا في الكسب الذي أسسه لهم أبو الحسن الأشعري حين فرَّ من صريح الجبر الذي صرح به جهم بن صفوان؛ ففروا إلى غير مفرّ أيضاً، وما استطاعوا أن يُبيِّنوا ما هو ولا أظن أبا الحسن الذي أسسه يعرفه هو فضلاً عن أتباعه، ولنا معهم فيه دور سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

[كلام المعتزلة في صفات الله والجواب عليهم]

هذا، وأما المعتزلة فبعضهم جعل لله مَزِيَّة بكونه قادراً وعالماً وكذا سائرها، وهؤلاء الذين يثبتون المزايا، وبعضهم يثبتون الأحوال ويقولون: لله حالة بكونه

قادراً غير حالة كونه عالماً، فإن أرادوا بهذه أموراً اعتبارية، ولا يثبتون شيئاً غير الله، وإنما يريدون أن مفهوم العلم غير مفهوم القدرة فلا ضير، وإلا فليس لهم دليل على ما يدعونه.

[الجواب على البهشمية]

وأما البهشمية فقالوا: إن صفات الله غير هذه المعاني، وقالوا: إن الصفات هي ثبوت العلم لله، وثبوت القدرة، وكذا سائرها، ويعبرون عنها بالقادرية، والعالمية، والحيية، والوجودية.

ويقولون: إن هذه هي الصفات، وليست هي الله، ولا غيره، ولا شيء، ولا لاشيء.

ويقولون في غير الله: إن القدرة هي التي أثرت في القادرية، والعلم في العالمية، وأن القدرة علة في القادرية علة موجبة، وليست بفعل فاعل، وكذا العلم.

وقد يحتجون على أنها ليست بالفاعل بل بالعلة -وهي القدرة والعلم- أنه لا يمكن سلب القدرة وبقاء القادرية، ولا العكس، وكذا العلم والعالمية، فثبت أن القدرة هي العلة المؤثرة في القادرية، وكذا سائرها.

ويقولون: إن العلة لا تتقدم معلولها وجوداً بل رتبة، وكأنهم لا يريدون بالتأثير إلا التلازم بينهما.

والجواب والله الموفق للصواب: أن ليس لله قدرة، ولا علم حقيقة حتى يؤثرا فيما زعموا، وكذا سائر الصفات، وليس إلا مجرد الذات قادرة عالمة... الخ الصفات إن جعلوا هذا في حق الله، وإن أثبتوا له قدرة، وعلماً حقيقة لزمهم ما ألزمنا الصفاتية.

وإن جعلوها في حق غير الله، **فالجواب:** أن سلبها سلب للعلة، فسلب القادرية سلب للقدرة؛ لأنَّ القادرية حصول، أو ثبوت، أو وجود القدرة، وسلب هذه الصفة سلب لها، لكن لا يلزم أن لا تكون بفاعل غيره، وهو الله سبحانه وتعالى.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [الإنسان:٢]، وهذا نص في محل النـزاع؛ لأنَّ سميع عندهم غير السمع، وكذا البصير، وأن البصر هو الذي أثر في بصير.

ولا يلزم من التلازم بين نحو القادرية -مع فرض تسليمها- وبين القدرة ومن توقفها على القدرة لا يلزم أن القدرة هي التي أثرت فيها، وأن القدرة علة فيها، كما لا يلزم من التلازم بين الأبوة والبنوة، وَتَوَقُّفُ كلٍّ واحدة منهما على الأخرى، لا يلزم أن كل واحدة منهما أثرت في الأخرى، ولا من التلازم بين الحركة والسكون، وبين حدوث من اتصف بهما لا يلزم أنهما المؤثران في حدوثه، فالتلازم دليل لا مؤثر، وكون الأبوة غير البنوة لا شك فيه، بخلاف القادرية والقدرة، ولا يصح أن تكون البنوة مؤثرة في الأبوة، والعكس؛ لأنَّه يلزم تقدم كل واحدة منهما على الأخرى، ولو رتبة كما يزعمون، وهذه مناقضة لا شك فيها، ولا ريب.

وما أظن أحداً يقول به، مع أن القدرة لا تتعلق بسلب الأبوة والبنوة بعد حصولهما، وتتعلق بسلب القدرة والقادرية.

وإذا تأملت كلامهم، وعرفت معنى القادرية ونحوها، وهي كون صاحبها قادراً، ومعناه ثبوت القدرة له، وحصولها، إذا تأملت هذا عرفت أن كلامهم في غاية السقوط، وهل يتصور أن القدرة هي التي أثبتت نفسها لموصوفها، وحصلت وأوجدت نفسها له.

ولا نسلم أن ثم صفة غير نحو العلم والقدرة؛ لأنَّها التي يتحلى بها صاحبها، وتُكْسِبُه مدحاً ورفعة، أو ذماً وضِعَة، وإنما سمي الواصف واصفاً؛ لأنَّه يحكم على الموصوف بما يكسبه ما ذكرنا، وكذا الوصف؛ لأنَّه حكم على صاحبها وإثبات الصفة لموصوفها.

ولا نسلم أن الصفة ما ذكر بل الصفة: المعنى القائم بالجسم الذي يتحلى به ويتصف به.

وأما الحكم بها له فهو وصف لا صفة.

فيقال: فلان متصف بالصفات المحمودة وهي حسن الخلق، وغيره مما يمدح به، والجارية متصفة بالجمال أو بالبياض؛ فالجمال والبياض ونحوهما هن الصفات، وكذا الجذام والبرص هما الصفتان، لا قول الواصف، ولهذا إذا كان كاذباً فليس في الموصوف تلك الصفة، فقول الواصف وصف لا صفة إلا تجوزاً، وتسامحاً، وفي اصطلاح النحاة.

والذي يظهر أنهم إنما يقولون بهذا في المخلوقين لا في الله، وهذا هو اللائق بهم.

أما أن صفات الله هي القادرية، والعالمية، ونحوها، فهو مذهبهم، ويدل على أنهم إنما يريدون بهذا في غير الله أنهم أثبتوا لله الصفةَ الأخص، ويقولون إنها اقتضت له الصفات الأربع القادرية، والعالمية، والحيية، والوجودية، وليس المراد بالاقتضاء إلا التلازم.

والعجب مِن عَدِّ صفة الوجود من الصفات المقتضاة؛ لأنَّه إذا كان موجوداً فاقتضاء الصفة للوجود من تحصيل الحاصل، وإذا كان معدوماً فليس ثَمَّ شيءٌ يحتاج إلى صفة.

[كلام حول الصفة الأخص]

هذا، وليس إثبات الصفة الأخص لله تعالى ببعيد، وأصحابنا وأئمتنا يثبتونها إلا أنهم لا يسمونها الصفة الأخص، بل قالوا: إن الله واجب الوجود، مختص بالقدم.

فقد أثبتوا لله هذه الصفة، وجعلوها مختصة به تعالى، وهي الفارقة بينه وبين سائر الذوات، والصفة للجسم شَغْلُه المكان، وهي الفارقة بينه وبين سائر الذوات.

وهي للعرض عدم استقلاله، وأنه لا بد له من جسم يحل فيه.

وهي للجوهر عند من يقول به عدم انقسامه طولاً، وعرضاً، وعمقاً.

هذا والصفة الفارقة بينه وبين كل المحدثات كون ذاته واجبة الوجود، والمحدثات جائزة الوجود، والصفات التي ذكرناها للجسم، والعرض، والجوهر صفات فارقة بين المحدثات أنفسها، وبين ذات الباري أيضاً.

وأما صفات الله الأخرى التي هي العلم، والحياة، والقدرة، وصفة مُدْرِك، فهي وإن كانت مختصة به لا يشاركه فيها مشارك، لكن كونها واجبة ذاتية لا تنفك عنه هو الفارق بينها وبين صفات المحدَثين؛ لأنها جائزة الوجود، تحصل تارة، وتنفك أخرى، وتعدم أيضاً، وصفات المحدَثين أعراض، فهي ذوات، وصفات الله أحكام، وتعبير، فلكونه لا تخفى عليه المعلومات، والمسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات، نعبر عنها بعالم، وسميع، وبصير، ومدرك، ولكونه لا يعجزه شيء بقادر، ولكونه لا يتصف بهذه الصفات إلا الحي أثبتنا له صفة حي، لكنه عالم بغير علم، بصير سميع بغير سمع وبصر، مُدْرِك للمدركات بغير الحواس، حي بغير حياة، وقادر بغير قدرة.

هذا ولا نقول: إن الصفة الأخص اقتضت له الصفات الأربع، كيف ومنها الصفة الوجودية، والصفة الأخص واجب الوجود، ولا يصح أن صفة الوجود تقتضي صفة الوجود.

أما البهشمية فكأن الصفة الأخص عندهم غير ما ذكرنا، بل هي صفة خامسة بغير دليل يدل عليها، ولم يبينوا ما هي بل مجرد الصفة الأخص، وما أظنهم يعرفون ما هي، بل ما يعرفون إلا مجرد هذا الاسم، وكأنهم يعتقدون أن الصفات الأربع يشترك فيها الله وغيره، وقد أوضحنا هنا، وفي موضع آخر أيضاً أن ليس بينها وبينه في الصفات ثَمَّ اشتراك إلا في الاسم، فلا يلزم التشبيه، ولا المحذور الذي يلزم من التشبيه.

وقد اخترنا أن الصفة الأخص هي: واجب الوجود؛ لكونها الفارقة بين ذات الله، وبين الذوات المحدثة.

وأما سائر الصفات الذاتية التي لا تنفك عنه، وإن كانت من مختصاته، فإنما هي فارقة بينها وبين صفات المخلوقين التي اشتركت هي وإياها في الاسم، ولكل واحدة منها حقيقة تفارق الأخرى.

بيانه: أن علم الله صفة ذاتية لا يصح تخلفها عنه في أي حال من الأحوال، ولا أن ينسى ما قد علمه، ولا يصح أن يجهل شيئاً من المعلومات لا في الحال، ولا في الماضي، ولا في المستقبل، فهو يعلم المعلومات الحاضرة، والماضية، والمستقبلة، ويستمر العلم، فهو مثل واجب الوجود، سواء سواء؛ لأنَّه لا يعلم بآلة مجعولة حتى يخصصها جاعلها فيما أراد، بل العلم من شأنه، ومن حقيقته، فلا بد من أن يعلم المعلومات كلها، أو يجهلها كلها؛ لأنَّ علمه بمعلوم دون معلوم، وفي وقت دون وقت تحكم، وتخصيص بدون مخصص، وكذا سائر الصفات الذاتية، بخلاف علم المخلوقين فإنه بآلة، يعلم أشياء محدودة، وفي وقت دون وقت؛ لأنَّه يعلم بآلة مجعولة خصصها خالقها وجاعلها في معلومات قليلة محدودة، تزداد في وقت، وتنقص، وتعدم في أوقات أخر، فلا تحكم فيها، وكذا سائر الصفات.

هذا وقد ألزم أصحابنا الصفاتية الذين جعلوا صفات الله معاني قديمة أن يثبت لها ما يثبت لله من صفات الإلهية؛ إذ لا فرق بين قديم، وقديم، فإن أراد البهشمية بالاقتضاء مثل هذا، أو نفسه، يعني أن بين القديم وبين صفاته تلازم كالتلازم الذي بين الجسم والتحيز فلا يمكن وجود قديم غير متصف بهذه الصفات، كما لا يمكن وجود جسم غير متحيز فكقولنا، إلا أنهم جعلوا الصفة الوجودية إحدى الصفات المقتضاة وقد أبطلنا هذا فيما سبق، وإن أرادوا أن الصفة هي التي أثرت في صفاته فغلط غاية الغلط، وأصبح وجود الباري بعلة؛ لأنَّ صفة الوجودية إحدى الصفات التي اقتضتها الصفة الأخص عندهم.

[الجواب على ما يقال إن العدلية معطّلة]

فإن قيل: فإذا كنتم قد نفيتم أن يكون الله في مكان، وأن يُرى، وأن يكون محدوداً، ونفيتم أن يكون عالماً بعلم قديم، وقادراً بقدرة قديمة، وحياً بحياة قديمة، وسميعاً وبصيراً بسمع وبصر قديمين، وأن له كلاماً قديماً، فقد عطلتم الله، وأبطلتموه؛ لأنَّ هذا شيء لا يعقل.

والجواب: أنا لم نعطله، ولم نبطله، وإنما نفينا أن يشابه شيئاً من مخلوقاته، وقد دللنا على امتناع التشبيه عقلاً وسمعاً.

وأما أنه لا يعقل فإن أريد أنه لا يتصور فالحق أنه لا يُتَصور، ولا يلزم التعطيل، وإنما تُتَصور الأجسام والأعراض، وكيف يحاول الإنسان الضعيف أن يتصور ربه؟! وهو لا يعرف الروح التي اشتمل عليها بدنه، وبها استقامت حياته، ولا يقدر أن يتصورها، ولم يلزم التعطيل: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء:٨٥]، مع أنَّا وأنتم نحكم بأن الله خالق المكان، وقبل المكان لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، فإذاً لم يكن لله مكان قبل خلق المكان، فلم يكن محدوداً، فكيف احتاج إلى المكان؟ ولم يكن محتاجاً قبل، ولم يلزم التعطيل إلا أن تثبتوا لله مكاناً قديماً، وتحكموا بقدم عرش حقيقي، وكرسي حقيقي له، فهذا عين التشبيه، ويلزم منه التثليث كمذهب النصارى، فإن أثبتم مع هذا قدرة، وعلماً، وحياة، وسمعاً، وبصراً أعراضاً قديمة، وحكمتم بأن كلام الله قديم، فقد أثبتم مثل النصارى ثلاث مرات، لأنكم أثبتم تسعة قدماء.

أما نحن فأثبتنا ما أثبته الدليل، ونفينا ما نفاه، ولم نجد دليلاً إلا على قديم واحد، ولم نجد دليلاً على كلام قديم، ولا عرش، ولا كرسي قديمين، ولا على أعراض قديمة، بل قام الدليل على أنه لا يمكن أكثر من قديم واحد، وما ذا نجيب على الملحدين الذين يدعون قدم العالم من الطبائعية، والفلاسفة، وغيرهم إذا قالوا: إذا قد أثبتم أعراضاً وهي: الصفات، وأجساماً وهي: الله، والعرش، والكرسي، على قول من أثبت له يداً، ووجهاً، ونحوها حقيقة، وحدَّدُوه، فإذا قد أثبتم أعراضاً، وأجساماً قدماء، فما المانع من أن نقول: إن العالم قديم، وإنما هو أجسام وأعراض؟ ويقولون: إن الحوادث اليومية إنما هي لعلل وطبائع مختلفة قديمة حتى صارت معلولاتها مختلفة، وأنتم لم تجعلوا الاختلاف دليل الحدوث.

[استحالة المكان والرؤية عليه تعالى]

٢٠-وَلا يُحِيطُ بِهِ ظَرْفٌ، وَلَيْسَ يُرَىٰ فَالظَّرْفُ مَلْزُومُهُ الأعراضُ والجسدُ
٢١-وكيف يَحتاجُهُ مَنْ كان أَوْجَدَهُ؟ ولا لَهُ قَبْلَهُ ظرفٌ ومقتعدُ
٢٢-ولا تَرَىٰ العينُ إلاَّ ما يُقابلها مُكَيَّفَاً، فتعالَىٰ الواحدُ الأحدُ
٢٣-إذاً فلا بُدَّ من رَبٍّ يُكَيِّفُهُ وخالقٍ، فهو مخلوقٌ ومُضْطَهَدُ

اشتملت هذه الأبيات على بيان أن ليس لله مكان، وأنَّه لا يُرَىٰ بالدليل العقلي على كل منهما.

أما نفي المكان؛ فلأنَّ المكان يَلزمُ منه الإحاطة بمن فيه، فيلزم أن يكون مقَدَّراً، وقد أوضحنا فيما سبق أنَّ كلَّ مُقَدَّرٍ لا بدَّ له من مُقَدِّرٍ يُقَدِّرُهُ، فيكون إذاً مُحْدَثَاً، ولأنَّ المكان لا يكون إلاَّ للأجسام وهي المراد بالجسد، والأعراض، والله تعالى ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ، وقد ثبت أنَّه قديمٌ.

فإن قيل: إن لله مكاناً، ولو لم يكن له مكان لكان عدماً محضاً؛ لأنَّه لا يعقل شيء لا في مكان.

قلنا: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]، والمكان من جملة الأشياء المخلوقة.

فالله خالق المكان، وقبل المكان ولم يكن عدماً محضاً؛ فإذا أمكن قبل خلق المكان صار ممكناً بعد.

فإن قالوا: إن المكان قديم.

قلنا: هذا خلاف ظاهر الآية؛ لأنَّه قال: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ وليس لهم دليل على وجود مكان قديم، ولا يصح إثبات شيء بغير دليل.

ولأنه يكون قد شارك الله في صفة القدم، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١].

ولأنه يلزم أن يَثْبُتَ له ما ثبت لله من الصفات، فيكون مثله لعدم المخصص بين قديم، وقديم.

ولأنه يلزم أن يكونا محدَثين؛ لأنَّ الظرفية، والمظروفية من صفات الحدوث، للاختلاف، وللتقدير، كما أوضحناه سابقاً، وهذا تناقض؛ لأنهما يصيران قديمين محدَثين، ولو أمكن قديمان مختلفان لأمكن قدماء كثيرون، ولو أمكن ذلك لأمكن أن يكون العالم كله قديماً.

٢٤- أيضاً وليسَ لهُ عُضوٌ وجَارحةٌ وجهٌ وعَينٌ ولا جَنبٌ لهُ ويَدُ

٢٥-لأن هذا هو التكييف وهو مع الـ حدوث والضعف لا ينفك يطرد

في هذه الأبيات نفي الجوارح التي هي الوجه، والعين، والجنب، والأيدي، ونحوها، وإنما قلنا: وليس له يد، ولا وجه، ولا جنب، ولا عين، ولا جارحة من الجوارح كلّها حقيقة؛ لأنَّه لو كان له يد حقيقة لكانت مكيفة لها مقدار طول، وعرض، وعمق، ملونة، وكذا الوجه لا بد له من مقدار طولاً، وعرضاً وعمقاً ولون، وكذا العين لا بد لها من مقدار طولاً، وعرضاً وعمقاً ولون إما أسود، أو أخضر، أو أزرق، أو أحمر، ولا يمكن أن يكون لها مقدار دون مقدار، ولا لون دون لون وهو يجوز أن يكون لها ألوان، ومقادير كثيرة إلا باختيار مختار، وإلا فهو تخصيص بدون مخصص، فتكون محدَثة ويكون الله محدَثاً؛ لأنّه مكيف.

وليس لنا دليل على حدوث السموات والأرض إلا كونها مكيفة، أجساماً، جائزة الوجود، لا بد لها من الحركة، أو السكون، وهذه دلائل الحدوث في كل جسم، وإذا أمكن أن يكون الله جسماً، مُكيَّفاً، قديماً بطل حدوث العالم، وإذا بطل حدوث العالم لم يحتج إلى صانع، فتبطل الإلهية.

[الجواب على الآيات التي ظاهرها التشبيه]

فإن قيل: إنه قد ذكر في القرآن أن له وجهاً وعيناً، وجنباً، ونحوها.

فالجواب عليهم من وجوه:

أما أولاً: فليس لهم في الآيات التي ذكر فيها الوجه، والعين ونحوها دليل على إثبات الجوارح لله حقيقة؛ لأنَّ الآيات لا يمكن حملها على ظاهرها لا عندنا ولا عندهم، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِيَ﴾ [طه:٣٩]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، لو حملت على ظاهرها لزم أن موسى يصنع فوق عين الله، وأن السفينة تجري على عين الله، أو بسبب عينه، وهذا إخبار بخلاف الواقع وبما لا يفيد، وليس مقصوداً لا عندنا ولا عندهم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى۝١٩ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى۝٢٠﴾ [الليل]، وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، فإنها لو حملت على ظاهرها لزم أن العبادة للوجه فقط، وأنها تعدم ذاته ولا يبقى إلا الوجه، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦]، لو حملت على ظاهرها لزم أن الكافر فرط في جنبه إما أن يكون جَرَحهُ أو خَزَقَهُ أو كسر بعض عظامه وهذا لم يقل به أحد لا منَّا ولا منهم، وكذا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس:٧١]، لو حملت على ظاهرها لزم أن يكون لله أيد في فروج النياق والبقر والنعاج والمعز وهذا خلاف الواقع ومما لا يقول به أحد، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]، لو حملت على ظاهرها لأحسوا بها وقت المبايعة وعلموا بها ويكون الإخبار بها إخبارٌ بما قد علم، والإخبار بالمعلوم عبث لا فائدة فيه، وإنما أراد أن العهد للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عهد لله تعالى، وكذا قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، إنما هو مشاكلة لقول اليهود فيما حكاه الله عنهم بقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]، وهم إنما كنوا بها عن البخل، والله إنما كنى بها عن الكرم رداً عليهم ولهذا قال بعدها: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤]، وليس بين البسط الحقيقي والإنفاق ارتباط وإنما هي كقوله تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩]، إنما أراد لا تبخل ولا تسرف في الإنفاق ولا يمكن حملها على الحقيقة؛ لأنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يغلها قبل وليس له أي داع إلى غلها حتى ينهى

عنه، فإذا ثبت أن الآيات لا يمكن حملها على ظاهرها، لا في العين، والأعين، ولا في الوجه والجنب، وأنه لا بد من تأويلها عندنا وعندهم لم تثبت لهم بها حجة؛ لأنهم إنما يحتجون بظاهر الآيات، وقد امتنع حملها على ظاهرها عند الجميع فلم يبق إلا التأويل، وليس تأويلهم بأولى من تأويلنا، فتأويلنا تعضده حجج العقول، والقرآن، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ولو كان له وجه وأيدي وأعين وجنب حقيقة كان له مِثْل ولزم التشبيه، وأما حجج العقول فقد تقدمت.

[بحث في المحكم والمتشابه]

وأما ثانياً: فاعلم أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، فحَكَم على الذين يتبعون المتشابه بالزيغ.

وليس المراد رفض المتشابه؛ لأنَّه قد خاطبنا به، ولو رفضناه رفضاً باتاً لكان إنزاله وخطابنا به عبثاً عرياً عن الفائدة، ولكنه قد عرفنا كيف العمل بهما؟ وما هو المعول عليه منهما؟ بأن جعل المحكمات المعول عليها، والتي يرجع إليها، وأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

فدلنا بهذا على أن ليس المراد رفضه، وإنما المراد رده إلى المحكم، وأن الراسخين في العلم هم الذين يعلمون كيفية رده إلى المحكم.

وكذا ليس المراد أن لا نعمل بظاهر المتشابه دائما، فإذا لم يصرفنا عن العمل بظاهره صارف لا لفظي ولا عقلي، ولم يتعارض مع المحكم وجب تبقيته على ظاهره، والعمل بظاهره، وهذا هو القانون اللغوي في مدلولات الخطاب.

هذا إن قلنا: إن المتشابه هو الذي يحتمل معنيين، أو معان متضادّة، أو متناقضة مطلقاً، إما بطريقة المجاز، أو الاشتراك، أو غيرهما كالعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد ونحوهما.

وأما إن قلنا: إن المتشابه هو: المحتمل لمعنيين، أو معانٍ وتعارض مع المحكم فهذا الذي ذكرنا أنه يجوز بل يجب تبقيته على ظاهره غير داخل في المتشابه. فهو إذاً إما من المحكم، أو قسم ثالث، فلا نكون ممنوعين من حمله على ظاهره.

ويؤيد هذا: أن الله جعل المتشابه قسيماً للمحكم، ومقابلاً له، وهذا لم يقابله، فلم يكن من المتشابه، ولأن المانع الذي منع من إتباع المتشابه لم يحصل فيه، والمانع هو ما يلزم من إتباع المتشابه أن يكون القرآن متناقضاً مختلفاً، والله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾ [النساء:٨٢].

وكذا ابتغاء الفتنة وهي: الضلال، والخروج عن الحق.

فالمحكم إذاً: الآيات الصريحة التي لا تحتمل أكثر من معنى واحد، والآيات التي لم يمنع من حملها على ظاهرها مانع.

والمتشابه: ما عارض المحكم.

وهذا جواب على ما يرد على حد المتشابه بأنه: الذي يحتمل أكثر من معنى، وقد نهينا عن التمسك بظاهره فيلزم إذاً إهمال الكثير من الأحكام الشرعية.

وحاصل الجواب: أنا إما أن نلتزم هذا الحد، ونقول: إنما نهينا عن إيثار المتشابه على المحكم، ولا يحصل إلا إذا تقابلا، وتعارضا.

أو نزيد في حد المتشابه قيداً وهو (إذا عارض المحكم) فنكون قد خرجنا عن هذا المأزق.

فإن قيل: بم عرفتم هذا؟

قيل له: لما قسَّم الله الآيات قسمين، ونهانا عن المتشابه، عرفنا أن المتشابه ما قابل المحكم، وأنا إنما نهينا عن رفض المحكم والتمسك بما صادمه، وعارضه.

فإن قيل: بم عرفتم أن حد المحكم ما ذكرتم؟

قيل له: لأن مدلوله ظاهر جلي، ولم يمنعنا عن التمسك به مانع، وهذا حقيقة الإحكام.

فعلى من أراد لنفسه النجاة والخروج عن الزيغ أن يتمسك بالمحكم، ويكل أمر المتشابه إلى الله، ويؤمن به إن لم يستطع أن يتأوله تأويلاً مطابقاً للقانون اللغوي، والعقل، ومحكم القرآن، فهذا يكفيه ولا يلزمه أن يعرف تأويل المتشابه.

ومن أمثلة التأويل المطابق لما ذكرنا أن القرآن قد نزل على لغة العرب، وفيها الحقيقة، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه.

وقد يستعمل الجنب في الجهة، والدليل عليه : قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦]، ولم يفرط الكافر إلا في طاعة الله، وجهته، وتستعمل اليد في القوة، والنعمة، دليله قول الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقال تعالى في آية أخرى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[فصلت:١١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فدل في هاتين الآيتين أن كل أفعاله ليست بالأيدي، وإنما هي بالأمر، ونص في الآية الأولى أنه إنما خلق السموات بالأمر، فدل على أنه إنما أراد بقوله: ﴿بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ القوة، وإلا تناقضت الآيتان.

والمراد باليد النعمة في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[المائدة:٦٤]، فأجاب عليهم بقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤]، لأن اليهود إنما كَنَّوا بِغَلِّ اليد عن البخل، فأجاب بالبسط الذي هو كناية عن الكرم، دليله: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وإلا لم يكن لقوله: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ فائدة، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ﴾ [الشورى:٢٧]، فهذه الآية صريحة في أن المراد بالبسط كثرة العطاء.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء:٢٩]، فما أظن أحداً يقول في هذه الآية إن المراد يد حقيقية، وإنما أراد أن يكون عطاؤه متوسطاً، وقوله تعالى في القرآن: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة:٤٨]،

وليس للقرآن يدان، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]، والمراد المعاصي، ففي هذا دليل على استعمال اليد في غير اليد الحقيقية، واستعمال العين في الرقابة، والجاسوس كثير في العربية.

[بحث فريد في الرؤية]

وأما نفي الرؤية فالذي عليه الزيدية، والمعتزلة، والإمامية، والخوارج أن الله لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، واحتجوا بأدلة عقلية ونقلية.

أما العقلية: فإنه لو رؤي لكان في مكان، ولا ترى الأبصار إلا ما كان في جهة مقدراً، مُكيَّفاً، له لونٌ، وكل من كانت هذه صفته فهو محدث؛ لأنَّ كل مقدر تجوز عليه مقادير كثيرة، ولا يختص بمقدار دون مقدار إلا باختيار مختار.

بيان ذلك: أنه يجوز أن يكون طوله ألف ذراع، أو ألفين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو مائتين، أو مائة، أو أكثر، أو أقل، وكذلك عرضه، وعمقه، ولا يصح أن يكون على مقدار، وهو يجوز ضده إلا باختيار مختار فيكون محدَثاً مربوباً.

وقد شُكِّكَ في هذا الدليل بأنا نرى العالم وهو في غير مكان.

والجواب من جهات: أولاً: أنه تشكيك في ضروري فلا يسمع.

ثانياً: أنا لا نرى إلا ما كان في جهة ومكان، ولا نسلم أنا نرى شيئاً لا في مكان؛ لأنَّ الأبصار لا تدرك إلا ما قابلها في جهة والجهة هي المكان.

ثالثاً: أن الأبصار لا تدرك إلا ما كان مُقَدَّراً مُكَيَّفاً، وما كان كذلك فهو محدَث، سواءٌ كان في مكان، أم لا، إن سلمنا أنه يمكن أن تكون المكيفات لا في مكان.

[الأدلة النقلية على نفي الرؤية]

وأما الأدلة النقلية: فمنها قوله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وهي تدل على نفي الرؤية **من وجوه:**

الأول: أن هذا إخبار عن عدم حصول الرؤية في المستقبل، فلا يصح حصولها، وإلا كان الواقع على خلاف ما أخبر وهو كذب.

ولا يصح تخصيص الخبر بوقت دون وقت بدون مخصص؛ لأنَّه تحكم.

ولا تخصيصه بدون مخصص متصل؛ لأنَّ المقصود منه الاعتقاد فيؤدي إلى الاعتقاد الفاسد.

ألا ترى لو أن رجلاً اعترف بأن عليه لرجل ألف درهم، ثم بعد يومين قال: إلا عشرة فإنه لا يقبل منه هذا الاستثناء، ويحكم عليه بالألف، بخلاف الإيجاب والتحريم، فإن المقصود منه العمل، فيجوز التخصيص قبل إمكان العمل.

الثاني: أن هذه الآية وردت مورد المدح؛ لأنَّها توسطت بين صفات المدح، ولا تكون مدحاً إلا إذا كان من شأنه، ومن خصائصه أنه لا يمكن أن تدركه الأبصار.

أما إذا كان لا تدركه الأبصار؛ لأنَّه محجوب فالأشياء كلها لا تدركها الأبصار إذا كانت محجوبة، فيكون الإخبار به عرياً عن الفائدة؛ لأنَّه إخبار بما هو معلوم، والإخبار بما هو معلوم لا يفيد فيكون عبثاً.

ومنها قوله تعالى لموسى صلوات الله عليه: ﴿لَنْ تَرَانِي وَلَكِنُ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، وفيها دلالتان:

الدلالة الأولى: نفي الرؤية، والنفي دائماً للاستغراق إن لم يقيد؛ لأنَّه إخبار عن العدم سواء كان للماضي مثل: (لم) ، أو للمستقبل مثل (لن ولا) إن دخلتا على فعل مضارع، أو لجميع الأوقات مثل: (لا إله إلا الله)

ولو كانت لا تفيد التأكيد، ولا التأبيد لم يكن لا إله إلا الله يفيد التوحيد دائماً وأبداً؛ فبالأولى (لن) لأن (لا) أضعف من (لن) وأقل أحوالهما أن تستويا، مع أن النفي إخبارٌ عن العدم كما مر، والوجود نقيضه.

الدلالة الثانية: أنه علق إمكان الرؤية في المستقبل على استقرار الجبل، ولم يستقر وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ [النساء:١٥٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّن بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴿٥٦﴾﴾ [البقرة]، انظر كيف عظم الله هذا لما لم يكن أمراً ممكناً، وأماتهم بالصاعقة، ولو كان شيئاً ممكناً ما عظمه الله هذا التعظيم، ولم يعظم سؤال إبراهيم صلوات الله عليه وعلىٰ آله ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، ولو كان ممكناً لقال للكليم صلوات الله عليه: أو لم تؤمن كما أجاب علىٰ إبراهيم، ولو كان ممكناً لكانت الحكمة أن نراه الآن؛ لنحتج به علىٰ الملحدين، وتنقطع حجة المبطلين، ولا يبقىٰ شبهة للمنكرين، وتقوم بهذه حجة النبيئين؛ لأنَّه شيء ضروري مشاهد لا يمكن إنكاره، وأما في الآخرة فلا يبقىٰ شك ولا ريب ولا يحتاج إلىٰ بينة فيها.

[الجواب على الاستدلال بـ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾]

هذا، وأما احتجاج من أثبت الرؤية بقوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]، فليس فيه دلالة؛ لأنَّ النظر محتمل لمعان، ولا يصح الاحتجاج بالمحتمل بدون مرجح؛ لأن ترجيح أحد المحتملات علىٰ الأخرىٰ بدون مرجح تحكم، والنظر مشترك بين معان:

١- نظر العين كقوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣].

٢- ونظر الانتظار كقوله تعالىٰ: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف:١٤]، ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ ٨٠) إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ ٨١)﴾ [ص].

٣- ونظر الرحمة كقوله تعالىٰ: ﴿وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران:٧٧].

٤- ونظر التفكير كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلاَ يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية:١٧] ..إلخ.

وفي هذه الآيات ردٌ علىٰ من قال إنه لا يتعدىٰ بإلىٰ إلا نظر العين.

٥- وكذا نظر المقابلة كقوله:

إِذَا نَظَرَتْ إِلَيَّ جِبَالُ أُحْدٍ أَفَادَتني بنَظرتها سرورا

ولا يمكن أن نحمله علىٰ نظر العين لعدم المرجِّح، والقرينة الصارفة إليه.

ولأنه يلزم أن يكون محدَثاً؛ لأنَّ العين لا ترىٰ إلا ما كان في مكان ومحدوداً أيضاً، وما كان هكذا فهو محدَث كما سبق، ولأنه يتنافىٰ مع قوله تعالىٰ: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، ولا يصح التخصيص في الأخبار بما هو معلوم، وهو لا يفيد كقولنا: السماء فوقنا والأرض تحتنا، بل هو عبث؛ لأنَّه يصير المعنىٰ لا تدركه الأبصار لمانع، وإذا زال أدركته، وكل الأشياء هكذا.

ولأن صفات الله الذاتية لا تتغير، سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما سيأتي مبسوطاً إن شاء الله تعالىٰ، فلا يكون عالماً، ثم يصير جاهلاً، ولا قادراً، ثم عاجزاً.

ولأن حمل ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، علىٰ الانتظار هو الموافق لقانون الفصاحة والبلاغة؛ لأنَّك إذا قلت: زيد طويل فلا تقابله بقولك: وعمرو أسود، بل بقولك: وعمرو قصير، والكبير بالصغير، والكريم بالبخيل، ونحو ذلك.

فنقابل ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بمعنىٰ منتظرة لرحمته، ونعيمه بـ ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٥]، فإذا كانت ناظرة بمعنىٰ منتظرة لرحمة ربها، ونعيمه فهي تظن الخير، والأخرىٰ تظن الشر فتقابلا، وهذا زيادة تأكيد. وإلا فالأدلة العقلية تكفينا في كون النظر ليس المراد به نظر العين كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣]، ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات:٤٢]، ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]، فإنا نخصصها بالدليل العقلي.

وبهذه الآيات يُرَدَّ علىٰ من قال: إن العقل ليس بحاكم.

وأما حديث: ((سترون ربكم يوم القيامة كالقمر ليلة البدر)) -فمع القدح في راويه وكونه آحادياً لا يصح الاحتجاج به في المسائل الأصولية- فإنه يمكن تأويله بالعلم كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل:١]، ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى۝٩ عَبْداً إِذَا صَلَّى۝١٠ أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَى۝١١ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى۝١٢ أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى۝١٣﴾ [العلق].

وقول الشاعر:

رأيـتَ اللهَ إذ سـمى نـزاراً وأسـكنهم بِبَكـةَ قاطنينـا

وقول أمير المؤمنين علي عليه السلام:

أمـا تـراني كَيِّسـاً مُكَيِّسـاً بنيـتُ بعـد نـافعٍ مُخَيِّسـا

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الملك:٢٨]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك:٣٠]، فكل هذه الآيات ليس المراد بالرؤية فيها رؤية العين كما لا يخفى، ولأن هذا التأويل لا يتنافى مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، بخلاف رؤية العين فإنها لا ترى إلا ما كان جسماً أو عرضاً، وهذه آية محكمة يجب أن نَردَّ إليها كلما اشتبه علينا.

[بحث في العرش والكرسي]

هذا، واعلم أن في كلام الهادي في العرش والكرسي اضطراباً أشكل على كثير من الطلبة، وكذا في كلام جده القاسم عليهما السلام فتأملت كلامهما فإذا هما يريدان أن ليس مع الله عرش، وكرسي حقيقة يقعد عليهما، حتى يلزم التشبيه، وإنما هو تمثيل، وكناية عن الملك.

وقد اتفقا على تفسيرهما بالملك، وليس المراد بالملك المملوك بل الملكية المحيطة بالكون.

والمراد بالملكية: القدرة المحيطة بكل شيء، لا كإحاطة الأسوار، والجدران، بل إنه قادر على السموات، والأرضين، وما بينهما تبديلهما وإعدامهما، وتغييرهما، وتحويلهما، وإيجاد غيرهما.

وقد صرّح به الهادي عليه السلام ولهذا جعلهما من صفات الذات، وصفاته تعالى ذاته.

ومعنى ذلك: أن ليس لله آلة يعلم بها، أو يقدر بها، أو يسمع بها، أو يبصر بها، بل ليس إلا مجرد الذات، ولا يمكن، ولا يصح أن يكونا من صفات الذات إلا إذا جعلناهما بمعنى القدرة، أو العلم.

ولا يصح أن يكونا بمعنى المملوك؛ لأنهما يتنافيان مع قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود:٧]، لأنَّ السموات، والأرض، والماء هي المملوكات، فتكون إذاً هي العرش والكرسي، فيصير المعنى إذاً: وسعت السموات والأرض أنفسها، وكان الماء على الماء، وهذا لا يصح.

هذا توجيه كلامهما عليهما السلام وهو كلام قويم.

وحاصله أن ليس لله سبحانه سرير أو كرسي يقعد عليه فيلزم التشبيه، ولا يبعد عندي أن يراد بالكرسي العلم؛ لأنَّه قد يستعمل، ويطلق عليه كقوله:

كَرَاسِيُّ بالأَحْدَاثِ حِينَ تَنُوبُ

ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، بعد قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ليكون بين الجملتين ارتباط، وقد صرح به الهادي عليه السلام في أثناء كلامه ولكن قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، يؤيد المعنى الأول؛ لأنَّ المراد لا يثقله، ولا يشق عليه حفظهما، وهذا راجع إلى القدرة.

ولا يتنافى مع قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فالمراد يعلم الماضي، والمستقبل لأنَّ العلم شرطٌ في الحفظ؛ إذ لا يمكن أن يحفظهما وهو غير عالم بهما، وإذا كان عالماً بهما فحفظهما سهل عليه.

وأما العرش: فالراجح أن المراد به الملك بمعنى المملوك في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان:٥٩]؛ لأن استوى معناه استولى على العرش، أي على الملك، أي المملوكات لأنه قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ بعد خلق السموات والأرض.

فلو كان العرش نفس الملكية التي هي القدرة لصار المعنى: ثم استولى على الملكية، والملكية هي نفس الاستيلاء، فيصير المعنى: ثم استولى على الاستيلاء، وهذا بعيد.

إلا أن نُؤَوِّلَهُ على معنى: ثم تعلقت قدرته بإعدامها، وتغييرها، وتحويلها، وتبديلها؛ لأنَّ القدرة لم تكن متعلقة بإعدامها قبل وجودها، ولا تغييرها، وتحويلها، وتبديلها؛ لأنَّ القدرة لا تتعلق بالمعدوم حال عدمه إلا بإيجاده، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ ويكون من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم؛ لأنَّه يلزم من استيلائه عليها تعلق قدرته بها كما مرّ.

ويؤيد هذا التأويل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود:٧]؛ لأنَّ المراد العرش المعهود السابق ذكره في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان:٥٩]، والماء هو العرش إذا كان المملوك فيصير المعنى: وكان عرشه على عرشه، وهذا بعيد غاية البعد.

هذا، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ...﴾ الخ [الحاقة:١٧]، فيحتمل أن المراد الملك، وأن يكون عرشاً حقيقة، ولا يلزم أن يكون جالساً عليه، كما لا يلزم من كون الكعبة بيت الله أن يكون ساكناً فيها، وكذا سائر المساجد مع أنه يقال لها بيوت الله.

ولا يلزم العبث؛ لأنَّه يمكن أن يكون لحكمةٍ يعلمها الله.

ويؤيده قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((سبعة تحت ظل العرش يوم لا ظل إلا ظله..))(١) الخ، فقد أثبت له الظل وأن السبعة تحته متظللون.

فهذا ما ظهر والله أعلم.

[الدليل على حدوث القرآن]

٢٦- وكُلّ مَا أنزلَ الرَّحمنُ مِنْ كتبٍ فَفِعْلُـهُ وحُـدُوثُ الْفِعْـلِ يَطَّـرِدُ

في هذا إثبات أن كلام الله محدَث، مخلوق؛ لأنَّه فعله، وكل الأفعال محدَثة ضرورة، وإلا لزم قِدَمُ العالم؛ لأنَّه كله أفعاله، ومعنى حدوثه: أنه أوجده ولم يكن موجوداً، وهذه حقيقة الفعل وحقيقة الحدوث.

وقلنا: إنه مخلوق؛ لأنَّه مجعول مقدر؛ لأنَّ الخلق إما الإيجاد، وإما التقدير، وكلاهما ثابتان فيه، ولدخوله في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، والقول بقدمه تقليد أعمى، وفي غاية الغباوة والتعنت. ويقال لهم: إن أردتم بقولكم قديمٌ أن ليس له أول، وليس الله هو الذي أوجده فليس بكلام الله، وإن كان الله هو الذي أوجده فهذا معنى الحدوث والخلق، وليس الحدوث والخلق بأزيدَ من هذا.

والعجبُ من مثل الأشاعرة كيف أثبتوا لله كلاما نفسياً، قديماً وهم من أهل الفطنة والذكاء والتحقيق، والتدقيق، كيف حملهم الهوى، والتعصب للأسلاف على مكابرة عقولهم، والتعنت حتى وصلوا إلى هذه المواصيل، وحاول الشريف الجرجاني تثبيت هذه الدعوى بأن الإنسان إذا أراد أن يتكلم فإنه قبلُ يروج في نفسه كلاماً، وهذا هو الكلام النفسي.

(١)- رواه الإمام أبو طالب (ع) في الأمالي بسنده عن زيد بن علي (ع) والإمام أحمد بن عيسى(ع) في الأمالي (٢/ ٤١٠).

يريد ويحاول الخروج من هذا المأزق، ومن هذه الفضيحة وهو القول بقدم ما حدوثه معلوم بالضرورة، وهو الكلام الذي له أول وآخر، ولكل كلمة منه، وكل حرف أول وآخر.

وليس الحدوث، والمحدث بأزيد من هذا، وإلا فالكون كله قديم.

وقد غلط بهذه المحاولة ثلاث غلطات، وكان غلطة واحدة أسهل له.

الغلطة الأولى: إخراج الكلام عن حقيقته وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف.

الثانية: إثبات القدم للترويج، وحدوثه كحدوث الكلام؛ لأنَّ له أولاً وآخراً، وابتداءً وانتهاءً.

الثالثة: جعله حالاً في الله والعرض لا يحل إلا في جسم.

فإن أراد أن الله عالم به في الأزل فهذا لا يلزم منه إثبات كلام نفسي في القدم، وإلا لزم إثبات أرض نفسية، وسماء نفسية، وأوادم، وملائكة، وجن، وحيوانات، وأشجار، وجبال نفسية قديمة؛ لأنَّ الله عالم بها في الأزل.

هذا، وقد أكد الشرع ما دل عليه العقل قال الله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء:١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآناً عَجَباً﴾ [الجن:١]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، والمسموع ليس بكلام نفسي، ولا قديم.

والآية الأولى نصّ في الحدوث.

والآية الثانية أثبتت أنه فعل وكل فعل محدَث.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾ [هود:١٧]، وقوله: ﴿يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف:٣٠]، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى۝١٨ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى۝١٩﴾ [الأعلى]، وقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقاً

لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة:٤٨]، والذي بين يديه الذي قبله بدليل قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فجعله مقابلاً للخلف، فدلت هذه الآيات على أن هذه الكتب، والصحف قبل القرآن فثبت حدوث القرآن؛ لأنَّ المحدَث هو الذي سبقه قَبْلٌ، فإذا ثبت حدوثه ثبت حدوث كل الكتب السماوية؛ لأنَّه لم يقل أحد بقدمها وحدوثه.

وقد أكدنا الأدلة العقلية بالسمعية حتى لا يبقى لمنصف ريب ولا شبهة.

[نفي الأعراض والمعاني]

٢٧- ولاَ تَحُلُّ بِـهِ الأعـراضُ أَجمعُهـا ... لأن أشْـباحَها الأجسـام والجسـدُ

٢٨- فـلا يلـمُّ بـه غـمٌّ ولا أَلمٌ ... ولا سرورٌ ولا ضُرٌّ ولا نَكَـدُ

وقد بيّنا فيما سبق أن الأعراض من صفات الأجسام ولا تحل إلا في جسم، فلا يحل السرور، والآلام، والهم، والغم، واللذة، والنفرة، والألوان، ولا الحركة، والسكون إلا في جسم، وكذا سائر الأعراض:

١- لأنها من صفات الأجسام.

٢- ولأنها لاَ تستقل بأنفسها، وهذه حقيقة العرض كما قد منا.

ولو كان الله محلاً لها لكان ظرفاً لها مكيفاً والظرفُ لا بد أن يكون محدوداً، مقدراً، وقد أوضحنا فيما سبق أن كلَّ مُقَدَّرٍ لا بد له من مُقَدِّرٍ وكلَّ مُكَيَّفٍ لا بد له من مُكَيِّفٍ، فثبت أنه لا تحل به الأعراض.

٣- ولأنها من صفات الضعف والنقص فيلزم أن يكون محتاجاً إلى ما يجلب به النفع لنفسه واللذة، وإلى ما يدفع الآلام والأضرار عنها.

٤- ولأنها محدَثة لا شك في ذلك؛ لأنَّ الألم والسرور، والظنون، والإرادة، والغم، والهم، والكراهة، واللذة، والنفرة، وسائر الأعراض تحدث وتزول، والقديم ليس كذلك.

أ- فإما أن تكون ثابتة له في الأزل فيلزم:

١ - التناقض وهو أن تكون قديمة محدَثة؛ لأنَّا قد أوضحنا وبينا أنها محدَثة؛ لأنَّ لها ابتداء وانتهاء وهذا محال.

٢ - أن يكون لها ماله فتكون قادرة، عالمة، حية، آلهة إذ لا فرق بين قديم وقديم.

ب- وإما أن تكون مسلوبة عنه في الأزل فلا يحتاجها فيما بعد، ولا بد من موجد يوجدها له، ولا يمكن أن يوجدها لنفسه لعدم الداعي الذي يدعوه إليها؛ لأنَّ الشهوة والمحبة منتفية عنه في الأزل، وكذا الإرادة؛ لأنها من جملتها، وليست الحكمة تدعو إلى هذا.

أما الألم، والضرر، والكراهة فليس لها أي داعي لا حكمي، ولا حاجي.

وأما المحبة واللذة فلأنها تزول، ويحصل ضدها والضد مكروه.

ولأن القديم لَمَّا لم يكن وجوده وصفاته بوجود موجد بل وجوده وحياته وسائر صفاته الذاتية من حقيقته، ومن شأنه؛ فلا يصح انفكاكه عنها لا في الماضي، ولا في الحال، ولا في المستقبل، وكذا الصفات السلبية؛ لأنَّ انتفاءها عنه في الأزل يثبت أن من شأنه ذلك، وكلما كان كذلك فلا يصح تغيره، وإلا لزم أن لا تكون صفة ذاتية ولهذا علمنا أنه لا يصح عليه العدم، ولا الجهل، ولا العجز، ولا المكان؛ لأنَّ وجوده وسائر الصفات الثابتة له الإيجابية والسلبية ليست بفعل فاعل حتى يمكن تخلفها عنه في وقت، وثبوتها له في وقت آخر.

فثبوتها له تارةً، وانتفاؤها عنه تارةً أخرى تخصيصٌ بدون مخصص، فلا بد أن تنتفي عنه دائماً، أو تثبت له دائماً.

وأما صفات الفعل كخالق، ورازق، ومحيي، ومميت، فليست من شأنه وحقيقته، بل متوقفة على الفعل؛ فإن فعل اتصف بها، وإن لم يفعل لم يتصف بها.

ألا ترى أنه لا يتصف بظالم ولا كاذب، ولا خائن، ولا نحوها؛ لأنه لم يفعل، مع أنها ليست بصفة حقيقة بل نحوية اصطلاحية، وإنما تفيد إضافة الفعل إلى فاعله كإضافة المال إلى مالكه، والأبوة إلى الوالد، والعكس.

وإنما الصفات الحقيقية هي الأعراض؛ فلهذا نفينا عنه هذه الأعراض المحدثة أن تثبت له حقيقة، وإنما يتصف بها وصف به نفسه مجازاً.

أما صفة عالم، وقادر، وحي، وسميع، وبصير فمعناها أنه لا تخفى عليه المعلومات، ولا المسموعات، ولا المبصرات، ولا سائر المدركات، ولا تعجزه الممكنات، وليس بميت، ولا جماد، ولا يمكن أن يكون قادراً عالماً إلا وهو حي لكن بغير حياة.

ولأن الله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فلا يمكن أن يشابهنا في شيءٍ من صفاتنا، ولا أن نشابهه في شيءٍ من صفاته.

[الجواب على الآيات التي فيها إثبات المعاني]

فإن قيل: إنه قد نطق القرآن بأنه رحيم، وأنه يغضب، وأنه يحب، أو يريد، ويكره، ويشاء، ويسخط، وأنه يؤذى، ونحو ذلك .

قلنا له: إنَّ الله الذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّه أَندَاداً﴾ [البقرة:٢٢]، ونحو ذلك، فهل ينقض الله كلامه بكلامه؟ ويكون القرآن متناقضاً؟ وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّه لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النساء:٨٢]، وقال: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت:٤٢]، ولا مخلص لنا من هذا إلا بالجمع بين الآيات، فنتأول المتشابه بما يتطابق به مع المحكم، ومع أدلة العقول فآيةُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، صريحةٌ محكمة لا يمكن تأويلها، وكذا ما ماثلها، ولا يمكن أن نكفر بالقرآن، ولا أن نؤمن بآية، ونكفر بأخرى.

فنتأول المحبّة والرضا بما يفعله المحب لمحبوبه، من نحو المدح والتشريف، والعطاء، والحكم له باستحقاق الثواب إن لم ينقلب، وهذا لمن يطيع الله ويشكره، ويعظمه حق تعظيمه.

والسخط، والغضب، والكراهة بالعكس وهو السب، واللعن، والإهانة، والحكم عليه بالعقاب، وإيصاله إليه، وهذا لمن يكفر، أو يتجرأ على معصية الله إن لم يتب.

لأن المطيع الشاكر أهل للمحبة، والرضى، والكافر والمجرم يستحقان الغضب والسخط، ويكونان من باب الكناية كما يقال: طويل العصا للرجل الطويل، وإن لم يكن له عصا ومغلول اليد للرجل البخيل وإن كانت يده مقطوعة.

وعَبَّرَ عما يفعله ذو الحنو والشفقة بالرحمة، فإرسالُه الرسل مبشرين، ومنذرين، وعدمُ معاجلة العاصي بالعقوبة، والدعاءُ للمجرمين، والكافرين إلى التوبة، ووعدُهم بقبولها، وإدخالُ التائبين الجنة وإن كانوا قد أجرموا غاية الإجرام وما احتوت عليه السنة والقرآن من المواعظ، والترغيب والترهيب، وضرب الأمثال غاية الرحمة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعاً إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يس:٤٤]، ويكون من باب الكناية عبر بالرحمة عن لازمها.

هذا، ومحبتُه ومشيئتُه وإرادته لأفعاله وأفعالِنا: علمُه باشتمال الفعل على الحكمة، والمصلحة، وبين المحبة والرحمة فرقٌ، فالرحمةُ للمطيع والعاصي في الدنيا، والمحبة للمطيع، وكذا الرحمة في الآخرة.

وكراهتُه لها علمُه، وحكمُه بقبحها، سواءً كان لذاتها، أو لكونها معصية له.

وعَبَّرَ عن فعل ما يوجب الأذية عادة بالإيذاء نحو معصية الله، وسبه، وأذية أوليائه.

والحاصل أن محبته، ومشيئته، وإرادته للأفعال علمه باشتمال الفعل على الحكمة والمصلحة، سواءً كان الفعل منا، أو منه، ومحبتُه لنا فِعْلُ ما يفعله المحب لمحبوبه، وحكمه بأنه أهل لذلك.

ورحمتُه فِعْلُ ما يفعله ذو الحنو والشفقة مع علمه بأنه أهل لذلك.

وكراهتُه وغضبُه وسخطُه عكس ذلك؛ لأنَّ أصحابنا اختلفوا في الإرادة على قولين، فلا يمكن أن نخرج عنها كما سيأتي في آخر الكتاب.

فمنهم من قال: هي فعله، ومنهم من قال: هي علمه باشتمال الفعل على الحكمة والمصلحة. والإرادة الحقيقية منتفية عند الجميع.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

كتاب العدل

٢٩-فهو الغني فما في فعله دَنسٌ   وكلُّ ظُلْمٍ وعيبٍ عنه مبتعِدُ

هذه الأبيات شروع في كتاب العدل.

واعلم أن مسائل العدل مرتبطة بالتوحيد، ومتفرعة عليه؛ لأنَّ حقيقة التوحيد تفرد الله بصفات الكمال، وتنـزيهه عن صفات النقص والحدوث، فلا يشارك الأجسام والأعراض في صفاتها التي أوجبت حدوثها، ولا تشاركه في صفاته صفات الكمال، ومسائل العدل تنـزيه الله عن الأفعال القبيحة الرذيلة، وتنـزيه الله عنها مترتب على إثبات أن الله عالم وغني، وهما من مسائل التوحيد، ومسائلُ العدل متفرعة عليها.

والفرق بين مسائل العدل ومسائل التوحيد، أن مسائل العدل مختصة بما يتعلق بالأفعال وجوداً، وعدماً، ومسائل التوحيد بما يتعلق بالذات وجوداً، وعدماً، فمهما ثبتت مسائل التوحيد على ما قد وضحنا في أول الكتاب فمسائل العدل ثابتة كذلك.

هذا، وإذا قد تقرر بما أوضحناه سابقًا أن الله سبحانه وتعالى عالم، وأن الأعراض لا تجوز عليه، وأنها لا تَحُلُّ إلا في جسم ثبت أن الله غني؛ لأن الحاجة منحصرة في جلب المنفعة، ودفع المضرة وهما يستلزمان الشهوة واللذة والسرور هذا في جلب المنفعة؛ لأنَّ المقصود بها تحصيل هذه.

والألم، والكدر، والنفرة هذه في دفع المضرة.

واللذة، والشهوة، والسرور، والكدر، والنفرة، والألم أعراض لا تحل إلا في جسم، والله ليس بجسم.

ولأنها أعراض محدَثة، وإذا كانت محدَثة، فهي منتفية عنه في الأزل، وإذا كانت منتفية فلا يصح حصولها له بعد؛ لأنَّ وجوده وما هو عليه من صفات النفي

والإثبات الذاتية ليس بجعل جاعل حتى يصح ويمكن عليه التغير والتحول، فلا يصح ثبوت ما يثبت له في وقت دون وقت، ولا انتفاء ما ينتفي عنه في وقت دون وقت؛ لأنَّه تحكم، وتخصيص بدون مخصص، فإذا ثبت له صفة فلا بد من دوامها، ولا يمكن انتفاؤها عنه، وكذا إذا ثبت انتفاء صفة عنه، فلا يمكن ثبوتها له في حال من الأحوال.

وهكذا الصفات الذاتية لا يمكن تخلفها، فلا يصح أن يكون الجسم غير شاغلٍ للحيز وهو المكان، ولا أن يكون العرض في غير جسم، ولا أن يكون الصدق كذباً، ولا الكذب صدقاً، ولا الظلم عدلاً، ولا العدل ظلماً، ولا جائز الوجود واجب الوجود، ولا واجب الوجود جائز الوجود، ولا أن يتصف أحدهما بصفات الآخر الذاتية، الفارقة بين الذاتين؛ لأنَّه من تعكيس الحقائق والتناقض.

ولأن الحاجة نقص، وضعف، وهما ينافيان القوة، والعظمة، والجلال: ﴿وَلِلَّه الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، والفقر والضعف ليسا من الأسماء الحسنى: ﴿أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]، وإذا ثبت أنه غني، وأنه عالم بكل المعلومات، فهو عدل حكيم، لا يفعل القبائح كلها، فلا يكذب، ولا يعبث، ولا يظلم، ولا يخلف الوعد، والوعيد، ولا يكلف أحداً ما لا يطيقه، ولا ما لا يُعْلِمُه؛ لأنَّه غني عنها.

ولأنها صفات نقص، وهو عالم بأنه غني، وأن فعل القبيح صفة نقص.

ولأن القادر العالم لا يفعل الفعل إلا لغرض إما حاجي وهو ما تدعو إليه الحاجة، أو حِكْمِي وهو ما تدعو إليه الحكمة، والله غني فليس بمحتاج، والقبح مناف للحكمة، ولا يفعل مثل هذا إلا المجانين، والبله الذين لا يعرفون ما يضرهم وما ينفعهم حاشا الله رب العالمين، مع أن أهل الشرف والنفوس الرفيعة يتنـزهون عما ينقص في شرفهم، وعما يعابون به، ويُذَمون عليه، وإن دعتهم الشهوة والحاجة إليه، فكيف برب العزة والكمال الذي لا يشتهي، ولا يحتاج؟!

﴿وَلِلَّه الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وهذا حصر وقصر، أي ليس له إلا الأسماء الحسنى، و(فاعل القبيح) ليس من الأسماء الحسنى.

ولأن الله قد نفى فعل القبيح عن نفسه قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، ﴿وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً﴾ [الكهف:٤٩]، ﴿إِنَّ اللَّه لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس:٤٤]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَـكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:١١٨]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ﴾ [الدخان:٣٨]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً﴾ [ص:٢٧]، ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّه مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّه عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم:٤٧]، ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ۝ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ۝﴾ [الذاريات]، ﴿إِنَّ اللَّه لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد:٣١]، ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ۝ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ۝﴾ [الطارق]، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى۝ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى۝﴾ [النجم]، ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾[فصلت:٤٢]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ۝ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ۝﴾ [الحاقة]، ﴿وَاللَّه لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء:١٥]، ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق:٧]، ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّه نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، ﴿وَلِلَّه عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران:٩٧]، ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلاَ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً﴾ [طه:١٣٤]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[الإسراء:١٥]، ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّه حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، ﴿يُرِيدُ اللَّه بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، ﴿يُرِيدُ اللَّه أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء:٢٨]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨].

فنـزه نفسه في هذه الآيات عن أنواع القبائح: عن الظلم والعبث، وإخلاف الوعد والوعيد، والكذب وإرسال الكذابين، وأخبرنا أنه يؤاخِذُ لو كُذِب عليه، وأنه لا يريد القبيح، ولا يؤاخذ أحداً بذنب غيره، ولا يكلفنا ما لا نطيقه، وأنه لا يكلفنا إلا ويعلمنا بما كلفنا به، وأنه أرسل الرسل لئلا يكون للناس على الله حجة، وأنه يريد بنا اليسر والتخفيف وعدم الحرج.

[بحث في تعريف الظلم]

هذا، والظلم هو: الضرر العاري عن ظن جلب نفع، أو دفع ضرر، أو استحقاق.

فإذا كان لجلب النفع مثل ما يلقى الباني، والحارث، والمسافر، ونحوهم من المتاعب، والمشاق فليس بظلم.

وكذا ما كان لدفع الضرر مثل العمليات للمرضى، واستعمال العلاجات المرة، والحجامة، ونحوها، وكذا ما كان للاستحقاق كقتل القاتل فليس بظلم أيضاً.

فإن قيل: فما تقولون في ذبح البهائم؟ .

قيل له: قد اقتضت حكمة الله أن يميت كل الحيوانات كما قال سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، حتى الملائكة، والأنبياء عليهم السلام؛ للفرق بين الدارين، ولتهوين هذه الدار الدنية، وجعل للموت طرقًا بعضها بواسطة الملائكة الموكلين به عليهم السلام، وبعضها بواسطة الآدميين.

فما أباح الله ذبحه للآدميين فشأنهم كشأن عزرائيل عليه السلام ليسوا بمتعدين، ولا ظالمين؛ لأنَّه بأمر الله.

أما بالنسبة إلى الله فلا بد في الألم، وفي الآلام التي تصيب الأطفال، والبهائم- من التعويضات العظيمة التي يرتاح لها المعوَّض، ولا يسخطه ما أصابه في الدنيا، بل ربما يتمنى أنه أصيب بأكثر مما أصيب به؛ لعظم الأعواض، كما لا يبالي الحارث، والمسافر، ونحوهما بما يعانيانه من المشاق؛ لرجاء ما يرجونه من المنافع. فهذا لدفع الظلم.

وأما لدفع العبث فلحكمةٍ قد أشرنا إلى بعضها وهي تهوين هذه الدار، وتنقيصها؛ لئلا نميل إليها، وننسى الدار الباقية، وبعضها قد يعرفها المتفكرون.

ولا يلزم أن نعرف وجه الحكمة في كل ما يفعله الله، أو يأمر به، مهما وقد ثبت بالدليل القطعي أن الله عدل حكيم، لا يفعل إلا ما فيه الحكمة.

فاعرف هذه القاعدة؛ لترتاح بها من كل المشكلات التي لا تعرف وجه الحكمة فيها.

[مسألة في الأجل]

هذا، وقد كثر الخلاف في الأجل، وفي تحديده، وفي تعبير أصحابنا عنه، اضطراب وغموض، وليس نفس الموت، أو القتل كما قد يُفْهَمُ من تحديدهم له.

والذي أراه، وأوصلتني إليه الأدلة -التي هي شِبْهُ متضاربة- أن الله سبحانه وتعالى جعل لكل حيوان مدة يستحق الحياة فيها، بِجَعْلِ اللهِ له ذلك تزيد وتنقص بشروط إن حصلت، كالرزق سواء سواء، وليس لأحد أن يتعدى على حيوان في هذه المدة، وإن مكنه الله إلا بترخيص من الله له، وآخر تلك المدة هو الأجل، ويجوز تأخير الأجل، وتقديمه ممن له ذلك وهو الله كأجل الدين، يجوز تأخيره مطلقاً، وتقديمه بشرط أن يذكره عند ذكر الأجل، كأن يقول: إن قضيت الدين الأول فأجلك كذا، وإلا فكذا.

ولا يخرج الأجل عن كونه أجلاً تقدّم الموت أم تأخر.

والأدلة التي أوصلت إلى هذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة:١٧٩]، فدل على أنها تحصل بسبب إيجاب القصاص حياةٌ، لولا هو لم تحصل، لأنَّ القاتل -أي المريد- يتجنب القتل إذا خاف القصاص، فيسلم هو من القصاص، ويسلم غريمه من القتل، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١]، فدل على أنه يصح الزيادة والنقصان في العمر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ

﴿أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً﴾ [الكهف:٨٠]، فدلت على أنه قتله لئلا يرهق أبويه طغياناً وكفراً، وأنه لو لم يقتل في ذلك الوقت لطال عمره.

وفي الحديث عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إن الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاثُ سنين، فيجعلها الله ثلاثاً وثلاثين سنةً، وإنَّ الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثٌ وثلاثون، فيجعلها الله ثلاثاً))(١)، وفي حديث آخر: ((بر الوالدين، وصلة الرحم زيادةٌ في الرزق، ومَنْسَأَةٌ في العمر))، وفي حديث آخر: ((من أحب أن يملى له في عمره، ويبسطَ له في رزقه، ويستجابَ له الدعاء، ويدفعَ عنه ميتةُ السوء، فليطع أبويه في طاعة الله عز وجل، وليصل رحمه..))(٢) الخ.

وفي حديث آخر: ((من يضمن لي واحدة أضمن له أربعاً، من يصل رحمه فَيُحِبَّهُ أهلُه، ويَكثُرَ مالُه، ويطولَ عُمُرُه، ويدخلَ جنة ربه))(٣).

[تنـزيه الله سبحانه وتعالى عن أفعال العباد، ونسبتها إليهم]

٣٠-منـــزهٌ ربنــا عــن كــلِّ منقصــةٍ ... فالمذنبون همو للشَّيْنِ قـد قصـدوُا

٣١-وكـــلُّ مَنقَصَـــةٍ منــا ومرذلـــةٍ ... فالعبد إن حَـدَثَتْ بالفعـل ينفـرِدُ

قد ذكرنا في هذين البيتين مسألتين:

المسألة الأولى: تنـزيه الله عن كل القبائح، وقد أوضحنا الأدلة على تنـزيه الله عنها فيما مر، وبما لا مزيد عليه.

والمسألة الثانية: في نسبة أفعالنا إلينا، وهي متفرعة على المسألة الأولى.

---

(١)- درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية (ط ١ــ ص٤٢) منشورات مؤسسة الإمام زيد، ورواه الإمام المرشد بالله (ع) في الأمالي (٢/ ١٢٦) بسنده إلى الحسن بن علي (ع) والإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٢/ ٤٣٠).

(٢)- درر الأحاديث (ط١ـ ص٤١). رواه الإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٢/ ٤٢٨).

(٣)- المختار من صحيح الأحاديث والآثار - (ج ١ / ص ٩٥٢) درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية - (ج ١ / ص ٤٧) الحقوق - (ج ١ / ص ٧٢) الموا عظ الشافية - (ج١/ ص٦) رواه الإمام أحمد بن عيسى (ع) في الأمالي (٢/ ٤٣٠).

أما نسبة أفعالنا إلينا فإنا نعلم علماً ضرورياً أنَّ أفعالنا تحصل، وتنتفي باختيارنا، بحسب دواعينا وصوارفنا، وإنا إذا قمنا، أو قعدنا، أو سافرنا، أو بنينا، أو حرثنا، أو صلينا، أو صمنا، أو أفطرنا، أو حججنا، أو زكينا، أو زنينا، أو سرقنا، أو قتلنا، أو شربنا الخمر، أو أطعنا الله، أو عصينا، أو نحو ذلك أن تلك أفعالنا، وباختيارنا، وبإراداتنا، وعزمنا، لا ينكر هذا إلا مكابر معاند، وأنَّ كلَّ واحد منا ينسب أفعال كل فاعل إليه، ويمدحه على الحسن منها، ويذمه على القبيح حتى الكفار، لا شك في ذلك، ولا مرية، حتى البهائم فإنها تعرف من يسقيها ويعلفها، وإذا رأته أقبلت إليه وهرولت، وتنفر عمن يضربها وتفر منه، وربما تحمل عليه، وأعظم من هذا أن يفعل الإنسان فاحشة، ثم ينسبها إلى رب العزة هلا كفاه أنه عصاه، ويستحي من نسبتها إلى ربه، والله يقول: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾ [النساء:١١٢]، فكيف إذا نسبها إلى ربه؟ وفي هذه الآية أيضاً تصريح بأن الاكتساب، والرمي من المكتسب. فهل حكم الله على نفسه أنه احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً، حين نسب أفعالنا إلينا عند من يقول إن أفعالنا من الله؟ ما أشنع هذا القول، وما أقبحه.

[القرآن ينسب أفعال العباد إليهم]

وإذا تأملت القرآن وجدته في كل سورة ينسب الفعل إلى فاعله غير الله ففي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس:١]، فاعل ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ هو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وفاعل ﴿يُوَسْوِسُ﴾ هو الشيطان -لعنه الله- وفي ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق:١]، مثلها وفاعل ﴿حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ هو العبد، وانظر القرآن سورةً سورةً ينسب الفعل إلى فاعله غير الآيات الصريحة مثل: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة:٢٤]، و﴿يَكْسِبُونَ﴾، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار:٥]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة:١٨٦]، ﴿قَالاَ رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى﴾ [طه:٤٥]،

﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي﴾ [طه:١٨]، ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة:٢٥٦]، في كل هذه الآيات ينسب أفعال الخلق إليهم، ولا تكاد سورة من القرآن إلا وينسب الأفعال إليهم مرة، أو مرتين، أو أكثر.

فانظر إلى كل سور القرآن سورةً سورةً تجد ما ذكرنا، ولا تغتر بما يلبسه الملبسون، ويشككه المشككون في المشاهدات الضروريات.

فآيات القرآن تنافي الجبر الصريح، وغير الصريح، وتنقض مذاهب المجبرة كلها، والقرآن كله ينفي الجبر ويَرُدُّه، ولا تجد سورة إلا وهو ينسب فيها أفعال العبيد إليهم.

[الجبر الصريح وغير الصريح والجواب عليهم]

أما الجبر الصريح فهو مذهب الجهمية الذين يقولون: إنما الإنسان كالشجرة إن حركها الله تحركت وإلا فلا.

وأما الجبر غير الصريح فقد أنف أصحابه من التصريح بالجبر؛ لكون سخافته معلومة بالضرورة، وتستروا بثوبَي سراب:

الأول منهما: أنهم أثبتوا للعبد قدرة خلقها الله، لكنهم قالوا: قدرة موجبة للفعل، مقارنة له ليس للعبد معها اختيار، وهذا عين الجبر؛ لأنَّ عدم الاختيار هو الجبر بعينه، وكذا كونها موجبة للفعل لا يتخلف عنها.

الثاني: قولهم الفعل لله، وللعبد فيه كسب.

ولكنهم لم يقدروا على شرح الكسب وتوضيحه، وتبيين ما هو.

والذي يظهر أنهم لم يعرفوه، وكذا الذي وضعه وهو أبو الحسن الأشعري ما أظنه يعرفه، وإنما فروا من مذهب جَهْم إلى غير مفر وفيه وقعوا، مع اعترافهم بقبح مذهب جَهْم وسخافته.

فالجواب عليهم أنا نقول لهم: هل الكسب فعل للعبد؟ أم فعل لله؟

فإن قالوا: فعل لله لم يخرجهم ذلك عن الجبر، ومذهب جَهْم، بل وقعوا فيه من جهتين، من جهة الفعل، وجهة الكسب، ولم يبقوا للعبد كسباً.

وإن قالوا: فعل للعبد، فإما أن يكون بقدرة مقارنة موجبة فهو عين الجبر.

وإما أن يكون بقدرة متقدمة على الفعل غير موجبة له، بل تتوقف على اختيار العبد، فقد أثبتوا للعبد فعلاً، فما الفرق بينه وبين سائر الأفعال؟ وما الدليل الذي دل على أن الفعل الذي هذا الكسبُ كسبٌ فيه بقدرةٍ موجبةٍ له ليس للعبد فيه اختيار؟ وهذا الكسب فعل يتوقف على اختيار العبد، وما الفرق بينهما إذاً؟

وإن كان الكسب فعلاً لله، وللعبد فيه كسبٌ أيضاً لزم التسلسل، ولزم في الكسب الثاني ما ذكرنا في الأول، وهكذا.

وجواب آخرٌ على مقالة أبي الحسن الأشعري: لأنه لما استشنع هو وأتباعه تصريح جَهْم بن صفوانَ وأصحابه بالجبر الصريح، ونسبة أفعال العباد إلى الله فروا إلى غير مفر فجعلوا الأفعال لله وللعبد فيها كسب.

والجواب عليهم **أنا نقول لهم**: هل الكسب فعلٌ للعبد؟ أو فعلٌ لله؟

فإن قالوا: فعلٌ لله– فقد لزمهم مثل قول جَهْم مرتين، ولم يبقوا للعبد كسباً.

وإن قالوا: فعلٌ للعبد. فقد أثبتوا للعبد فعلاً– فما الفرق بين الفعلين؟ والذي أوجب لكم نفي الفعل للعبد حاصلٌ في هذا.

وكيف صحّ لكم أن هذا فعلٌ للعبد الذي لم يقم دليل عليه، والفعلُ الذي نشاهده صدر من العبد ليس منه؟ بل الذي أوجب لكم نفي الفعل عن العبد يوجب نفي هذا عنه لعدم الفارق.

فإن قالوا: هذا الكسب فعلٌ لله، وللعبد فيه كسب– عدنا الكلام معهم في كسب الكسب، وهكذا.

[شبهةٌ في الجبر، وجوابُها]

فإن قيل: إن الله يعلم أن العبد يفعل في الأزل فلا بد أن يفعله، وإلا انكشف علم الله جهلاً.

قيل له: العلمُ مطابقة الواقع، ولا يمكن أن يتخلف، سواءً كان من الله، أو من غيره؛ لأن هذا خلاف حقيقة العلم.

وأما الذي تارة يطابق، وتارة لا يطابق فليس بعلم بل هو الظن.

وقد أوضحنا فيما سبق أن الفعل والترك يحصلان باختيار العبد، وبحسب إرادته، ودواعيه، وصوارفه، وأنا نعلم هذا ضرورة لا شك فيه، ولا ريب.

ونحن نؤمن، ونعترف بأنَّ الله يعلم بأن العبد يفعل الفعل، أو يتركه باختياره، وهو يقدر على العكس، ولا يمكن أن يتخلف العلم، أو المستقبل لأنه خلاف حقيقته.

فإن قلتم: إنه يعلم بأنه سوف يفعله باختياره، وهو يقدر على العكس- فليس بجبر؛ لأنَّ الاختيار خلاف الجبر ونقيضه، ولا تقدرون أن تثبتوا أن الله يعلم بأن العبد يفعله بغير اختياره، ولا يقدر على الترك؛ لأنَّه خلاف المعلوم ضرورة، ولا يمكن أن يكون العلم خلاف المعلوم؛ لأنَّه خلاف حقيقته، ولا نسلم هذا لو ادعيتموه، وكل دعوى بدون برهان فهي عاطلة كما أوضحناه سابقاً.

ويؤيد هذا: قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، فهل تقولون: إن الله قد علم قبلُ أنهم يستحبون العمى على الهدى؟

فإن قلتم: إن الله قد علم ذلك فقد أقررتم بما نقول.

وإن قلتم: إن الله لم يعلم قبلُ لزمكم أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، فلا يلزمنا ما ألزمتمونا سابقاً، ولزمكم تجهيل الله.

وإن قلتم: إن الله قد علم سابقاً أنهم لا يستحبون، فقد أكذبتم الله في قوله، وكفرتم بما قال.

ثم نقول لهم: إن الله قد علم بأنه سيخلق السموات، والأرض، والجن، والإنس، والملائكة، والجنة، والنار، والمخلوقات كلها قبل خلقها، فهل الله مجبور على الخلق؟ أو إنما علم أنه سيخلق باختياره؟ وهو قادر على الترك؟ فما أجبتم به في فعل الله فهو جوابنا.

وجواب آخر كنت قد أجبت به في موضع آخر، فرأينا وضعه هنا للفائدة.

فإن قيل: فإن الله عالم في الأزل أن العاصي يعصي، والمطيع يطيع ولو كانوا قادرَين على الترك لزم مناقضة علم الله ومخالفته.

فالجواب: أنه لا يلزم ذلك؛ لأنَّا لا نقول: إنه يتخلف علم الله، وإنما نقول: إن العاصي يقدر على الطاعة، وأنه يفعل المعصية باختياره وإرادته، وأن الله عالم بأنه يفعلها باختياره، وكذا المطيع مثله، وإلا لزم عدم استحقاق الجزاء في المطيع والعاصي والله يقول: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة:٢٤]، ﴿هَلْ جَزَاء الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمن:٦٠]، ﴿وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً﴾ [الإنسان:١٢]، ونحو ذلك.

ولزم أيضاً في أفعال الله نفسه؛ فإن الله يعلم بخلقه للسموات، والأرض، والجن، والإنس، والملائكة، والجنة، والنار، فهو عالم بأفعاله كلها في الأزل قبل فعلها، ولا يتخلف ما علمه الله فيلزم على هذا أنه مجبر على فعلها غير قادر على الترك، فلا يكون فاعلاً مختاراً بل علة قديمة.

[شبهة وجوابها في تكليف ما لا يطاق]

ومن العجب العجاب أنهم يحاولون تدنيس الله، ونسبة القبائح إليه بكل وسيلة، ويحاولون التلبيس على الناس بكل شبهة؛ لتثبيت قاعدتهم المنهارة.

فمن جملة ما لبَّسوا به أنَّ الله قد كلف أبا جهل بالإيمان بما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومن جملة ما جاء به الإخبار بأنه لا يؤمن، والجمع بينهما محال لا يطاق.

والجواب والله الموفق للصواب: أنه كلفه بالإيمان، وهو قادر عليه ضرورة، ولم يكلفه بأن يعلم أنه لا يؤمن، وإنما أخبر أنه يختار الكفر، ولم يكلفه بأن يعلم؛ لأنَّ العلم حاصل لديه، فكيف يكلفه بتحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل محال.

وليس المراد أن يكلِّف أبا جهل بالعلم، ولم يُرسَل النبي بهذا.

وإنما أرسل بأن يدعو الناس إلى طاعة الله، والإيمان به، والكفر بالأوثان، وترك عبادتها. وإنما أخبرهم بأنهم يستحبون الكفر على الإيمان، وأن المعجزات

لا تصرفهم عن هذه الإرادة، كما قال في ثمود: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧]،؛ لأن كبار قريش أتوا إلى النبي ﷺ وأرادوا أن يُعَجِّزُوه؛ تقوية لكفرهم، وإبطالاً لنبوءته ﷺ، وطلبوا منه أن يأمر الشجرة أن تأتي، فإذا فعل هذا آمنوا به، وهم يعتقدون أنه لا يقدر على ذلك، فأخبرهم بأن الله على كل شي قدير، وأنهم لا يؤمنون وإنْ فعل، وأنَّ منهم من يقتل في القَلِيب، وأن منهم من يحزب الأحزاب، ثم أمر الشجرة أن تأتي فأتت تخط في الأرض، ثم طلبوا منه أن يأمرها أن تعود، فعادت، فقالوا: ساحر.

فكان من هذه معجزتان: إتيانُ الشجرة ورجوعها، ووقوع ما أخبرهم به في المستقبل.

فليس المراد تكليفهم بالعلم بالكفر، فهم عالمون به، ولا أن يكفروا، وإنما يريد أن يخبرهم بأنه عالم بما في نفوسهم، وأنهم يختارون الكفر على الإيمان.

فهل يريد أبو الحسن الأشعري أن الله كلفهم بالإيمان، والكفر؛ لأن من لازم التكليف بالإيمان بالكفر أن يكفروا، وما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه؟ وهذا ما لا يقول به كافر فضلاً عن مسلم، انظر كيف بلغ به التعصب إلى أن التزم أن النبي ﷺ داعية إلى الكفر، وكذلك الله أيضاً؛ لأنه كما قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٤].

انظر كيف بلغ به علمـه إلى تجاوز حد الكفر، ومن المعلوم الذي لا شك فيه أنا لم نُكلف بمعرفة كل ما جاء به القرآن، فلسنا مكلفين بمعرفة غاسق إذا وقب، ولا ما هي النازعات غرقاً، ولا الناشطات نشطاً، ولا بمعرفة الأَبِّ في قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:٣١]، ونحو ذلك.

وإنما التكليف بفعل الواجبات، وترك المحرمات، ولا يتم ذلك إلا بمعرفتها، والإيمان بالله وحده، ورسله، وملائكته، وكتبه، وبالدار الآخرة.

[تنزيه الله تعالى عن الرضا بالمعاصي]

٣٢-ولا يَشـاها ولا يَـرْضى بهـا أبـداً كيف وقد هَـدَّدَ العاصـين إنْ عَمَـدُوا

٣٣-وأنـــزل الله في تحـــذيرنا كُتُبـــاً الأمـرُ فيهـا وفيهـا النَّهـيُ والرَّشَـدُ

في هذين البيتين وما بعدهما تنـزيه الله عن الرضى بالمعاصي؛ لأنَّ الرضا بها قبيح.

وقد أوضحنا الأدلة فيما سبق أن الله لا يفعل القبيح، ومن الأدلة على أن الله تعالى لا يرضى بالمعاصي، وأن العبد مختار في فعله، ليس مجبراً، وأنه يقدر على الطاعة والمعصية، أن الله قد بعث النبيين مبشرين، ومنذرين، وهذا لا يقع من حكيم أن يأمر بشيء وهو لا يريده، أو يريد تركه، ولا ينهى عن شيءٍ وهو يريده، وهذا أمر معروف عند كل عاقل.

وفي اللغة العربية أن الأمر هو: الأمر بما يريده الآمر.

والتهديد هو: الأمر بما لا يريده، وأن الفرق بينهما ذلك.

فكيف إذا هدد العاصي وعاقبه، فهذا ما لا تقبله العقول الناقصة، فكيف بالعقول الزكية؟!

وقد أكّد الله ذلك في القرآن فقال: ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١٤٨]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، وقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨]، ﴿فَإِن تَرْضَوْاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّه لاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٩٦]، وقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف:٢٠]. فهذه الآيات دليل على أن المعاصي ليست من الله، ولا بإرادته؛ لأنها لو كانت منه لكانت بإرادته.

وأما التهديد فهو في القرآن كثير، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّه وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء:١٤]، ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلاَ أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلاَ يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللّهِ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا﴾ [النساء:١٢٣]، ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۝٦٩﴾ [الفرقان]، ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٢٧٥].

وكون أفعال العباد كلها الطاعة والمعصية بمشيئة الله وإرادته هو مذهب المشركين -لعنهم الله- وقد حكاه الله ورده بأبلغ الرد، قال الله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقد يتستر من يقول بمثل هذه المقالات السخيفة، والأقوال البشعة بشبهة ضئيلة لا تستره، ولا تخرجه من هذا المأزق الذي وقع فيه، ألا يستحي ممن خلقه، ورباه، ورزقه، وأعطاه، وشق سمعه وبصره، وهداه، وخلقه في أحسن تقويم، وفضله علىٰ كثير من المخلوقات.

فوالله الذي لا إله إلا هو إننا لو عبدنا الله طيلة أعمارنا، وشكرناه بجميع أنواع الشكر، وخضعنا له غاية الخضوع، وتواضعنا له نهاية التواضع، ما جازيناه، ولا كافأناه.

انظر أيها العاقل إلىٰ الملائكة عَلَيْهِمْ السَّلَامُ حين عرفوا الله حق المعرفة: ﴿لاَ يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦]، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:٢٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا لا يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ:٣٨]، وهم مع هذا كما قال الله سبحانه فيهم: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٨].

وأما قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩]، فالمراد لو شاء أن يؤمنوا بالجبر والإكراه دليله آخر الآية وهو: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]، ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]،

[الجواب على شبهة من يقول: لو وقع في ملك الله ما لا يريد كان مغالبة لله ومقاهرة]

نعم، قد يتستّر ويقول: لو وقع في ملك الله ما لا يريد كان مغالبة لله، ومقاهرة.

والجواب والله الموفق: أنه لا يكون كذلك إلا إذا لم يكن الله قادراً على منعهم، وكان عاجزاً عن ردعهم، أما إذا اقتضت حكمته أن يجعل لهم قدرة على الفعل والترك، ويحذرهم، وينذرهم؛ ليستحق المطيع التشريف، والتكريم، ويستحق المجرم الإهانة، والتعذيب ولو أراد لقهرهم، وغلبهم فليس بمغالبة كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]، فعَرَّف نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه لا يريد الإكراه، والجبر، ولو أراد الفعل لوقع، دليله آخر الآية، وهو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل:٦١]، وقال: ﴿وَلاَ تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم:٤٢]، ﴿فَلاَ تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم:٤٧].

فهذه الآيات توضح وتبين لنا أنه لم يُغْلَب، وإنما اختار تأخيرَ الانتقام.

وقد بين أن الأفعال بمشيئتهم، وأنه ترك لهم الاختيار بقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف:٢٩]، وقوله: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ونحوهما.

وأما قوله: ﴿وَلَوْ شَاء اللَّهُ مَا أَشْرَكُواْ﴾ [الأنعام:١٠٧]، فالمراد به مشيئة الجبر دليله: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام:١٠٧].

وكذا كلما ورد في القرآن من ما يدل على أنه لو شاء ما فعلوا، فلا يلزم منه أن يشأ معصيتهم له؛ وذلك لئلا يلزم أن يكون القرآن متناقضاً، ولمخالفته لأدلة العقل، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

وقد صرح الله أنه قد وقع في ملكه مالا يريد فهل غُلِبَ؟ أو قُهِر؟ قال تعالى: ﴿وَاللّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، وأخبر أنه وقع فقال تعالى: ﴿فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ [الفجر:١٢]، ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، وقد وقع قال الله تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ﴾ [النحل:١١٢].

وقال: ﴿لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف:٣١]، وقد وقع، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان:٣١]، وقال: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ﴾ [الإسراء:٣١]، ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ﴾ [الإسراء:٣٣]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى﴾ [الإسراء:٣٢]، ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ﴾ [الإسراء:٣٥]، ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الإسراء:٣٤]، ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء:٣٤]، ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً﴾ [الإسراء:٣٧].

ثم قال بعد ذلك كله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨].

وقد وقع كلما أخبر أنه مكروه. بعضُه قد علمناه، وبعضُه قد أخبر الله تعالى أنه قد وقع.

فهل هذه مغالبة، ومقاهرة حين حصل ووقع في ملكه ما لا يريد؟!.

ولو تأملت في القرآن لعثرت على شيء كثير من هذا النوع،وانظر في الآيات التي سنوردها بعدُ التي تنص على مالا يرضاه، أو يرضى به وقد وقع خلاف ذلك .

[المخازي التي تلزم من القول برضاء الله بالمعاصي]

٣٤-لو كان يَرضى بفعل المجرمين فإ نَّ المجرمين لِمَا يَرضاه قد قَصَدوا
٣٥-أو كان ما عمل الإنسان من عمل فالفعل ليس له والفاعل الصَّمَدُ
٣٦-أو كان أجبرهم في كل ما عملوا وإن أساءوا وإن أخطوا وإن عَمِدُوا
٣٧-لصار ما أنْزَلَ الرَّحمنُ مَهْزَلَةً والكافرون بما أوحاه ما عَنِدُوا
٣٨-وأصبح الأنبياء بَعْثُهُمْ عبثاً والكفرُ بالله والإيمان يَتَّحِدُ

أي لو كان لا يقع في ملك الله إلا ما يرضاه فإن المجرمين قد أرضوا الله بما أجرموا؛ لأنَّه يرضى بالمعاصي، ويشاؤها.

ولأن الأفعال كلها من الله عندهم والله لا يفعل إلا ما يريد كما قال: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، وصارت الكتب التي أنزلها الله مهزلة، وبعث الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه صار عبثاً، ولا يقدر العاصي على فعل ما أمره به، ولا الانتهاء عما نهاه عنه، فصارت المعصية والطاعة كلتاهما طاعة.

والأمر والنهي كلاهما عبثاً؛ لأنَّه لا فائدة في أمر من لا يستطيع الفعل، ولا نهي من لا يقدر على الانتهاء، حاشا الله من هذه المسخرة.

وصار الأمر كمن يأمر المجانين والبهائم بكل ما أمر، وينهاهم عن كل ما نهى، ثم يعذبهم إن لم يأتمروا، ولم ينتهوا.

وصار أمره، وشأنه، وقبيحُ فعله، أعظمَ ممن يُطْلِع الحمير والكلاب، والسفلة في المناظر الجميلة الرفيعة، ويفرش لهم الحرير، والزلَّ، وأجمل الفرش وأغلاه، ويقدم لهم أشهى المأكولات، وأحسنها، ويضعُ أشراف القوم، وساداتهم بين روث الحمير، والزبالات، وبراز الآدميين؛ لأنَّ ذلك تعظيم من لا يستحق التعظيم، وإهانة من لا يستحق الإهانة.

فمثل هذا الفعل، وهذا العمل القبيح السخيف يتحاشا عنه سفلة الرجال، دع عنك أشرافهم، فكيف برب العزة، والجلال؟! الذي حاز جميع صفات الكرم، والكمال، الذي لا يضره شيء، ولا ينفعه، ولا يحتاج الحاجات، ولا يشتهي المشتهيات، ولا يستلذ بالمستلذات، والعالِم بأن مثل هذا من أقبح القبائح، وأرذل المسترذلات، وأنه يُنَقِّص من كماله، وعزته، وجلاله، وأنه ليس له لأي شيء حاجة من الحاجات، ولا يستلذ بأي مستلذٍ من المستلذات، وإنما يفعل ما تدعو إليه الحكمة والمصلحة، وهو أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين حاشا الله من هذه السخافة، ومن هذه الدناءة.

وإذا قلنا: إن أفعال العباد من الله، أو أن الله يرضى بمعاصي العاصين، أو أن الله أجبرهم عليها، أو قضاها، وقدرها عليهم قضاء حتم حتى أن العباد لا يستطيعون الترك، وأنها ليست باختيارهم فقد لزم أن ننسب إلى الله كل القبائح، والفضائح، والعيوب من القتل، والظلم، والكذب، وأيمان الفجور، وشهادة الزور، وقطع الطريق، وانتهاب الأموال، والسرق، والزنا، ونحو ذلك تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ولزم أن إرسال الرسل وإنزال الكتب مشتمل على أنواع من القبائح:

الأول: اللعب والعبث والهزؤ وذلك أن بعثة الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم من لدن آدم صلوات الله عليه نبيئاً بعد نبيء، ورسولاً بعد رسول إلى زمن نبيئنا محمد اللهم صل وسلم عليه وعلى آله يدعون العباد إلى طاعة الله، وينهونهم عن المعاصي، وإنزال الكتب كذلك، والعباد لا يستطيعون أن يطيعوا الله، ولا أن ينتهوا عن المعصية، في غاية من اللعب، والعبث.

كيف لو كانت دعوتهم إلى أن يكون العباد طوالاً، أو قصاراً، أو سوداً، أو بيضاً، أو نحو ذلك، والله هو الذي خلقهم طوالاً، وقصاراً، وسوداً، وبيضاً، أليس هذا في غاية من اللعب والعبث؟ وهذا مثله.

الثاني: أن نسبتها إليهم وهو الذي فعلها كذب وافتراء.

الثالث: أن تعذيبهم على المعصية وهو الذي فعلها فيهم من أعظم الظلم تعالى الله عن ذلك، وإثابة المطيعين، وتشريفهم، وإجلالهم على الطاعة، وهو الذي فعلها فيهم من أعظم القبح، والسخافة.

الرابع: أن الحكيم العليم لا يفعل الفعل إلا لغرض إما حاجة تدعوه إليه أو حكمة، والله ليس بمحتاج والحكمة لم تقض بتعذيب من لا ذنب له.

❁❁❁❁❁

كتاب النبوة

[الأنبياء ومعجزاتهم]

٣٩-والأنبيـــاء نـــدين الله خالقنـــا بــــأن بَعْـــثَهُمُ حـــقٌّ ونعتقـــدُ

٤٠-والمعجـزات دليـلٌ شـاهدٌ لهمـو فهـــي لنـــا سَـــندٌ حقًّـــا ومســـتندُ

هذا شروع في النبوءة فنحن نؤمن بنبوءة الأنبياء كلهم، لا نفرق بين أحد منهم، ونحن له مسلمون صلوات الله وسلامه عليهم وعلى آلهم الطاهرين.

وأدلّتنا على ذلك المعجزات التي يعجز عن الإتيان بمثلها كل البشر، ولكل نبيء معجزة.

وأعظم معجزات نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ القرآن الذي هو باقٍ إلى الآن، ولا يستطيع أحد أن ينكره؛ لأنَّه يتلى في الدول الإسلامية والكفرية، وقد تحدى الله به الجن والإنس فقال: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الأِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء:٨٨]، وقد مضت ألف وأربعمائة سنة وسبع وعشرون فلم يقدروا على أن يأتوا بمثله.

وله معجزات كثيرة مذكورة في كتب الأسلاف رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، إلا أنَّ هذه المعجزة لا يستطيع أحد أن ينكرها منها حنين الجذع، ومنها بقرة آل ذريح التي شهدت بنبوءته، ومنها الجمل الذي حاكم أهله عند رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومنها الذئب الذي شهد بنبوءته، وتسبيح الحصى في يده.

ومنها إخباره بالمغيبات، فكانت على ما أخبر، كإخباره بأن عماراً تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار، وإخباره بأن أمته تقتل ولده الحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بأرض كربلاء، ومنها إخباره بمقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، وأنها تُخضب لحيته من دم رأسه، وإخباره بقاتله فكان الأمر كما أخبر في هذا كله، وهي معجزات كثيرة، ومن أراد الاستيعاب فليطالع كتاب إثبات النبوءة للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وأما الأنبياء عليهم السلام فلهم معجزات كثيرة، منها ما قد عرفناه، ولم نعرف الكل، ولكنه يكفينا إخبار الله بهم في القرآن، وسرد أخبار بعضهم؛ لأنَّه قد ثبت أن هذا القرآن من الله فيجب التصديق بما فيه، ويكفينا الإيمان بهم جملةً في من لم يذكره الله باسمه: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة:١٣٦]، إلى أن قال: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيئُونَ مِنْ رَبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٦]، وكذا الملائكة يكفينا الإيمان بجملتهم في من لم نعرفه باسمه؛ لأنَّه يجب علينا الإيمان بكل ما في القرآن .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

[الإمامة]

٤١ -واستخلف المصطفى في الخلق عترته مع الكتاب ففي نهجيهما الرشدُ

٤٢ -وقال: من كنت مولاه فإن أخي أعني: عليًّا له مولى فيعتمد

٤٣ -ولم نرَ أبدًا نصًّا لغيرهم ولا دليلاً وإن راموه لم يجدوا

لا بد من إمام ينصبه الله تعالى لنا، ويبينه بعد النبيء صلى الله عليه وآله وسلم، وخليفة ينوب عنه لتنفيذ شريعته كلها لفصل القضاء، وليعطي كل ذي حقه حقه من المواريث وغيرها، ولينصف المظلوم، ويمنع الظالم عن ظلمه، وليقيم الحدود والقصاص والجهاد، ويؤمن السبل، ويحفظ بيضة الإسلام، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويسد الثغور، ويصلح العباد والبلاد؛ وإلا كان إهمالًا وإفسادًا، والله عدل حكيم، لا يجوز عليه ذلك، ولا يمكن أن يتركنا في تيه وعمى وحيرة.

فإذا عرفت هذا، فالاختيار فيه وله إلى الله تعالى؛ لوجوه:

الأول: هذا الذي قدمنا.

الثاني: أن الإمامة والولاية خلافة النبوة، والاختيار في النبوة إلى الله: ﴿اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام١٢٤]، ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج٧٥]، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف٣٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص٦٨]، فكذا الخلافة كما قال تعالى في داوود عليه السلام: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص٢٦].

الثالث: أن المقصود بذلك: تنفيذ الشريعة كما وصفنا، والله هو الذي يعلم من يصلح لذلك، وقد يختار غيره من لا يصلح؛ ولذلك قال في النبوءة: ﴿اللَّه أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾، ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾؛ ولا يخلو الاصطفاء والاختيار:

- إما أن يكون ليبلغهم أنفسهم.
- أو لينفذوا ما بلغهم.

والأول باطل؛ لأن التبليغ ليس لأناس مخصوصين؛ بل لجميع العباد، فثبت أن الاصطفاء للتنفيذ، فالمنفِّذ يحتاج إلى الاختيار، والإمام مُنفِّذ.

الوجه الرابع: أن النبوءة والخلافة يشتركان في الولاية والإمامة والملك، ولهذا قال تعالى في إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ [البقرة١٢٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾ الخ [المائدة٥٥]، وقال: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْـمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب٦]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً﴾ [البقرة٢٤٧]، وقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة٢٥١].

فإذا ثبت اشتراكهما في هذه الثلاثة، وهذه الثلاثة لا تثبت للأنبياء صلوات الله عليهم إلا بأمر الله واختياره، فكذلك الخلفاء لا يكونون خلفاء أئمة وولاة ملوكًا إلا بأمر الله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء وَتُعِزُّ مَن تَشَاء وَتُذِلُّ مَن تَشَاء﴾ [آل عمران٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاء وَجَعَلَكُم مُّلُوكاً﴾ [المائدة٢٠]، وقال: ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة١٠٢]، وليس ملك سليمان إلا النبوءة.

وقال في الإمامة: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة١٢٤]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص٥]، وهذا نصٌّ صريح في أنه الذي يختار الأئمة، وأنه الذي يجعل الإمام إمامًا.

وقال في الولاية: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْـمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة٥٥].

وقال في الخلافة: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص٢٦].

فثبت بهذه الآيات أن الاختيار في هذه الأربع إلى الله تعالى، وأنه الذي يجعل: الملك، والإمامة، والولاية، والخلافة، لمن يشاء، وأنه الذي يجعل: الإمام إمامًا، والملِك ملكًا، والولي وليًّا، والخليفة خليفةً؛ ولأن الإمام خليفة للنبيء صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولا يصح أن يكون خليفة ولم يستخلفه، كما أن الوكيل لا يكون وكيلًا بغير توكيل الموكِّل، وكذا النائب لا يكون نائبًا بدون استنابة، وهذا واضح.

ولأن الإمامة ولاية شرعية؛ لأن المتولي يدعي أنَّ له ولاية على الناس، وأنه يجب عليهم طاعته، فكيف تثبت له الولاية ولم يوله الله تعالى، ورسوله، فلا تثبت إلا ببرهان، كما قال الله: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَـذَا أَتقُولُونَ عَلَى اللّه مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [يونس٦٨]، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [النجم٢٣]، وإلا لزم صحة دعوى فرعون -لعنه الله- للربوبية لو كانت الدعاوى تثبت بغير براهين، ودعوى الملحدين قدم العالم.

ومنها: أنه لا يثبت لأحد ما يدعيه إلا ببرهان؛ ولهذا لم تثبت لله الإلهية إلا بالأدلة والبراهين، ولم تثبت للأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ النبوءة إلا بالمعجزات والبراهين!

فكيف تثبت لأحدٍ الإمامة بغير برهان؟! لأن معنى الإمامة: أنه متولٍّ علينا، وأنه خليفة رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وأنه يجب علينا طاعته، وهذا لا يمكن أن تكون له ولاية علينا ولم يوله الله، ولم يُؤَمِّرْهُ علينا، ولا نعترف لأحد بالولاية علينا إلا لله؛ لأنه الذي خلقنا ورزقنا وأنعم علينا بما لا نحصيه من النعم، فهو ربنا ومالكنا وولي أمرنا؛ فمن ولَّاه علينا، فله الولاية، ومن أَمَّرَهُ الله علينا، فله الإمارة، ولا يمكن أن يكون خليفةً لرسول الله ولم يستخلفْه.

وهكذا كل من ادعى مالًا أو أرضًا بغير برهان، فلا يثبت له، وكل دعوى بغير برهان فهي دعوى باطلة عاطلة، ولا يثبت بالاغتصاب لا مال ولا حق، لا عقلا ولا شرعا.

فصل

فإذا تقرر هذا -وهو أنه لا بد من إمام، وأن الاختيار فيه إلى الله- نظرنا إلى كتاب الله، وسنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فإذا هو قد جعل الخلفاء والأئمة في ذراري الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ اللَّه اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ﴾ [آل عمران٣٣-٣٤]، ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوءَةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت٢٧]، ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِيَ الظَّالِمِينَ﴾﴾ [البقرة١٢٤]، ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم٥-٦]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّه عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكاً﴾ [المائدة٢٠]، وهذا في بني إسرائيل.

وقال في بني إسرائيل -أيضًا-: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ [القصص٥]، فجعل النبوءة والإمامة في بني إسرائيل يعقوب بن إسحاق إلى زمن نبيئنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعليهم، هذه سنة الله في الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر٤٣]، فكيف بخاتمهم وسيدهم!

وقال سبحانه وتعالى في طالوت: ﴿قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللّه اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة٢٤٧]، فجعل العلة في إيتائه الملك: الاصطفاء، والبسطة في الجسم والعلم.

وقد اصطفى الله محمدًا وآل محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب٣٣]، فطهرهم من الضلال والأرجاس، وفضلهم على جميع الناس، وقال تعالى: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى٢٣]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة٢٢]، فلمَّا نفى الإيمان عمن يواد من حاد الله ورسوله، وأمر بمودة أهل بيته، علمنا أنهم منزهون عن محادة الله ورسوله، وأن الله اصطفاهم وطهرهم.

وقال النبيء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي))، فقد استخلفهم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولم يترك الناس في حيرة.

وهذا الحديث روته الأمة، وقد روي بألفاظ مختلفة متفقة في المعنى. وهو يدل على أن الإمامة، والخلافة، فيهم، من وجوه:

الأول: أن معنى ((تارك فيكم)): مخلف فيكم، والخلافة هي الإمامة.

الثاني: أنه قرنهم بالقرءان، وهو لا يجوز مخالفته، فكذلك هم؛ ولأنه حكم على المتمسك بهم بنفي الضلال، فيحكم على النقيض بنقيضه؛ ولقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ﴾ [يونس٣٢]. والولاية لتنفيذ ما جاء به، وأهل الضلال لا ينفذون ذلك.

الثالث: أن هذا الحديث والآيات المتقدمة، وما سيأتي، قد دلَّتْ على أن إجماعهم حجة، وهم قد أجمعوا على حصرها فيهم.

ولأن الله يقول: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ﴾ [يونس٣٥]، وإذا كانت الولاية في غيرهم كانوا تابعين غير متبوعين، والآية قد دلت على وجوب اتباعهم.

الرابع: أن الحديث ورد مورد الاستخلاف؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تكلم به في يوم الغدير، بعد قوله: ((يوشك أن أدعى فأجيب، فماذا أنتم قائلون؟)) فقالوا: نشهد أنك قد بلغت. فخلفهم في الأمة، ثم نصب عليًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلَـهَم وَأَوْلَاهُم.

وتكلم به أيضًا في حجة الوداع وفي مرض الوفاة، وهذه مقامات الاستخلاف.

والدليل الثاني: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى))، وهذا نصٌّ صريحٌ في ضلال من خالفهم، فكيف بمن تقدمهم؟!.

الدليل الثالث: إجماع الصحابة على استحقاقها بالقربى؛ لأن المهاجرين احتجوا على الأنصار بها، واستسلمت الأنصار إلا سعد بن عبادة، وقد مات، وصح الإجماع بعد موته. وبنو هاشم قالوا بالموجب واستدلوا على المهاجرين بها.

ولأن الله جعل العلة في استحقاق الملك: العلم والاصطفاء، وهم أعلم الناس وقد اصطفاهم.

ولقول النبيء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((من أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله في أرضه ..))(١) الخ، فجعل الذرية شرطا في استحقاقها؛ ولقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((من سمع واعيتنا أهل البيت)) وفي بعض الروايات: ((داعيتنا فلم يجبها، كبَّهُ الله على وجهه -أو: على منخريه- في نار جهنم(٢)))؛ ولقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((سيكون من بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الأخيار من أهل بيتي إذا أدركتهم، يا علي، فاقتلهم..))(٣) الخ، فقد أمر بقتلهم لتركهم الجهاد مع الأخيار من أهل البيت.

ولأن الأمة قد أجمعت على صحتها فيهم، ولم يقم دليل عل صحتها في غيرهم، وليس للإمامية دليل على حصرها في اثني عشر منهم؛ بل قام الدليل على بطلانه؛ لأن الأمة تكون مهملة بعد موت الحسن العسكري لأكثر من ألف عام! وإلى متى؟! وهو خلاف الحكمة والقصد في مشروعية الإمامة!

وحديث: ((الأئمة من قريش)) ليس لهم فيه دلالة؛ لأن «مِنْ» للتبعيض، ولم يقل: «في كل»؛ وقد بيَّنَ البعضيةَ أميرُ المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ بقوله: (في هذا البطن من هاشم..)(٤) الخ، وحصْرُ أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ لها فيهم دليل -أيضًا-؛ لأنه حجة

(١)- الإمام الهادي إلى الحق عَلَيْهِ السَّلَامُ في الأحكام ٢/ ٣٧٧.

(٢)- ممن رواه من آل محمد (ع): الإمام الهادي (ع) في المجموعة الفاخرة [٩٢]، والإمام المؤيد بالله (ع) في شرح التجريد [٦/ ٤٨٤] وقال: رواه الطحاوي، والإمام أحمد بن سليمان (ع) في أصول الأحكام [٢/ ١٤١٢] رقم (٢٥٨١)، والإمام المنصور بالله (ع) في الشافي [٤/ ١٩١]، والأمير الحسين (ع) في الشفاء [٣/ ٤١٢]، وغيرهم.
وممن رواه من العامة: الصدوق في أماليه [١/ ٢٠٠] موقوفا على الحسين السبط، وكذا لمجلسي في بحار الأنوار [ج٦٥/ ٦١] رقم (١١٣)، والشيخ المفيد في الإرشاد [٢/ ٨٢] والطوسي في اختيار معرفة الرجال [١/ ٣٣١].

(٣)- رواه أبو العباس الحسني (ع) في المصابيح [١٩٩]، برواية الإمام الهادي (ع) عن أبيه عن جده، ورواه صاحب المحيط بالإمامة [٥٣] بروايتها.

(٤)- نهج البلاغة الخطب (١٤٤).

يجب إتباعه بالأدلة المستوفاة في مواضعها كما في «شرح غاية السؤل».

ويضعف هذا الحديث: أنه لم يحتج به أحد من الصحابة في محاوراتهم ومنازعاتهم أيام الخلفاء من أيام السقيفة إلى أيام الشورى.

إذا تقرر هذا، فأولهم وسيدهم وأعلمهم ووالدهم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب سلام الله عليه، وقد وردت فيه نصوص وبراهين خاصة تدل على إمامته؛ منها:

حديث الغدير(١): فإنه لما أمر الناس بالاجتماع وخطبهم، ثم قال: ((يوشك أن أدعى فأجيب))؛ أي: أنه قد قرب أجله، ثم حثَّهم على الثقلين، وحذرهم من ظلم عترته، ورغَّبهم في توليهم، وقال إنه سيسألهم عنهم وعن الكتاب حين يردون عليه الحوض؛ وهو يؤيد حديث الرايات الثلاث الذي أخبر فيه أنه سيرد عليه ثلاث رايات يوم القيامة، فيسألهم عن الثقلين، ثم قال: ((ألست أولى بكم من أنفسكم؟)) قالوا: بلى، يا رسول الله، ثم قال: ((من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله))، وهذا لا شك ولا ريب في أن المراد به: ملك التصرف، وهو الإمامة؛ لأنه لا يكون لقوله: ((ألست أولى بكم من أنفسكم؟)) فائدة إن لم يكن المراد به

---

(١)- خبر الغدير متواتر روته طوائف الأمة: فأما أهل البيت (ع) فإجماعهم عليه ظاهر مشهور، ومؤلفاتهم ترويه وتحتج به، وكذلك شيعتهم (رض)؛ قال الإمام الحجة مجد الدين المؤيدي (ع) في لوامع الأنوار ط٣/ ١/ ٧٤: «وخبر الموالاة معلوم من ضرورة الدين، متواتر عند علماء المسلمين، فمنكره من الجاحدين. أما آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم فلا كلام في إجماعهم عليه. قال الإمام الحجة، المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع)، في الشافي: هذا حديث الغدير ظهر ظهور الشمس، واشتهر اشتهار الصلوات الخمس. اهـ. وانظر فيه التخريج من ص٧٤-٩٤.

وممن رواه من العامة: ابن ماجه في سننه [١/ ٤٥] رقم (١٢١)، وأحمد ابن حنبل في الفضائل [٢/ ٥٩٦] رقم (١٠١٦)، والنسائي في سننه [٧/ ٤٣٩] رقم (٨٤١٩)، وابن حبان في صحيحه [١٥/ ٣٧٦] رقم (٦٩٣١)، والطبراني في الكبير [٥/ ١٧٠] رقم (٤٩٨٣)، والحاكم في المستدرك [٣/ ٦١٤] رقم (٦٢٧٢)، وغيرهم كثير، وتتبعُ رواياته وطرقه يستوعب المجلدات الكبار، قال عنه الذهبي ما لفظه: «رأيت شطره فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك» [سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٧٧] ترجمة رقم (١٧٥)، وقال أيضًا: ومتنه فمتواتر. [سير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٣٣] ترجمة رقم (١٢٥٧)، بل وأفرد له مؤلفًا سماه: طرق خبر من كنت مولاه فعليٌّ مولاه. وعده السيوطي من المتواترات، ورواه الطبري من خمس وسبعين طريقا، وأفرد له كتابًا اسمه: «الولاية».

ملك التصرف؛ ولأن المقام مقام استخلاف، لقوله في أول الخطبة: ((يوشك أن أدعى فأجيب))؛ أي: أموت؛ ولأن المتبادر إلى الذهن من لفظ: ((مولى)) وولي: ملك التصرف، ولا ينصرف إلى غيره مما يستعمل فيه غير ملك التصرف إلا بقرينة.

ومن الأدلة على إمامته: [حديث المنزلة: وهو] قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيء بعدي[1])).

ووجه دلالته على إمامته: أن هذا الحديث يدل على أنه لو كان بعده نبيءٌ لكان نبيئًا، وأنها بلغت مرتبته إلى استحقاق النبوءة، لو لم يمنع منها مانع، وأنه يستحق جميع منازل هارون عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد كان نبيئا، فاستثنى النبوءة للمانع، ومن جملة منازله: أنه خليفة موسى على قومه عند غيبته؛ لقوله تعالى: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ﴾ [الأعراف١٤٢].

ويؤيد هذا: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يولِّ عليه أحداً طيلة حياته، وأنه إذا كان في غزوة أو سرية جعله وليهم، إن لم يكن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ معهم، وأنه في غزوة تبوك ولاه على المدينة، وقال: ((إنها لا تصلح إلا بي أو بك))، وهذه شبيهة باستخلاف موسى لهارون في قومه حين تخلف عنهم.

---

(١)- خبر المنزلة من الأخبار المتوترة في أمير المؤمنين عند جميع المسلمين، وهو محل إجماع عند أهل البيت (ع)، يروونه ويحتجون به، وكذلك شيعتهم (رض).

وممن رواه من العامة: البخاري في صحيحه: [٥/ ١٩] رقم (٣٧٠٦)، وفي [٦/ ٣] رقم (٤٤١٦). ومسلم في صحيحه: [٤/ ١٨٧٠] رقم [٣٠ - (٢٤٠٤)]. والترمذي في سننه: [٥/ ٦٣٨] رقم (٣٧٢٤)، وصححه الألباني، وفي [٥/ ٦٤٠] رقم (٣٧٣٠)، وصححه الألباني لغيره، وفي: [٥/ ٦٤١] رقم (٣٧٣١)، وصححه الألباني. وابن ماجه في سننه: [١/ ٤٢] رقم (١١٥)، وصححه الألباني، وفي: [١/ ٤٥] رقم (١٢١)، وصححه الألباني. ومعمر بن راشد في جامعه: [١١/ ٢٢٦] رقم (٢٠٣٩٠). وابن أبي حاتم في تفسيره: [٦/ ١٨٦٥] رقم (١٠٢٠٧) تفسير التوبة آية (٩٥). وعبد الرزاق في مصنفه: [٥/ ٤٠٥] رقم (٩٧٤٥). والحميدي في مسنده: [١/ ١٨٩] رقم (٧١). وابن الجعد في مسنده: [١/ ٣٠١] رقم (٢٠٤٠). وابن أبي شيبة في مصنفه: [٦/ ٣٦٦] رقم (٣٢٠٧٤)، و(٣٢٠٧٦)، و(٣٢٠٧٧). وابن راهويه في مسنده: [٥/ ٣٦] رقم (٢١٣٩). وابن حنبل في فضائل الصحابة: [٢/ ٥٦٦] رقم (٩٥٤)، و(٩٥٦). وابن أبي عاصم في السنة: [٢/ ٥٦٥] رقم (١١٨٨). والبزار في البحر الزخار: [٣/ ٢٧٨] رقم (١٠٦٨). والنسائي في السنن الكبرى: [٧/ ٣٠٧] رقم (٨٠٨٢). و(٨٠٨٧). وأبو يعلى في مسنده: [١/ ٢٨٥] رقم (٣٤٤). وابن حبان في صحيحه: [١٥/ ١٥] رقم (٦٦٤٣). والطبراني في الكبير: [١/ ١٤٦] رقم (٣٢٨). والحاكم في مستدركه: [٣/ ١١٧] رقم (٣٢٩٤) وقال: صحيح الإسناد، وفي: [٣/ ١١٧] رقم (٤٥٧٥)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، وفي: [٣/ ١٤٣] رقم (٤٦٥٢)، وقال: حديث صحيح الإسناد، وصححه الذهبي. وغيرهم.

ويؤيد أنه يريد استغراق جميع منازل هارون:

أن جبريل عليه السلام سمّى أولاد علي عليه السلام بأسماء أولاد هارون: شَبَّر، وشَبِير، ومُشَبِّر، ومعناها في اللغة العربية: الحسن والحسين، والـمُحَسِّن.

وأن الله أغلق أبواب الصحابة رضي الله عنهم إلى مسجده إلا باب علي[١] عليه السلام؛ فله أن يدخل منه المسجد هو وولداه عليهم السلام، ولو كان بهم جنابة، وهارون كذلك عليه السلام، وعمر النبيء صلى الله عليه وآله وسلم وعمر علي عليه السلام سواء، كل واحد تعمر ثلاثا وستين سنة.

وهذان الحديثان رواهما الجم الغفير من أهل السنة والشيعة.

واعلم، أنه لم يصح عن النبيء صلى الله عليه وآله وسلم من كلِّ ما رُوِيَ- حديثٌ مثل صحة حديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث الثقلين، والسفينة، وحديث الكساء، وآية المودة[٢]، والمباهلة[٣].

---

(١)- ممن روى حديث سد الأبواب من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام أبو طالب في الأمالي ص١١٢ رقم(٧٠)، والمنصور بالله في الشافي ٣/ ١٦٧-٧٨٢ مع التخريج الوافي. [انظر تخريج لوامع الأنوار ط٣/ ١/ ٢٤٠] والكوفي في المناقب ٢/ ٤٥٧ رقم(٩٥١).
وممن رواه من العامة: ابن المغازلي في المناقب ص١٦٧ رقم(٣٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٦٥ كتاب النكاح، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ١٤١،[انظر تخريج لوامع الأنوار ط٣/ ١/ ٢٤٠-٢٤١]. والترمذي في سننه ٥/ ٦٤١ رقم(٣٧٣٢) وصححه الألباني، وأحمد في مسنده ٣٢/ ٤١ رقم(١٩٢٨٧)، والنسائي في السنن الكبرى ٧/ ٤٢٣ رقم(٨٣٦٩)، والحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٥ رقم(٤٦٣١) وصححه الذهبي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٩/ ١٨٩ رقم(٣٥٦١)، وغيرهم.

(٢)- آية المودة هي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى٢٣]، التي لما نزلت قالوا: من قرابتك الذين علينا مودتهم؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((علي وفاطمة وابناهما))، وممن رواه من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام أبو طالب في الأمالي ص١١٣ رقم(٢٥)، المرشد بالله في الأمالي الخميسية [١/ ١٤٨]، وفي تخريج الشافي ١/ ٢٥٦، والكوفي في المناقب ١/ ١٣١ رقم(٧٢)، والحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل تحت أرقام(٨٢٢-٨٢٨)، [انظر تخريج لوامع الأنوار ط٣/ ١/ ١٧٤-١٧٥].
وممن رواه من العامة: الطبراني في الكبير [٣/ ٤٧] رقم (٢٦٤١)، وابن حجر العسقلاني في تخريج أحاديث الكشاف تفسير آية المودة [٤/ ٢١٣]، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان إحياء التراث تحقيق عاشور [٨/ ٣١٠]، وأحمد في مسنده [٣/ ٤٦٨] رقم (٢٠٢٤)، وابن المغازلي في المناقبه [١/ ٣٧٤] رقم (٣٥٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره [١٠/ ٣٢٧٦] رقم (١٨٤٧٣)، والحاكم في المستدرك [٣/ ١٨٨] رقم (٤٨٠٢) خطبة الحسن بعد وفاة أمير المؤمنين (ع)، وفي تفسير البغوي [٤/ ١٤٣] تفسير الآية، وفي الكشاف [٤/ ٢١٩] في تفسير الآية، وغيرهم.

(٣)- آية المباهلة هي قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا
=

وعلى الجملة، إنه لم يصح عنه مثلما قد صح في أهل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، من الروايات كلها.

ومن الأدلة على إمامته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة٥٥]، نزلت في علي بن أبي طالب حين زكّى بخاتمه وهو راكع(١)، وهذا مثل حديث الغدير، واقتران ولايته بولاية الله ورسوله يؤكد أن المراد به: ملك التصرف.

وفي هذه الآية حصر الولاية وقصرها عليه بعد الرسول، ففيها دلالة على امتناعها وعدم صحتها في غيره وإثباتها له.

وَأَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران ٦١]، التي لما نزلت دعا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عليًّا وفاطمة وحسناً وحسيناً، وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي))، وممن رواه من أهل البيت (ع) وشيعتهم (ض): الإمام زيد بن علي في: مجموع كتبه ورسائله: كتاب تثبيت الوصية [٢٠٨-٢٠٩]. والإمام الهادي في: مجموعه [٥٤]، والإمام المرشد بالله في: الأمالي الاثنينية [٥٠٤] رقم (٦٦٢) عن جابر عن أبي جعفر [الباقر عليه السلام]، والإمام المنصور بالله في: الشافي [٢/ ٣٣٦]، والحاكم الجشمي في: تنبيه الغافلين [٤٤-٤٥]، والحاكم الحسكاني في: شواهد التنزيل [١/ ١٢٠]، والشهيد حميد في: الحدائق الوردية [٦٢]، وغيرهم.

وممن رواه من العامة: مسلم في: صحيحه [٤/ ١٨٧١] رقم [(٣٢-٢٤٠٤)]، والترمذي في: سننه [٥/ ٢٢٥] رقم (٢٩٩٩)، وأحمد في: مسنده [٣/ ١٦٠] رقم (١٦٠٨)، والحاكم في: المستدرك [٢/ ٦٤٩] رقم (٤١٥٧)، والبيهقي في: السنن الكبرى [٧/ ١٠١] رقم (١٣٣٩٢)، وغيرهم.

(١)- هذه آية الولاية التي نزلت في أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد روى ذلك الخاصة والعامة: فأما آل البيت (ع)، وشيعتهم (رض): فذلك معروف مشتهر بينهم، قال الإمام الحجة مجد الدين المؤيدي (ع) في التحف شرح الزلف ما لفظه: «أجمع آل الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على نزولها في الوصي عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال الإمام الأعظم الهادي إلى الحق الأقوم عَلَيْهِ السَّلَامُ في الأحكام في سياق الآية: فكان ذلك أمير المؤمنين دون جميع المسلمين. وقال الإمام أبو طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ في زيادات شرح الأصول: ومنها النقل المتواتر القاطع للعذر أن الآية نزلت في أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ. وقال الإمام أحمد بن سليمان عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ولم يختلف الصحابة والتابعون أنه المراد بهذه الآية. وحكى الإمام المنصور بالله عَلَيْهِ السَّلَامُ إجماع أهل النقل على أن المراد بها الوصي. وحكى إجماع أهل البيت على ذلك الإمام الحسن بن بدر الدين، والأمير الحسين، والأمير صلاح بن الإمام إبراهيم بن تاج الدين، والإمام القاسم بن محمد عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وغيرهم كثير.

وممن رواه من العامة: الطبري في تفسيره: [١٠/ ٤٢٦] رقم (١٢٢١٣)، و(١٢٢١٤). وابن أبي حاتم في تفسيره: [٤/ ١١٦٢] رقم (٦٥٤٩)، و(٦٥٥١). والثعلبي في تفسيره: [٤/ ٨٠]. والبغوي في تفسيره: [٢/ ٦٣] رقم (٨٠٨). والزمخشري في تفسيره الكشاف: [١/ ٦٤٩]. والرازي في مفاتيح الغيب: [١٢/ ٣٨٣]. وابن كثير في تفسيره: [٣/ ١٢٦]، والطبراني في الأوسط: [٦/ ٢١٨] رقم (٦٢٣٢)، وفي الكبير: [١/ ٣٢٠] رقم (٩٥٥). وابن المغازلي في المناقب: [١/ ٣٧٧] رقم (٣٥٤)، و(٣٥٥)، و(٣٥٦)، و(٣٥٧)، و(٣٥٨). والخلعي في الفوائد: [٢/ ١٠] رقم (٦٣٨). وابن الأثير أبو السعادات في جامع الأصول: [٨/ ٦٦٤] رقم (٦٥١٥).

ومن الأدلة: قوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ﴾ [يونس٣٥]؛ وهو الهادي إلىٰ الحق؛ لقوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((علي مع الحق، والحق مع علي[1]))، و((علي مع القرآن، والقرآن مع علي[2])).

(١)- أحاديث: ((علي مع الحق))، و((علىٰ الحق))، وغير ذلك، قد رويت بألفاظ مختلفة فلفظ: ((عليٌّ مع الحق والحق مع علي)): رواه من آل محمد (ع) وشيعتهم (رض): الإمام الهادي في مجموعه [٥٣]، الإمام أبو طالب في الأمالي [٩٣] رقم (٥٠). والأمير الحسين في الشفاء [٢/ ١٦٧]. والإمام المنصور بالله في الشافي [٣/ ٤٢٧] برواية أمالي أبي طالب. والكوفي في المناقب [١/ ٤٢١] رقم (٣٣٠). والحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين [٨٥]. ومن العامة: الطليحي التيميي (قوام السنة) [١/ ٢٩٧] رقم (١٣١). والهيثمي في كشف الأستار [٤/ ٩٧] رقم (٣٢٨٢)، وابن المغازلي في المناقب [١/ ١٧٠] رقم (١٥٥). ولفظ: ((اللهم أدر الحق معه حيث دار)): رواه من آل محمد (ع) وشيعتهم (رض): الإمام أحمد بن سليمان في حقائق المعرفة [٤٤٥]. والحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين [٨٤]. ومن العامة: الترمذي في سننه [٥/ ٦٣٣] رقم (٣٧١٤). والبزار في مسنده [٣/ ٥١] رقم (٨٠٦). والحاكم في المستدرك [٣/ ١٣٤] رقم (٤٦٢٩)، وقال: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ. والرازي في مفاتيح الغيب [١/ ١٨٠] ناقلا عن البيهقي القول بحجية أمير المؤمنين في مسألة الجهر بالبسملة قوله: «وَأَمَّا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ يَجْهَرُ بِالتَّسْمِيَةِ فَقَدْ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ، وَمَنِ اقْتَدَىٰ فِي دِينِهِ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَدِ اهْتَدَىٰ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ دَارَ))».

(٢)-ممن روىٰ هذا الحديث من آل محمد (ع) وشيعتهم (رض): الإمام الناصر عن أم سلمة، ذكره في اللوامع ط٣ [١/ ٢٩٣]. الإمام أبو طالب في الأمالي [٥٣] رقم (٥٠) عن أم سلمة. والإمام الحسن في أنوار اليقين [١/ ٩٤] عن أم سلمة. والسيد حميدان في مجموعه [١٥١] وعلي بن الحسين صاحب المحيط، ذكره في اللوامع ط٣ [١/ ٢٩٣]. الحاكم الجشمي في تنبيه الغافلين [٨٣] والكوفي في المناقب [٢/ ٦١٦] بلفظ: ((لا يزال الدين مع علي وعلي معه حتىٰ يردا علي الحوض)) عن أنس. ومن العامة: الطبراني في الأوسط [٥/ ١٣٥] رقم (٤٨٨٠)، عن ثابت مولىٰ أبي ذر عن أم سلمة، وفي الصغير [٢/ ٢٨] رقم (٧٢٠). والحاكم في المستدرك [٣/ ١٣٤] رقم (٤٦٢٨) عن أبي ثابت مولىٰ أبي ذر عن أم سلمة، وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. والمناوي في التيسير [١٤٦] عن الطبراني في الأوسط والحاكم عن أم سلمة. والهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ١٣٤] رقم (١٤٧٦٧) عن أم سلمة. وابن حجر في إتحاف المهرة [١١/ ٤١٠] رقم (١٤٣١٧) عن الحاكم. والسيوطي في الفتح الكبير [٢/ ٢٣٠] رقم (٧٨٦٧) برواية الطبراني والحاكم. والهندي في كنز العمال [١١/٦٠٣] رقم (٣٢٩١٢) برواية الطبراني والحاكم. والحوت الشافعي في أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب [١/ ١٨٥] رقم (٨٩٨). والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب [٣/ ٢٣٠] رقم (٤٦٧٨) عن أم سلمة. والقندوزي في ينابيع المودة [١/ ٨٨] عن أم سلمة برواية الطبراني في الأوسط والصغير، وعنها أخرىٰ برواية =

ومن الأدلة أيضًا قوله هو: إنه الإمام؛ لأنه حجة.

ومن الأدلة أيضًا إجماع أهل البيت على أنه الإمام بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولا تنسَ أن المقصود بالولاية التنفيذ لما جاء به الله، ورسوله، فهل يصلح لهذا: الذي يصيب ولا يخطئ، أم الذي يخطئ ويصيب؛ مع أنها قد اجتمعت فيه كل الفضائل التي تؤهله لها دون غيره.

ولم يقم دليل ولا برهان على ثبوتها أو صحتها لغيره في زمانه، ولا لغير الحسنين وأولادهما بعده، ثم هي بعده لولده الحسن، ثم الحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ لحديث الثقلين، وحديث السفينة، وحديث الكساء، ولإجماع أهل البيت على ذلك، وللأحاديث الكثيرة التي وردت فيهما خصوصًا، وفيهم وفي أهل البيت عمومًا.

❁❁❁❁❁

صاحب فرائد السمطين، وبرواية الخوارزمي صاحب فضائل أهل البيت والزمخشري في ربيع الأبرار، وعن ابن عباس برواية فرائد السمطين.

الوعد والوعيد

٤٤-ووعده والوعيد لـيس يُخلفـهُ والكـذْبُ للعـاجز المـرذول مُعْتَمَـدُ

قد قررنا وأثبتنا فيما سبق أن الله غني ليس بمحتاج، وأنه منزه عن القبائح؛ لأنَّه عالم بقبحها، واستغنائه عنها.

[بحث في قبح الكذب وتنزيه الله عنه]

والكذب من جملة القبائح المذمومة الذي لا يستخدمه إلا السفلة الضعفاء، ليتوصلوا به إلى نيل أغراضهم.

والشرفاء ينزهون أنفسهم عنه -وإن دعتهم الحاجة إليه- فكيف بمن ليس له أي حاجة، ولو يريد طاعة العبيد على أي حال لم يحتج إلى هذه الوسيلة الرذيلة التي لا يستخدمها إلا السفلة، الضعفاء العاجزون.

كيف ولا تنفعه طاعتهم، ولا تضره معصيتهم.

ولما أراد الله انتشار الذراري، والحيوانات في العالم على كل حال اتخذ وسيلة عجيبة تدل على حكمةٍ، وقدرة بلغتا مبلغاً عظيماً.

فانظر إلى هذه الوسيلة التي بلغ بها مراده وهي أنه جعل للذكر داعياً إلى الأنثى، وللأنثى داعياً إلى الذكر، داعياً عظيماً يتحملون معه المشاق العظيمة، ويعانون من أجله المتاعب الكبرى.

وهو يقدر أيضاً بغير هذه الوسيلة كما خلق آدم من تراب.

لكن لحكمةٍ اقتضاها علمه. منها: تبيين حقارة هذه الدنيا الدنيئة، فلو أراد ذلك لجعل للعباد داعياً قوياً إلى طاعته كهذا الداعي.

ولا يحتاج إلى الكذب المذموم، لكن الحكمة اقتضت اختبارهم؛ ليكون الشاكر المطيع الصابر أهلاً للتشريف، والتعظيم، والإكرام، وليستحق العاصي الكافرُ لنعم الله الإهانةَ، والتعذيبَ بعد الإعذار، والإنذار، والتمهيل.

[الأدلة على صدق الوعيد]

وقد أكّد الشرع ذلك، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لاَ تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ۝٢٨مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ۝٢٩﴾ [ق]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ [فاطر:٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ۝٧١ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ۝٧٢﴾ [الزمر]، ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلاَ أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلاَ يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلا نَصِيراً﴾ [النساء:١٢٣]، ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم:٤٧]، فهذه الآيات نص ودليل على أن الله لا يخلف وعده ووعيده، وقد ورد في القرآن كثير من الآيات تدل على خلود العاصين في نار جهنم، سواء كانوا كفاراً، أم فساقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء:١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ۝١٤ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ۝١٥ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ۝١٦﴾ [الانفطار]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس:٢٧]. فهذه الآيات تدل أيضاً على بطلان مذاهب أهل الإرجاء في الخروج من النار لأهل الكبائر من هذه الأمة.

[الرد على دعوى أن دلالة العموم على كل فرد من أفراده ظَنِّيَّة]

هذا، ومما قد يحتج به بعض المرجئة أن دلالة العموم على كل فرد من أفراده ظنية فلا يقطع بالخلود لأهل الكبائر.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذه دعوى لا دليل عليها؛ لأنَّ الله خاطبنا بكلام العرب، وقد وضعت العرب للعموم صيغاً، وللأفراد صيغاً، لتدل كل صيغة على ما وضعت له.

فدلالة العموم على ما وضع له كدلالة الخصوص على ما وضع له سواءً سوى، فإذا استعملت ألفاظ العموم فدلالتها على كل الأفراد كدلالة اللفظ الموضوع لفرد على ذلك الفرد.

ووضعوا أيضاً للتخصيص ألفاظاً لإخراج من لم يرد دخوله في ذلك العموم، وتبقية من يراد كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ① إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ② إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ③﴾ [العصر].

فحكم بخسران كل إنسان إلا من استثناهم، ولولا أنَّ كل إنسان داخل لم يحتج إلى الاستثناء.

الوجه الثاني: أن كل إنسان عاقل مكلف بالشرعيات مع الاستطاعة قطعاً، وإنكاره كفر، ولم يرسل الله إلى كل فرد رسولاً خاصاً، و لم يخص كل فرد باسمه، وإنما دخلوا في عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ [الأعراف:١٥٨]، والمعلوم أن كل بالغ عاقل تجب عليه الصلاة، وكل من يحصل معه النصاب، وشروط الزكاة تجب عليه الزكاة. وكذا الصيام، والحج، وكل الشرعيات، وإنما دخلوا في عموم ﴿أَقِيمُواْ الصَّلاةَ﴾ و ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:١٠٣]، ﴿وَلِلّه عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران:٩٧]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣]، ونحوها.

وكذا أدلة وجوب التوحيد، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، وسائر الواجبات.

وكذا تحريم الزنا، والقتل، والسرق، وقطع الطريق، وتحريم الأمهات، والبنات، و الأخوات، وأمهات الزوجات، إنما هي عمومات.

وكذا سائر المحرمات، كالربا، وأكل مال اليتيم، وشرب الخمر، وغيرها فلا يدخل كُلُّ فرد يقيناً، وكذا لا تثبت التوبة لكل فرد، ولا دخول الجنة لكل فرد من المؤمنين يقيناً.

وكذا ما فرض الله للابن والبنات، والزوج، والزوجة، والإخوة، والأخوات، والأب، والأم، من الميراث، وهذا تلاعب بالدين، وهدم للشرائع، وخلاف إجماع المسلمين من أولهم إلى آخرهم، وخلاف ما علم من دين الأنبياء عليهم السلام ضرورة.

وخلاف ما علم من الدين ضرورة كفر.

وسواءً بعد التخصيص أو قبله، بل التخصيص دليل على إرادة استيعاب العموم، وأنه لولا إخراج من أخرج بالتخصيص لدخلوا فيدل على استيعاب من لم يخصص.

[شبهة وجوابها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾]

فإن قيل: فما تقولون في قول الله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ۝١٠٥ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوْاْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ۝١٠٦ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ۝١٠٧﴾ [هود].

قيل له: إن الله قسَّم أهل البعث قسمين فقال: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ثم قال: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود:١٠٨]، فلما قال: غير مجذوذ، وقد أجمعت الأمة على خلود أهل الجنة علمنا أنه استثنى المدَّة الواقعة قبل الدخول؛ لأنَّ الاستثناء في القسمين مستوٍ، ولأن الآيات المتقدمة مصرحة بالخلود، وعدم الخروج.

فإن قيل: إن الاستثناء لأهل الكبائر غير الكفار كما يقوله بعض المرجئة.

قيل له: لو قال: (إلا من شاء) كان هذا محتملاً، لكنه استثنى بعض المدة المحكوم بها للكل المؤمنين، والكفار، والفساق.

ولتنافيها مع الأدلة المتقدمة سيما قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ۝٨٠ بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيـئَاتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ۝٨١﴾ [البقرة]، فإنه رد على من قال أياماً معدودة،

وأوجب الخلود على من كسب سيئة أي سيئة، وكذلك قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [آل عمران:٢٤]، فحكم بأن هذا غرور، وأنه الذي جرأهم على المعاصي، وأنه افتراء.

مع أنه ليس ثَمَّ احتمال إلا لو قال: إلا من نشاء. والمحتمل لا يحتج به أيضاً، فكيف وقد صادم الأدلة القاضية بخلود الفساق.

[بحث في آية المشيئة: إنّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ بهِ...]

فإن قيل: فما تقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّه لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:١١٦].

قيل له: المشيئة في حق الله مجاز، وإنما هي عبارة عن من علم الله أن الحكمة في أن يغفر لهم، وقد أخبر الله في آيات أخرى بمن يغفر لهم.

فإن قيل: لا بد أن يكون بين الشرك، وبين ما دونه فارق.

قيل له: الشرك لا يغفر مطلقاً، ولو خطأً إلا بالتوبة، وما دونه يغفر إذا كان خطأً، ألا ترى أن من تزوج بامرأة في عدتها خطأً، أو أدخل عليه غير امرأته خطأً، أو شرب خمراً، أو تزوج بامرأة المفقود، أو صلى إلى غير القبلة كل ذلك خطأً فإنه غير مؤاخذ، ولا يغفر له إذا أشرك خطأً، ولا يمكن أن يعارض بها الآيات المتقدمة الصريحة في دخول أهل الكبائر وخلودهم.

ولأنه يكون إغراءً بفعل القبيح، والله لا يفعله.

أو نقول: إن المعاصي الكبائر كلها شرك لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس:٦٠]، ولم يعبدوه وإنما أطاعوه فسماها عبادة.

وقد سمى الرياء شركاً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف:١١٠]، وأقل أحوالها أن تكون من المتشابه والآيات الأولى محكمات؛ لأنها صريحات.

ويؤيد هذا -أعني أن الكبائر شرك- أن آية المشيئة بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾..الخ الآية[النساء:١١٥]، ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء:١١٦].

نعم، وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَرْضَوْاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ اللّه لاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٩٦]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾ [النساء:١٤٨]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١].

فشرط في محبته لهم الإتباع ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢].

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان:١٨]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧].

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨]، بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم﴾ [الإسراء:٣١]، ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى﴾ [الإسراء:٣٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ﴾ [الإسراء:٣٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ﴾ [الإسراء:٣٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، وقوله: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، ثم قال بعدُ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء:٣٨].

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللّه لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا﴾ [النساء:٣٦]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ولَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ﴾ [النساء:١٨]، وجه دلالة هذه الآية أنه نفى عن الذين يعملون السيئات قبولها، يعني أنه لا يغفر لهم؛ لأنَّ القبول هو المغفرة، فكيف بغير التوبة.

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران:٥٧]، وكذا قوله: ﴿تَرَى كَثِيراً مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة:٨٠].

وكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء:٩٣]، والغضب ينافي المشيئة، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ

يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٩٠]، وكذا قوله: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:٢٧٦]، وهذه في الربا، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج:٣٨]، و ﴿وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف:٣١]، ﴿إِنَّ اللَّه لاَ يُحِبُّ الخَائِنِينَ﴾ [الأنفال:٥٨]، ﴿إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ [النحل:٢٣]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص:٧٦]، ﴿وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص:٧٧]، ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ﴾[آل عمران:١٦٢]، ﴿فَإِن تَرْضَوْاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّه لاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٩٦].

فقد عدد في الآيات كثيراً من الكبائر مخبراً أنه لا يحبها، ولا يحب فاعليها، فهي وفاعلوها خارجون عن المشيئة.

وبعضها عامة كالفاسقين، والظالمين، والمفسدين.

وبعضها خاصة كالمسرفين، والخائنين، والمستكبرين، والمعتدين، وفاعل الربا، والفرحين، والمختال.

فالفاسق عام لكل عاص، وكذا الظالم والمفسد.

وشرط في محبة الله إتباع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، والعاصي مخالفٌ.

وكذا الروايات في الذين يطردون عن الحوض؛ لأنهم غيروا، وكذا الذين لا ينظر الله إليهم، والذين قال في حقهم: خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً، والذين لا يريحون رائحة الجنة، فكل من عددهم في هذه الروايات خارجون عن المشيئة، فدل على أن أهل الكبائر خارجون من مشيئة الله، فلم يبق إلا الخطأ.

[بحث في الشفاعة]

٤٥-كـذا الشـفاعةُ للأبـرار نُثْبِتُهـا وكـلُّ بَـرٍّ بهـا في الحشْـرِ ينفـردُ

٤٦-ليسـتْ لغيرهُمُـو حقًّـا فنُثْبِتَهـا لأنـه قـد نفاهـا الواحـدُ الأحـدُ

في هذين البيتين إثبات الشفاعة للأبرار -إما ليزيدهم الله من فضله على ما يستحقونه بأعمالهم، أو ليرد لهم ما قد أحبطته السيئات إذا تابوا، أو لتعجيل دخولهم الجنة- ونفيها عن الفجار، والكفار، والفساق.

أما إثباتها في الجملة فلقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء:٧٩]، قيل: هو الشفاعة. ولورود أخبارٍ بها، ولأن أصحابنا لم يبطلوها، ولم ينفوا إلا إثباتها لأهل الكبائر.

ولم يظهر خلاف في ثبوتها بين الأمة.

[الأدلة على عدم ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر]

أما القول بأنها لا تصح لأهل الكبائر؛ فلأنَّ الله قد نفاها عنهم في القرآن، ولأنها منافية للحكمة.

أما القرآن فلقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]، ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء:٢٨]، وقوله: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة:٢٧٠]، ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلاَ أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلاَ يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيراً﴾ [النساء:١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ۝٩ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلاَ نَاصِرٍ۝١٠﴾ [الطارق]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ۝٥٣ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ۝٥٤﴾ [الزمر]، ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَ يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلاَ عَن ظُهُورِهِمْ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [الأنبياء:٣٩]، ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:٤٨].

ومنها الآيات التي تدل على الخلود نحو: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء:١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الانفطار]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس:٢٧].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾﴾ [الفرقان].

وقوله في الربا: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٢٧٥].

وقوله: ﴿وَقَالُواْ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة:٣٧]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ﴾ [النساء:٥٦]، فدل على دوام التبديل للجلود لأجل العذاب؛ لأنَّ (كُلَّمَا) تدل على التكرار والدوام.

وقوله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج:٢٢]، ونحوها في القرآن كثير.

فهذه الآيات تبطل الشفاعة للكفار، والفساق؛ لأنها نفت الشفيع، ونفت النصير، ونفت العاصم، وأوجبت الخلود لهما.

فأبطلتها قبل الدخول، وبعده، وأبطلت قول من يقول إنما يعذب بقدر ذنبه، ثم يخرج، هذا وأما ما قد يروجه من يقول بالإرجاء بأن أدلة عموم الخلود لا تفيد القطع، فقد مر الجواب عليهم في شرح: ووعده والوعيد ليس يُخلفه.

هذا، ومن السنة ما رواه أبو العباس الحسني بسنده عن موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، عن آبائه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((ألا وإنه سيردُ عليّ الحوض منكم رجالٌ، فيدفعون عنّي، فأقول: يا رب أصحابي أصحابي، فيقول: يا محمد إنهم أحدثوا بعدك، وغيّروا سنتك، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً))[1].

وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((إن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم، وإنه سَيُجاءُ برجالٍ من أمتي فيأخذ بهم ذات الشمال فأقول: يا رب أصحابي أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ..))[2] الخ الخبر.

---

(١)- المصابيح (ط١ص٢٤٧).

(٢)- جامع الأصول من أحاديث الرسول (أحاديث فقط)- (ج ١٠ / ص ٧٩٤٧) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم - (ج ٢ / ص ٣٨) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠/ ١٨٨) رقم (٦٠٤٥) عن ابن عباس، ومسلم أيضا عن ابن عباس (١٤/ ١٧) رقم (٥١٠٤) والترمذي في سننه (٨/ ٤٥٠) رقم (٢٣٤٧) كذلك عن ابن عباس، والنسائي في سننه (٧/ ٢٢٩) رقم (٢٠٦٠) وأحمد في مسنده (٥/ ٢٤) رقم (١٩٩٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٨/ ١٣٩) وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٤/ ٣٤٣) رقم (٧٠٩٧) كلهم يروونه عن ابن عباس [وقد اقتصرنا على تخريج هذه الرواية عن ابن عباس للاختصار وإلا فهناك كثير ممن رواه غير ابن عباس] وابن حبان في صحيحه (٣٠/ ٢٢٤) رقم (٧٤٧١).

وعن ابن مسعود: ((أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم حتى إذا هويت إليهم لأنتوهم اختلجوا دوني فأقول: يا رب أصحابي أصحابي فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك))(١)، وعن حذيفة مثله.

وعن ابن مسعود: ((أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِي رِجَالٌ مِنْكُمْ، ثُمَّ لَيُخْتَلَجُنَّ دُونِي. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ))(٢)، وعن حذيفة مثله.

وعن ابن مسعود: ((أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، لَيُرْفَعَنَّ إِلَيَّ رِجَالٌ مِنْكُمْ حَتَّى إِذَا أَهْوَيْتُ لأُنَاوِلَهُمْ اخْتُلِجُوا دُونِي. فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَصْحَابِي. يَقُولُ: لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ)).

وعَنْ أَنَسٍ: ((لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضَ حَتَّى إذا عَرَفْتُهُمْ اخْتُلِجُوا دُونِي...))(٣)، إلخ الحديث.

وفي رواية أبي سعيد الخدري: ((فَأَقُولُ: إِنَّهُمْ مِنِّي. فَيُقَالُ: إِنَّكَ لا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي))(٤).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ((يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلَّئُونَ عَنْ

(١)- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - (ج ١ / ص ٧١٩).

(٤)- رواه البخاري في صحيحه (٢٠/ ٢٤١) رقم (٦٠٩٠) ومسلم في صحيحه (١١/ ٤١٧) رقم (٤٢٥٠) وابن ماجه في سننه (٩/ ١٧٥) رقم (٣٠٤٨) وأحمد في مسنده (٩/ ١) رقم (٣٩٦٦) وأبو يعلى في مسنده (١٠/ ٤٣٠) رقم (٥٠٤٤).

(٣)- رواه مسلم في صحيحه (١١/ ٤٢٦) رقم (٤٢٥٩) وأحمد في مسنده (٢٨/ ٢٧) رقم (١٣٤٨٠) والبخاري في صحيحه (٢٠/ ٢٤٧) رقم (٦٠٩٦) وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٤٦٤) رقم (٣٨٣٦) وعبد بن حميد في مسنده (٣/ ٣٣٧) رقم (١٢١٧).

(٤)- مسند الصحابة في الكتب التسعة - (ج٢/ ص ٤٨٦) مسند الصحابة في الكتب التسعة - (ج٣٥ / ص ٤١١) شرح السنة للبغوي - (ج ٧ / ص ٤٥١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - (ج١/ ص ٧١٨) شرح السنة (احاديث فقط)- (ج١/ ص ١٠٥٦) مشكاة المصابيح - (ج٣/ ص٢١١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٣٣ / ص ٤٠٥) الاستذكار - (ج٥/ ص١١١) الاستعداد للموت وسؤال القبر - (ج ١ / ص ١٩) رواه أحمد في مسنده (٢٢/ ٣٣٣) رقم (١٠٧٨٨) صحيح البخاري (٢٠/ ٢٤٨) رقم (٦٠٩٧).

الْحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي))، الخبر، إلى قوله: ((إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ الْقَهْقَرَى))[(١)].

وعَنْ سعيد ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ: ((يَرِدُ عَلَى الْحَوْضِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلَّئُونَ عَنْهُ...))[(٢)]، الخ، أي يمنعون ويطردون. انتهى ما في البخاري.

وأخرج مسلم نحو ذلك عن أبي هريرة وأنس.

وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يدخل الجنة نمام))[(٣)] رواه البخاري ومسلم.

وقال في تخريج الشافي: وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((من قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يَجَأُ بها بطنه يوم القيامة، في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بسمٍّ، فسمُّه في يده يتحسَّاه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تردى من جبل فقتل نفسه، فهو يتردى في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً))[(٤)].

وأخرج ابن عساكر: ((من ولَّى ذا قرابة محاباة وهو يجد من هو خير منه لم يُرِحْ رائحة الجنة))[(٥)].

---

(١)- رواه الطبراني في مسند الشاميين (٥/ ٣٣٦) رقم (١٦٨١) والبخاري في صحيحه (٢٠/ ٢٤٨) رقم (٦٠٩٧) وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٤٠٧) رقم (٢٠٨٥٤).

(٢)- رواه البخاري في صحيحه (٢٠/ ٢٤٩) رقم (٦٠٩٨).

(٣)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري (ج ١ / ص ٣٢١٥) رياض الصالحين (ج٢/ ص١٨٧) شعب الإيمان للبيهقي (ج٢٢/ ص٤٨٥) مسند الصحابة في الكتب التسعة (ج٣٤/ ص٤٣٩) شعب الإيمان (ج ٧/ ص٤٩٢) صحيح مسلم (ج١/ ص ١٠١) مسند أحمد بن حنبل (ج ٥/ ص٣٩١) مسند أحمد بن حنبل (ج٥/ ص٣٩٦).

(٤)- [الشافي: ٣/ ٣٧] أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ٢١٧٩) رقم (٥٤٤٢)، والترمذي في صحيحه (٤/ ٣٨٦) رقم(٢٤٤٠) والطبراني في الاوسط (٢/ ٤٣٤) رقم (١٧٥١)، والبيهقي في سننه (٨/ ٢٣) رقم (١٥٦٥٥) والدارمي في سننه (٢/ ٢٥٢) رقم (٢٣٦٢) وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٣٢٥) رقم (٥٩٨٦) ومسلم في صحيحه (١/ ١٠٩) والطيالسي في مسنده(٣١٧) رقم ٢٤١٦) وأحمد بن حنبل في مسنده (٢/ ٢٤٥) رقم (٧٤٤١).

(٥)- [الشافي: ٣/ ٤٣].

وأخرج أحمد، والبخاري، والنسائي، وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً: ((من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً))[١].

وأخرج أحمد، وأبو داوود، والترمذي، والحاكم، عن أبي بكر مرفوعاً: ((من قتل معاهداً في هدنة حرم الله عليه الجنة))[٢].

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يدخل الجنة قاطع)) قال سفيان: يعني قاطع رحم رواه البخاري، ومسلم، والترمذي عن جبير بن مطعم مرفوعاً﴾[٣].

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: ((ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذبة))[٤].

وفي رواية: ((المسبل إزاره)) أخرجه مسلم، وأبو داوود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وأحمد تمت من (المثل الكامل)[٥].

وأخرج المرشد بالله عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم: ((ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة، ولا يدخلون الجنة: العاقّ لوالديه، ومدمن الخمر، والمنان بما أعطى))[٦].

---

(١)- [الشافي: ٣/ ٤٥].

(٢)- [الشافي: ٣/ ٤٥]، أخرج الحديث أحمد في المسند (٥/ ٣٦) رقم (٢٠٣٩٣) وأبو داود (٣/ ٨٣) رقم (٢٧٦٠)، والبيهقي في السنن (٨/ ٨٢٣) رقم (١٦٢٦١) وابن حبان (١١/ ٢٤٠) رقم (٤٨٨٢) والنسائي (٤/ ٢٢١) رقم (٦٩٤٩) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٠٥) رقم (١٣٤)، والنيسابوري في المنتقى (ص٢١٣) رقم (٨٣٥) والدارمي (٢/ ٣٠٨) رقم (٢٥٠٤) والطيالسي في مسنده (ص١١٨) رقم (٨٧٩) .

(٣)- [الشافي: ٣/ ٥١] أخرجه ابن حبان (٢/ ١٩٩) رقم (٤٥٤) والبيهقي (٧/ ٢٧) رقم (١٢٩٩٧) والبخاري (٥/ ٢٢٣١) رقم (٥٦٣٨)، ومسلم (٤/ ١٩٨١) رقم (٢٥٥٦) والترمذي (٤/ ٣١٦) رقم (١٩٠٩)، وأبو داود (٢/ ١٣٣) رقم (١٦٩٦) وأحمد (٤/ ٨٣) رقم (١٦٨٠٦)، وأبو يعلى (١٣/ ٣٨٥) رقم (٧٣٩١).

(٤)- [الشافي: ٣/ ٤٥].

(٥)- [الشافي ٣/ ٥٠].

(٦)- [الشافي: ٣/ ٤٩] أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٠١) رقم (٦٨٨٢) وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٧٨) رقم (٣٣٨٤) والنسائي في سننه (٣/ ١٧٦) رقم (٤٩٢١).

وفي رواية مسلم عن أبي هريرة: ((ثلاثة لا يكلمهم الله))، إلى قوله: ((ولهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعالم متكبر)) انتهى من التخريج[(١)].

فهذه الروايات مؤيدة للآيات المتقدمة الدالة على عدم الشفاعة للفساق لا قبل دخول النار، ولا بعده، ودالة على خلود الفساق أيضاً؛ لأنَّ في بعضها تصريح بلزوم الدخول مع الخلود مؤكداً مثل قوله: ((خالداً مخلداً فيها أبداً))، وفي بعضها: ((لم يرح رائحة الجنة)) كنايةً عن عدم دخول الجنة.

وكذلك لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم كناية أيضاً عن عدم الدخول؛ لأنَّ الشفاعة إن قبلت لزم الدخول في الجنة لعدم دار ثالثة.

وقوله في الروايات الأولى: ((يا رب أصحابي أصحابي)) ونحوها ثم قال: ((سُحْقاً)) يدل على أنه لم يدر أنهم غيَّروا وبدلوا فلما أُعلِم قال: ((سُحْقاً)).

ويدل أيضاً على أن الشفاعة لا تقبل لهم.

وقد عاتب الله النبي نوحاً في مخاطبته في ولده، ولم يغن هو والنبي لوط عليهما الصلاة والسلام عن زوجتيهما شيئاً، وقد ضربهما الله مثلاً لزوجات رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وهددهن بالعذاب المضاعف قال الله تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٠].

ولم يقبل الله استغفار إبراهيم صلوات الله عليه وآله لأبيه.

وقال في نبيه محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَّغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة:٨٠]، وقال: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ إِذاً لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً ﴿٧٥﴾﴾ [الإسراء].

---

(١)- تخريج الشافي للوالد العلامة الحسن بن الحسين الحوثي رحمه الله.

[منافاة الشفاعة لأهل الكبائر للحكمة]

هذا وأما مخالفتها للحكمة؛ فلأنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لبث في قومه نحو ثلاث وعشرين سنة مبشراً ومنذراً، وتحمل المتاعب الشديدة من الخوف والسب والإيذاء، وقد حوصر في الشعب هو وبنو هاشم نحو ثلاث سنين، يمنعون من دخول الأغذية إليهم، وجميع المحتاجات، وتحمل الجهاد الشديد، وأجمعت قريش على قتله، واختفى في الغار، ثم سار إلى المدينة مهاجراً، ثم لا زال في جهاد بقية عمره.

فلما أسس قواعد الدين، وشيد بنيانه، وبلغ الرسالة قال لهم: اتركوا الواجبات، وافعلوا المحرمات، وأنا سوف أشفع لكم، فهدم ما بناه، وخرب ما شيد، ويصير عمله من أول الرسالة إلى آخرها هباءً منثوراً ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً﴾ [النحل:٩٢]، ومثل هذا لا يفعله كبير أسرة، فضلاً عن زعيم قوم، فكيف برسول رب العالمين؟!

فإنْ كان فعلُه من تلقاء نفسه كان خائناً لله، والله لا يرسل إلا من علم صدقه، وأمانته كيف وقد شهد له الله بذلك بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى۝٣ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى۝٤﴾ [النجم]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ۝٤٤ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ۝٤٦﴾ [الحاقة]، وإنْ كان قاله بوحي من الله كان مخلاً بحكمة الله، وقد مر إثباتها بما لا مزيد عليه.

[الجواب على شفاعتي لأهل الكبائر]

فإن قيل: قد رويت روايات: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)).

قيل له: في بعض الروايات: ((ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))، والزيادة مقبولة من العدل، فلعل بعض الرواة نسي أول الحديث، أو تركه.

أو أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سئل: هل لأهل الكبائر التائبين شفاعة؟ فقال: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))، فأهمل الراوي السؤال، وإلا فهو كذب لمنافاة القرآن، والروايات التي مرت، والحكمة.

انظر أيها الواقف على كتابنا هذا كيف يَؤُول إليه معنى هذا الحديث وما نتائجه، فإن نتائجه التسهيل في الفواحش، والترغيب فيها، وفي الإخلال بالواجبات فيصير معناه اقطعوا الصلاة، وأفطروا شهر رمضان، واتركوا الحج، والزكاة، واقتلوا، واسرقوا، واقطعوا الطريق، واشربوا الخمر، وافعلوا كل المحرمات، وأنا سوف أشفع لكم.

ففي هذا هدم للشريعة كلها، فهل يفعل مثل هذا حكيم؟! حاشا الله ورسوله من هذه المهزلة.

ولو يعرف الكفار أن هذا ديننا لسخروا بنا غاية السخرية، ولكانوا مطمئنين في عدم الدخول في مثل هذا الدين، ولكفاهم مثل هذا في رد الرسالة، والكفر بها، وبالرب أيضاً.

فهل الدعاة إلى هذا الدين دعاةٌ إلى الله ورسوله، أو إلى معصيته الله ورسوله؟!

[الإيمان وحقيقته]

٤٧ -وليسَ من لاَ يطيع الله خالقه   بمؤمنٍ وهو بالتصديقِ ينفردُ

٤٨ -لو كان قد خالط الإيمان مُهْجَتَهُ   لصدق الفعل ما قد كان يعتقد

٤٩ -أو كان إيمانه حقاً بمبعثه   لصار في طاعة الرحمن يجتهد

اعلم أن المرجئة يحاولون تبقية معنى الإيمان على الحقيقة اللغوية، وهو التصديق، وينكرون الحقيقة الشرعية الدينية، وهي قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، ولهم في ذلك مغزىً لدعم الإرجاء وتثبيته، وهو أن كل ما وجد مدحاً للمؤمنين، والحكم لهم بالجنة في القرآن، أو السنة، فإنه ثابت للمصدق، ولو كان يعمل المعاصي، ولكن الأدلة التي قدمناها سابقاً، والتي نأتي بها الآن تنقض ما أبرموا، وتهدم ما شيدوا، ولا تجدها بحمد الله تستعمل في القرآن بالمعنى اللغوي إلا ويقيدها بالعمل الصالح، كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ﴾، وفي قوله: ﴿يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً﴾، ونحوها كثير.

وفي هذا المبحث في التصديق ثلاث مسائل:

الأولى: الإقرار باللسان فقط، وهذا هو النفاق.

الثانية: الإقرار باللسان، والاعتقاد بالجنان مع ارتكاب الكبائر وهذا هو الفسق.

الثالثة: الإقرار باللسان، والاعتقاد بالجنان، والعمل بالأركان، وهذا هو الإيمان في الشرع، أعني أنه صار حقيقة شرعية في هذا.

أما التصديق باللسان فقط فما أظنه حقيقة في الإيمان لا لغة، ولا شرعاً، لقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لِّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف:١٧]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون:١]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، فدل على أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وإنما اللسان مترجم ومعبر عنه فإن تطابقا فهو حق، وإلا فهو كذب فهذا هو الإيمان اللغوي يؤكد هذا قول أولاد يعقوب عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ﴾؛ لأنها قضية إخبارية لا تعلق لها بالإيمان بالله، ورسله وبما جاءوا به.

هذا وقد أطلق الله الإيمان في كثير من الآيات على الإيمان اللغوي مجازاً بقرينة العطف عليه بنحو: ﴿وَيَعْمَلْ صَالِحاً﴾، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

[الإيمان الشرعي]

وأما الإيمان الشرعي فهو قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان.

ودليله قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ

الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ۝٣ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا۝٤﴾ [الأنفال]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور:٦٢].

وقوله تعالى: ﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ الخ الآية [المجادلة:٢٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة:٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ والنَّبِيِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَـكِنَّ كَثِيراً مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة:٨١]، بعد قوله تعالى: ﴿تَرَى كَثِيراً مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المائدة:٨٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ۝١٥ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ۝١٦﴾ [السجدة]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل:١٠٥].

فهذه الآيات تدل على أنه لا يكفي التصديق.

ففي بعضها نفى عنهم اسم الإيمان؛ لأنهم واقعوا المعصية.

وبعضها حصر وقصر الإيمان على المطيعين.

وفي بعضها ذكر صفات المؤمنين وهي فعل الواجبات.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، والمراد به الصلاة إلى بيت المقدس.

[الأدلة من السنة على الإيمان الشرعي]

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((الوضوء شطر الإيمان))(١).

وقوله: ((الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان))(٢).

وقوله: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى من الطريق)) أو كما قال(٣).

وقوله: ((ما آمن، قيل: من يا رسول الله؟ قال: من لم يأمن جاره غشمه وبوائقه))(٤).

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن))(٥).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع

---

(١)- أخرجه ابن أبى شيبة (١/ ١٥٦ ، رقم ١٨٠٣) النور الأسنى الجامع لأحاديث الشفاء - (ج١/ ص ٦٣) جامع العلوم والحكم (ج ١ /ص ٦١٥، ٦١٦) مصنف ابن أبي شيبة (ج١/ ص١٩٧).

(٢)- رواه في صحيفة الإمام علي بن موسى الرضا (ع) بلفظ: (الإيمان إقرار باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان) ص٤٤٣) ط٢ مكتبة اليمن الكبرى.

(٣)- السنن الكبرى للنسائي - (ج ٦ / ص ٥٣٢) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته - (ج٢/ ص ٣٣٦) جامع الأحاديث - (ج ١١ / ص ٥٨) الحديث .جامع الأصول من أحاديث الرسول (أحاديث فقط)- (ج ١ / ص ١٩).

(٤)- رواه الإمام الهادي (ع) في الأحكام (٢/ ٥٢٩) .

(٥)- السنن الكبرى للبيهقي - (ج ١٠ / ص ١٨٦) سنن البيهقى - (ج ٢ / ص ٤٤١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . محقق - (ج ١ / ص ١١٩) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - (ج ١ / ص٢٠) مسند الشاميين - (ج٢/ ص ٢٥٩) مسند عبد بن حميد - (ج ١/ ص ١٨٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي - (ج ٤ / ص ٤٧٧) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني - (ج ٣ / ص ٤٩٠) معجم ابن الأعرابي - (ج ٣ / ص ٨٧) مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري - (ج ١ / ص ١١٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (ج١/ ص٥٤) صحيح وضعيف سنن ابن ماجة - (ج٨/ ص ٤٣٦) صحيح ابن ماجه- (ج ٢ / ص ٣٤٩) ٣١٧٩ - (صحيح) مشكاة المصابيح - (ج١/ ص ١١).

المؤمنون إليه رؤوسهم وهو مؤمن))[١].

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يزني الزاني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر وهو مؤمن))[٢].

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن الرجل لا يكون مؤمناً حتى يأمن جاره بوائقه))[٣].

وفي حديث: ((لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له))[٤].

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: ((ما آمن بالقرآن من لم يحل حلاله ويحرم حرامه))[٥]، وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((من غشنا فليس منا. المكر والخداع في النار))[٦] أخرجه

---

(١)- مفتاح السعادة بلفظ: (يرفع المسلمون) ١/ ١١٤٧ وأمالي المرشد بالله الشجرية ١/ ٥٠، الانظار السديدة، ونحوه مصنف ابن أبي شيبة ٥/ ٥١٠، ٧/ ٢٢١، ٢٢٢، السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ١٨٦، مصنف عبد الرزاق ٧/ ٤١٥، السنن الكبرى للنسائي ٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٦٧، شعب الإيمان للبيهقي ١/ ٤١، سنن النسائي ٨/ ٤٥٣، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/ ١٢٠، مسند أبي يعلى ٦/ ٢٣، إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة ١/ ٣٤، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ١/ ٢٠، المعجم الأوسط ٥/ ٨٦، صحيح ابن حبان ١/ ٤١٤، مسند إسحاق بن راهويه ١/ ٣٨٦، مسند ابن الجعد ١/ ٥٧، مسند عبد بن حميد ١/ ١٨٦، وكتب أخرى.

(٢)- تيسير المطالب - (ج ١ / ص ٤١١) مصنف عبد الرزاق - (ج ٧ / ص ٤١٦) تهذيب الآثار للطبري - (ج ٦ / ص ٤٨٥) المعجم الكبير - (ج ١١ / ص ٢٦١) مصنف عبد الرزاق (ج٧/ ص٤١٦) المسند الجامع - (ج ٣٩/ ص ٦٩).

(٣)- أمالي المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٦٤) الأمالي الشجرية - (ج ١ / ص ٢٩) المرشد بالله (ج ١ / ص ٦٤) ضعيف الترغيب والترهيب - (ج ٢ / ص ٨٣) (لا يكون الرجل مؤمناً حتى يأمن جاره بوائقه) أصول الأحكام - (ج ١ / ص ٥٧٧) أمالي الإمام أحمد بن عيسى (ج ٢/ ص ٤٣١) أمالي المرشد بالله الشجرية (ج ١/ ص ٦٤) المنهج المنير تمام الروض النضير (ج٣/ ص ٣١٤).

(٤)- أحاديث مختارة - (ج ١ / ص ٦) أحاديث نبوية - (ج ١ / ص ١٧) أمالي أبي طالب ع - (ج١/ ص ١٨٩) أمالي المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٤٦) المختار من صحيح الأحاديث والآثار (ج١ / ص ١٤٠) مصنف ابن أبي شيبة (ج ٧ / ص ٢٢٣) السنن الكبرى للبيهقي (ج٩/ ص ٢٣١).

(٥)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري - (ج ١ / ص ١١٩٣) الجامع الكافي (ج٤/ ص ٢٦٦).

(٦)- مفتاح السعادة ١/ ١٤٥٠ وقال فيه: أخرجه الطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية عبدالله بن مسعود وفي مفتاح السعادة ١/ ٣١٥٧ وقال: أخرجه الطبراني في الكبير والصغير بسند جيد، وابن حبان في صحيحه، وأخرجه أبو داود في المراسيل عن الحسن مرسلا مختصراً قال: (المكر =

الطبراني في الكبير، وأبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود.

وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((اتقوا الرياء فإنه شرك)).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: ((لا تجد المؤمن جباناً، ولا بخيلاً))(١).

وروي: ((الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فإذا ذهب الصبر ذهب الإيمان))(٢).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: ((إياكم والكذب، فإن الكذب مجانب للإيمان))(٣).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: ((لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يدع الكذب في المزاح، ويدع المراء ولو شاء غلب))(٤).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((إذا زنى العبد نزع منه الإيمان))(٥).

وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((أيما رجل كفَّر رجلا فأحدهما كافر))(٦).

ففي هذه الأدلة ما يكفي المنصف وهو أن فاعل الكبيرة ليس بمؤمن.

والخديعة والخيانة في النار) انتهى. وهو في جامع العلوم والحكم الحديث الخامس والثلاثون ١/ ٩١٣، مسند الشهاب القضاعي بلفظ: (والخديعة) ١/ ٤١٩، جمع الجوامع ١/ ٢٣٦٦٨، أحاديث الشاموخي الحديث الأول ص٢/ موارد الظمآن ١/ ٢٧١، كنز العمال ٣/ ٥٤٥، كشف الخفاء ٢/ ٢٩٧.

(١)- رواه الإمام الناصر الأطروش (ع) في البساط (٢١).

(٢)- مصنف ابن أبي شيبة - (ج ٧ / ص ٢٢٩) جامع الأحاديث - (ج ٣٠ / ص ٤٩١) شعب الإيمان - (ج ١ / ص ٧١) مصنف ابن أبي شيبة - (ج ٦ / ص ١٧٢) الإيمان لابن أبي شيبة (ج١/ ص١٢٩) كنز العمال - (ج ٣ / ص ٧٤٤).

(٣)- مكارم الأخلاق - (ج ١ / ص ٤٧) المقاصد الحسنة للسخاوي - (ج ١ / ص ٥٠٢) كشف الخفاء - (ج ٢ / ص ١٠٨) علل الدارقطني - (ج ١ / ص ٢٥٨).

(٤)- جامع الأحاديث - (ج ٢٨ / ص ٣٠٣) كنز العمال - (ج ٣ / ص ٨٧٣).

(٥)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري - (ج ١/ ص١١٤٧) الأنظار السديدة في الفوائد المفيدة (السيد العجري)- (ج ٤٥/ ص٦) الإبانة الكبرى لابن بطة (ج٢/ ص٤٨٨).

(٦)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي بن محمد العجري - (ج ١ / ص ٢٠٧٤) مسند الصحابة في الكتب التسعة - (ج ١٦ / ص ٣٦٤)مسند أحمد بن حنبل - (ج ٢ / ص ٦٠).

ونتيجة الخلاف أنهم يريدون الحكم لصاحب الكبيرة بالجنة، ويثبتون له أحكام المؤمنين، ويقولون: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بفسقه، ولكن الأدلة التي أوردناها سابقاً أن فاعل الكبيرة يخلد في النار، والتي أوردناها الآن الدالة على نفي الإيمان شرعاً عن فاعل الكبيرة تبطل ما يدعونه.

ولا ننكر أن الإيمان لغة هو التصديق، وقد استعمله في القرآن كثيراً، ولكنه يقيده بالعمل الصالح، فلم يبق لهم سبيل، ولا دليل على ما يريدونه.

[بحث في الصغائر والكبائر]

هذا واعلم أن أصحابنا اختلفوا في الكبائر، والصغائر ما هي؟

فبعضهم قال: إن كل عمد كبيرة لا تُكَفَّرُ إلا بالتوبة، والصغائر إنما هي الخطأ والنسيان ونحوهما.

وبعضهم قال: إن الصغائر بعض العمد مجهولاً؛ لئلا يلزم الإغراء بالقبيح لو كانت غير مجهولة، لأن الإغراء به قبيح، والله مُنَزَّه عن فعله.

ويردُ على كلا القولين إشكالات:

يرد على الثاني: أن الصغائر إذا كانت مجهولة كان قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١]، عارياً عن الفائدة؛ لأنَّه إذا كان بعض العمد صغيرة مجهولة لزم أن بعضه كبيرة مجهولة، فكيف يدلنا على اجتناب الكبائر، ليكفر الصغائر ونحن لا نعرف كبيرة من صغيرة؟!

فإن قيل: قد بين الكبائر في الحديث، وهو قوله ﷺ: ((الشرك بالله، وقتل النفس...))[(١)] الخ.

---

(١)- أمالي المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٢٦) الأمالي الشجرية - (ج ١/ ص١٣) الدراري المضيئة شرح الدرر البهية ج لمحمد بن علي الشوكاني - (ج ١/ ص٣٤٨) سنن البيهقي الكبرى - (ج١٠/ ص١٢١) صحيح مسلم - (ج١/ ص٩١) مسند الشاميين (ج٢/ ص٢٠٠) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم - (ج ٢ / ص ٣٧٩) صحيح مسلم (ج١ / ص ٦٤).

قيل له: إما أن يكون الحديث شمل الكبائر؛ فتكون بقية المعاصي صغائر، لزم الذي فررتم منه وهو الإغراء بها.

وإما أن لا يكون شملها كلها، فقد بقي اللبس الذي ذكرناه، فلم نعرف الكبائر التي نَدَبَنا إلى اجتنابها لِيُكَفِّر عَنا الصغائر.

ويرد على الأول: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١]، فجعل اجتناب الكبائر شرطاً في تكفير الصغائر، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥]، فدل على أن الصغائر غير الخطأ؛ لأنَّه قد رفع الجناح فيه بغير قيد.

فأما هذا الإشكال فقد يجاب عنه بأن قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ مطلق بغير شرط، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١]، مقيد بشرط الاجتناب.

ومن مذهبنا حمل المطلق على المقيد، جمعاً بين الآيتين.

وليس المراد المطلق الاصطلاحي لكنه مثله، فكأنه قال: ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به بشرط اجتناب الكبائر.

فإن قيل: فما فائدة قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((الصلوات الخمس مكفرة لما بينهما)) أو كما قال ونحوها.

فالجواب: أنه لم يذكر أنّ اجتناب الكبائر مكفر، وإنما جعله شرطاً، فكأنه قال: الصلوات الخمس مكفرة بشرط اجتناب الكبائر، كما في بعض الروايات.

فإن قيل: قد ورد أن الأمراض تكفر الذنوب، وتحت الخطايا نحو: ((من وعك ليلة كفر عنه ذنوب سنة))[1] ونحوه.

---

(١)- شعب الإيمان للبيهقي - (ج ٢٠ / ص ٣٣٨) شعب الإيمان - (ج ٧ / ص ١٦٧) الصبر والثواب عليه - (ج ١ / ص ١٨٤) الرضا عن الله بقضائه - (ج ١ / ص ٩٦) المرض
=

فالجواب: إما أن نقول: إن الحديث الأول غير صحيح لأن الصلوات إنما هي إسقاط لواجب، فكيف تسقط بها الخطايا، أو تكفرها.

أو نقول: إن الصلوات تسقط المؤاخذة على الصغائر، ولا يسقط ما قد يحصل بسببها من نقص الدرجات، والحسنات، وأن الأمراض تسقطها، وتكفرها حتى لا يبقى لها أي تأثير في تنقيص الدرجات.

فإن قيل: فيلزم إذاً المؤاخذة على الصغائر التي هي الخطأ إن لم تجتنب الكبائر.

قيل له: نعم، ألا ترى أن الله لم يسقط المؤاخذة عليها في الدنيا كما في أُرُوش جنايات الخطأ والضمانة في جناية الخطأ، ويكون عقوبة لأجل فعل الكبيرة، وقد آخذ يونس بالخطأ، واعترف موسى بالمعصية وهي خطأ، وكذا آدم عليهم السلام وتابوا من الخطأ وسموه ظلماً فدل على أنه يصح المؤاخذة على الخطأ.

وقال الله تعالى في يونس: ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ۝١٤٣ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ۝١٤٤﴾ [الصافات]، بعدما قال: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٧]، أي لا نؤاخذه، وهذا عين الخطأ، وقال في آدم: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف:٢٣]، فجزم بالخسران، وهي -أي المعصية- خطأ.

وقال في داود: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾ [ص:٢٤]، وفي سليمان: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص:٣٤].

والإنابة هي التوبة كما قال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ﴾ [الزمر:٥٤].

وقال في نوح: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود:٤٧]، فحكم بالخسران وهو خطأ، ولم ينكر الله ما حكموا به على أنفسهم.

فإن قيل: إن الأنبياء عليهم السلام عوتبوا على فعل الصغاير، فحكموا على أنفسهم

والكفارات (ج١/ ص ٨٢) ضعيف الترغيب والترهيب - (ج ٢ / ص ١٩٨).

بالخسران إن لم يغفر لهم، مع أنهم لم يواقعوا الكبائر، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ ... ﴾إلخ.

فالجواب والله الموفق: أنهم إذا عوتبوا وأُوخذوا والحال أنهم لم يواقعوا الكبائر، فبالأولى أن يؤاخذ مَن واقعها والمسألة هي الحكم بمؤاخذة من واقع الصغيرة إن لم يجتنب الكبيرة.

فإن قيل: فَلِمَ أوخذ الأنبياء عليهم السلام مع عدم مواقعة الكبائر؟

قيل له: إنهم لم يدخلوا في الخطاب بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ ...﴾إلخ، وشرائعهم تختلف، ألا ترى أن توبة قوم موسى عليه الصلاة والسلام غير توبة أمة نبيئنا صلوات الله عليه وعلى آله وسلامه ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾، وحاصل المسألة أنه يجوز المؤاخذة على الصغيرة ولم يمنع من ذلك مانع عقلي ولا شرعي بل قد دلت عليه آية: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ... ﴾ نفسها.

[الوزن ومعناه]

٥٠-والوزن يثبته الأعلامُ سادتُنا   وليس تأويلُهُ للكلِّ يتَّحِدُ

٥١-والضبط بالوزن للأعراض ممتنعٌ   والعدل أقربُ تأويلٍ فيعتمدُ

شرح: في هذين البيتين إثبات للموازنة، والإشارة إلى الاختلاف فيها، وأن الوزن الحقيقي ممتنع فيها، وإلى اختلاف القائلين بمجازيتها في التأويل.

أما إثباتها فدليله الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة.

أما الكتاب فنحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ...﴾الخ[الأعراف:٨]، ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ... ﴾الخ[الأنبياء:٤٧]، ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾..الخ[القارعة:٦]، وغيرها.

وأما السنة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا إله إلا الله خفيفة في اللسان ثقيلة في الميزان)) ونحوه.

وأما الإجماع فلا خلاف فيه، وإنكار الوزن كفر؛ لأنَّه رد للكتاب.

[كلام المرجئة في الوزن والجواب عليهم]

هذا، وقد ذهبت المرجئة إلى القول بحقيقة الوزن، وأنه ميزان حقيقي، وله كفتان، وعمود، ولسان، ولهم في ذلك روايات، وأن العمود مثل ما بين المشرق والمغرب، وجعلوا له كفتين كبيرتين كأطباق الدنيا، قد يمكن الوزن فيها للجبال، والأشياء العظيمة التي لا يتصور وزنها.

هذا، ولا يخفى أن الأعمال كلها أعراض، وأن الوزن الحقيقي ممتنع فيها، وأنه محال.

ولأن بعض الطاعات عَدَمِيَّة، كالصوم فإنه عدم الأكل والشرب، ولا يمكن وزن العدم، وكذا الإحرام، فإنه الامتناع من تغطية الرأس للرجل، والوجه للمرأة، ومن الطيب، ومداناة النساء، ونحو ذلك، وهي تروك عدمية لا يمكن وزنها، وكذا بعض المعاصي عَدَمِيَّة أيضاً، كترك الواجبات، فلا يمكن وزنها أيضاً، وهذا واضح.

وأما كبر الكفتين، واتساعهما اتساعاً شاسعاً، فلم يظهر له أي فائدة، ولو فرض الوزن الحقيقي؛ لأنهم إن أرادوا أن تجتمع في الكفتين جميع أعمال الأمة الطاعات، و المعاصي، في مرة واحدة، ووزن واحد، فلا يمكن أن يعرف من خفت موازينه، ومن ثقلت.

وإن وزنت أعمال كل عبد وحدها، فلا تحتاج إلى هذا الميزان، والعمود الذي وصفوه، والكفتين، وهذا مع فرض تسليم الوزن الحقيقي، وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه، ولا يجهله إلا أغبى الأغبياء، وبهذا يظهر لك عدم صحة الحديث؛ لأنَّه يكون عبثاً، ولعدم صحة سنده، ولأنهم إنما أثبتوا ميزاناً واحداً، والله يقول: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧] فأتى بصيغة منتهى الجموع.

[الجواب على من أثبت الموزانة]

وأما الذين قالوا بمجازيته فبعضهم ذهب إلى أنه باعتبار كثرة الطاعات، وقلة المعاصي، والعكس.

والقول بهذا التأويل ضعيف جداً لا يتمشى مع قواعدنا، ومذاهبنا، ومذاهب من يقول بهذا التأويل وقواعدهم؛ لأنَّه فتح لباب الإرجاء، ويلزم منه الإغراء بالقبيح، والإغراء بالقبيح قبيح عند الفريقين اللذين اختلفوا في تأويله.

وبعضهم ذهب إلى أنه كناية عن العدل، وقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ...﴾الخ [الأعراف:٨]، وبما قد قدمنا من امتناع وزن الأعراض، وبما سنبينه.

أما فتح باب الإرجاء؛ فلأنَّ الذي يعمل المعاصي يبقى له رجاء بأن طاعاته تزيد على معاصيه، ولا تضره المعاصي إذاً.

ولأنه يكون إغراء بها أيضاً؛ لأنَّه يحاول أن يكون له طاعات كثيرة، تزيد على عدد المعاصي، ويتجرأ على فعل المحرمات، ويضيف معها أعمالاً صالحة أكثر منها.

هذا إن فرضت الموازنة بين الصغائر، والكبائر، والحسنات بالعدد.

لأن الذي يدعوه هواه إلى فعل الكبائر، وملازمتها يمكنه أن يضم معها كثيراً من الطاعات مثلها أو مثليها، أو أقل؛ لأنَّ السيئة بمثلها، والحسنة بعشر أمثالها، ويكون طيلة عمره متجرئًا على الكبائر، وهذا إغراء بالفواحش والكبائر، وهو قبيح.

ومعنى الموازنة هنا بالعدد، أنه إذا كان لك مائة حسنة عادلت ألف سيئة، فإذا زادت إحداهما غلبت الأخرى.

وأما إن فرضت الموازنة بين الصغائر والحسنات فلا يخلو إما أن لا يكون قد اجتنبت الكبائر فالموازنة لا تفيد؛ لأن الحسنات إذا رجحت وثَمَّ كبائر لم يستفد منها؛ لأنَّ الكبائر توجب له النار، وقد أبطلنا الموازنة بين الحسنات والكبائر.

وإن كانت الموازنة بين الصغائر والحسنات وقد اجتنبت الكبائر لم يكن للموازنة معنى؛ لأنَّ الصغائر مَلْغِيَّةٌ مُكَفَّرَةٌ مع اجتناب الكبائر، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:٣١].

فإن قالوا: الموازنة بين الصغائر والحسنات لنقص الدرجات وزيادتها التي قد تسبب لها الصغائر.

قيل له: موضوع الموازنة في القرآن خلاف ذلك؛ لأنَّه يقول: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ۝٨ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ۝٩﴾ [القارعة]، وقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ۝١٠٣﴾ [المؤمنون].

فحكم بدخول النار على من خفت موازينه، وهذا يناقض قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ...﴾الخ[النساء:٣١]، ويثبت أن الموازنة ليست في زيادة الدرجات ونقصانها، بل في دخول النار لمن خفت موازينه، والنجاة منها لمن ثقلت.

فإن قيل: فيلزمكم في التوبة.

قيل له: لا يلزمنا ذلك؛ لأنَّ التوبة هي الندم، والعزم على أن لا يعود أبداً، فهي عبارة عن دعوة إلى ترك المعاصي طيلة عمر التائب، وإن لم يعزم على الإقلاع عن المعاصي فليست التوبة بصحيحة.

وأما الموازنة فهي دعاء إلى فعل الكبائر مدة عمره.

هذا، وأما مخالفتها للنصوص؛ فلأنَّ النصوص التي قد أسلفناها تدل على استحقاق صاحب الكبيرة الخلود في النار إن لم يتب، وأن الأعمال بخواتمها، ويدل عليه أن إبليس -لعنه الله- قد كان عبد الله ستة آلاف سنة فأحبطها الله بمعصية واحدة، وأن الكافر إذا أسلم، ولو كان كافراً مائة سنة أن الشهادة تمحو كل ما قد أجرم، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((سلوا الله السداد، فإن الرجل قد يعمل الدهر الطويل على الجادة من جواد الجنة فبينا هو كذلك دؤوباً إذ انبرت له الجادة من جواد النار فيعمل عليها، ويتوجه إليها، فلا يزال دؤوباً دؤوباً حتى يختم له بها فيكون من أهلها...))، إلخ﴾[1]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لو أنَّ عبدًا قام ليلَهُ، وصام نهارَهُ، وأنفقَ مالَهُ في سبيل

(١)ـ أمالي الإمام أبي طالب عليه السلام (١٨١).

الله عَلْقًا علقًا، وعَبَدَ اللَّهَ بين الرُّكْنِ والمقام، ثم يكون آخر ذلك أن يُذْبَحَ بين الركن والمقام مظلومًا لَمَا صَعَدَ إلى الله من عمله وزنُ ذرةٍ حتى يُظْهِرَ المحبةَ لأولياء الله، والعداوةَ لأعداء الله))[(١)].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:٢٧]، فدل الحديث والآية أن الطاعة لا تقبل مع المعصية، فكيف تكون الموازنة بينها وبين المعصية وهي غير مقبولة؟!

وقوله: ((لا صلاة إلا بزكاة))[(٢)] وهذه الأدلة الأخيرة تبطل أقوال من جعلها حقيقة مع ما قدمنا.

فلم يبق إلا أن نؤوله بالعدل؛ لأنَّ الوزن في الدنيا غاية العدل، فكنى الله تعالى عن عدله بذلك، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ فالحق هو الوزن، والوزن هو الحق.

ولا يمكن أن يكون وزنا آخر لا يعرفه العباد؛ لأنَّ القصد بالوزن إظهار العدالة، ولا تظهر إلا بشيء يعرفه العباد، حتى يعرفوا أن الله لم يظلم أهل النار، وأنه لم يدخل الجنة إلا من يستحقها، ولا يكون ذلك إلا بشيء واضح بَيِّنٍ يعرفه الناس، هذا وقد مر إبطال الإرجاء بما لا مزيد عليه، وبما لا يبقى معه أدنى شك أو شبهة، فلا نحتاج إلى إعادة.

[الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

٥٢-والأمر بالواجب المعلوم مذهبنا   والنهي عما نهانا الله نعتمد

٥٣-وفي وجوبهما القرآن حجتنا   إليه والمصطفى والآل نستند

في هذين البيتين وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

---

(١)- البساط للإمام الناصر الأطروش عليه السلام (٢١).

(٢)- رواه الإمام أبو طالب (ع) في الأمالي (٣٦٠) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٧) وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١٠٩) رقم (٧١٤٩).

أما الأدلة على وجوبه من الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤]، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران:١١٠].

وقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۝٧٨ كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧٩﴾ [المائدة].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُواْ مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝١٦٤ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ۝١٦٥﴾ [الأعراف].

فقسّمهم ثلاثة أقسام:

١- فرقة التي اعتدت في السبت.

٢- وفرقة وعظتهم.

٣- وفرقة لم تنه عن المنكر.

فأنجى الله الناهين، وأخذ الذين ظلموا، فكأن الساكتين معهم؛ لأنَّه لم يذكر أنه أنجى إلا الناهين.

وفي هذا دلالة على أن النهي باللسان يكفي؛ لأنَّه لم يذكر إلا أنهم وعظوهم، ولعلهم لم يتمكنوا فيكون مؤيدًا للآية التي ستأتي وهي: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ...﴾ الآية[الحج:٤١].

وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لتأمرنَّ بالمعروف، ولتنهونَّ عن المنكر، أو ليسلطن عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم))(١) أو كما قال.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل))(٢).

وأما الإجماع فالذي يظهر أنه إجماع الأمة، وإجماع أهل البيت عليهم السلام، فلم نعرف أحداً من أهل البيت أسقطه بل وكل كتبهم توجبه.

[شروط وكيفية الأمر بالمعروف]

ويشترط أن لا يؤدي إلى مفسدةٍ في الدين أعظم سواءً في الأمر والنهي؛ لأنَّ القصد إقامة معروف، أو إزالة منكر. فإذا كان أحدهما سبباً في حصول خراب في الدين أعظم كان الإنكار منكراً في الأمر والنهي.

أما الأمر بالمعروف فإنما المراد أن يبين لتاركه أنه واجب، وبحسب مراتب المأمور في الفهم، والغباوة، فبعضهم قد يحتاج إلى ذكر الدليل.

ووجه دلالته: ورواته إن كان من السنة، وبعضهم قد يكتفي بقولك واجب، وبعضهم بقال الله، أو قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١)- أمالي الإمام أحمد بن عيسى - (ج ٢ / ص ٣٣٣) أمالي المرشد بالله الشجرية - (ج ١ / ص ٥٤) المختار من صحيح الأحاديث والآثار - (ج ١ / ص ٩٤٣) المختار من صحيح الأحاديث والآثار - (ج١/ ص ٩٤٤) المنهج المنير تمام الروض النضير - (ج ٤ / ص ١٧٢) النور الأسنى الجامع لأحاديث الشفاء - (ج ١ / ص ٧٤٧) تيسير المطالب - (ج ١ / ص ٢٩٩) درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية - (ج ١ / ص ٩٣) لوامع الأنوار - (ج ١ / ص ٣٢٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . محقق - (ج٧/ ص٢٠٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - (ج ٣ / ص ٣٠٦) مجمع الزوائد - (ج ٧ / ص ٢٦٦) إحياء علوم الدين ومعه تخريج الحافظ العراقي - (ج ٣ / ص٣١٣) الاستذكار - (ج ٨ / ص ٥٨٥).

(٢)- مفتاح السعادة/ السيد العلامة علي محمدالعجري - (ج ١ / ص ١٢٧٩) كتاب البيان والتبيين - (ج ١ / ص ٥٩) النور الأسنى الجامع لأحاديث الشفاء - (ج ١ / ص ٤١١) التحف شرح الزلف - (ج١/ ص ٤٣٥) مجمع الفوائد - (ج ١ / ص ٣٦٢).

فإن كان في المسألة خلاف قوي فقد لا يجوز لاسيما إذا كان المأمور يستأذي، أو ينقص في عرضه.

ولا يصح فرض العقوبة إلا للوالي كولاة الأمر، والأب لأطفاله كالتأديب، ونحوه.

أما الواجب المعلوم فلا إشكال في وجوب الأمر به.

وإن كان مظنوناً، ودليله قوي فالذي يظهر وجوبه.

نعم بعد النصح والتبيين إن لم يُجْدِ شيئاً فلا تجوز موالاته هذه في الأمر بالواجب؛ لأنَّه لا يستطيع أحد أن يجبر أحداً على فعل الواجب إلا ظاهراً، مثل ولي أمر المسلمين، والأب لأولاده الأطفال، والمولى لعبده، فيقدرون بالضرب، ونحوه على نحو الصلاة، لكن ظاهراً؛ لأنَّ الصلاة لا تصح إلا إذا كانت خالصة لله، وهذا عمل قلبي، لا يستطيع أحدٌ الإجبار عليه إلا رب العزة.

[شروط وكيفية النهي عن المنكر]

وأما النهي عن المنكر فهو المنع من فعل؛ فيستطاع بكسر نحو المزمار، وإراقة الخمر، ونحو ذلك، ولكن مع التمكن كما قال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [الحج:٤١]، والذين يتمكنون منه تمكنا عظيماً ولاةُ الأمر، وكذا أهل البلد إذا تعاونوا على تطهير بلدهم من الفساد.

أما بالمواعظ والتبيين، فقد يتمكن منه الضعيف والقوي.

ويشترط فيه أن لا يؤدي إلى منكر أعظم، أو إلى زيادة منكر؛ لأنَّه يكون معيناً على المنكر، ومسبباً.

وقد بقي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في مكة نحو ثلاث عشرة سنة يدعو بلسانه، ثم صار أصحابه يعذبون، ولم يدفع عنهم لما كان في ضعف، وقلة.

ولكن يجب الابتعاد عن محلات المنكر حسب الإمكان، إن لم يكن في بقائه تقليل المنكر، ولم يكن خائفاً إن ابتعد؛ فقد رخص للشابة في السفر بدون محرم

مع الخوف، وقد رخص للمهاجرين إلى أرض الحبشة -وأهلها نصارى- في الهجرة، بل أمروا بها.

وقد رخَّص الله بالنطق بكلمة الكفر مع الخوف، والإكراه، قال تعالى: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ [النحل:١٠٦]، ورخص بالتقية مع الخوف، قال تعالى: ﴿إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران:٢٨].

وأما وجوب الابتعاد عن المنكر إن لم يتمكن من إزالته فلقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللّهِ يُكَفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾ [النساء:١٤٠]، وللحديث المتقدم: ((لا يَحِلّ لعين ترى الله يعصى فتَطْرِف حتى تغير أو تنتقل)).

فهذه الآية والحديث المتقدّم يدلان على وجوب الابتعاد، والهجرة.

❁❁❁❁❁

[بحث في الزمان والمكان]

هذا، والزمان والمكان ظرفا الكائنات؛ لإحاطتهما بها، واشتمالها عليها.

وإحاطة الزمان بالكائنات معنوي، لا يبعد أن يكون أمراً اعتبارياً، كنسبة الملكية إلى المالك، والبنوة إلى الابن، والأبوة، والأخوة، والزوجية؛ لأنَّه عبارة عن مقدار الوجود، والحياة، والملكية، والزوجية، والبقاء، والعدم أيضاً ابتداءً، وانتهاءً كالعدد، والذرع، والوزن سواء سوى.

وطلوع الشمس وغروبها، ونقصان الأهلة، وزيادتها لمعرفة ذلك المقدار، ولا يبعد أن يكون نفس الطلوع والغروب، ونقصان الأهلة، وزيادتها، فيكون عرضاً، وقد قيل: إنه حركة الأفلاك، والمعنيان متقاربان، كما أن الوزن وضع الوزنة في الكفة، والموزون في الكفة الأخرى، والذرع مد الحبل.

وأما المكان فهو الهواء، واشتماله على الأجسام حسي، وهو جسم لطيف، وفي إطلاق الظرفية على بعض الأجسام الكثيفة تسامح، إذا لم تكن محيطة بجميع الجهات الست.

ومحل الهواء الفراغ، ولا يحتاج الفراغ إلى فراغ، للزوم التسلسل، ولأنه شبه العدم، ولا يحتاج العدم إلى محل، والإخلال بمعرفتهما لا يضر، فلسنا مكلفين بمعرفة ذلك.

[بحث في اتفاق أسلافنا وأئمتنا الزيدية في أصول الدين]

هذا، واعلم أن أئمتنا وأسلافنا الزيدية سلام الله عليهم متفقون في أصول الدين، في العدل، والتوحيد، والإمامة، ووجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، متى تكاملت شروطها، والمنـزلة بين المنـزلتين، والوعد والوعيد لفظاً، ومعنى.

وقد يختلفون في تفاصيل لا يضر الاختلاف فيها، بل قد لا يعد اختلافاً، كما في مثل مسألة سميع، بصير، فإنهم متفقون على أنها ليست بحقيقة، وإنما اختلفوا في وجه التجوز، فالاختلاف إذاً في أمر لغوي، لا أصولي، ولا فرعي.

فبعضهم قال: إنها بمعنى حي لا آفة به، وبعضهم قال: إنها بمعنى علمه بالمسموعات والمبصرات، مع أنهم متفقون أيضاً على أن الله حي لا آفة به، وعلى أنه عالم بالمسموعات والمبصرات.

وكذا الإرادة، فإنهم متفقون على أنها ليست حقيقة في حقه تعالى.

فمنهم من قال: إنها فعله، ومنهم من قال: إنها علمه باشتمال الفعل على المصلحة، وهم متفقون على علمه باشتمال الفعل على المصلحة، وعلى أنه لا يفعل إلا ما علم أن فيه مصلحة.

فكأن القائلين هي فعله قولهم مثلُ قول الأولين؛ لأنَّه لا يفعل إلا ما فيه المصلحة، وهذا هو الإرادة عندهم، بل إنما أرادوا نفي الإرادة الحقيقية؛ لأنهم قالوا: ليس إلا الفعل، والأولون ينفونها، لما يلزم من التجسيم لو أثبتوا إرادة حقيقية حالّة فيه، فالخلاف إذاً مثل الأول، في أمر لغوي.

وكذا قول بعضهم: إن ذوات العالم ثابتة في الأزل، وهذا إنما هو خلاف في مجرد الاصطلاح؛ لأنَّ الذات عندهم هي ما يصح أن تُعلم، ويخبر عنها.

والذين ينفون ذلك يقولون: إن ذوات العالم معلومة في الأزل.

وكل الفريقين يقولون: إنها غير موجودة لا في الأزل ولا في القدم، إلا أن الأولين يقولون: ثابتة في الأزل، والمقصد ثبوت الذاتية للذات قبل وجودها بمعنى الحكم لها بالذات، والفريق الثاني لا يثبتون الذات إلا للموجود، فالخلاف إذاً في مجرد الاصطلاح؛ لأنهم قد اتفقوا على أنها معدومة في الأزل، وأنها معلومة في الأزل، وهو معنى الثبوت.

وكذا إثبات بعضهم الصفة الأخص لله، وأنها اقتضت له الصفات الأربع، القادرية، والعالمية، والحيية، والوجودية.

وذلك أن الذوات لما اشتركت في التسمية بالذاتية ذات الجسم، وذات العرض، والجوهر -عند من قال به- وذات الباري جلّ وعلا، فلا بد من

اختصاص كل ذات بها تتميز به عن سائر الذوات، كاختصاص الجسم بالتحيز، والعرض بعدم استقلاله بنفسه، وأنه لا بد له من شبح يحل فيه، وذات الباري تعالى بكونه واجب الوجود، مع أن الذين لا يقولون بالصفة الأخص يثبتون له هذه الصفة، وأنه مختص بها، فقد وافقوا الأولين في المعنى.

هذا، وإن كانت صفات الله الذاتية كلها صفة أخص، إلا أن الأولى واضحة، وفي الباقيات غموض.

وأما أنها اقتضت له الصفات الأربع فمعناه أن بينها وبين الصفات الأربع تلازماً، وهو معنى الاقتضاء، وقد يشكل عليهم اقتضاؤها في الصفة الوجودية؛ لأنها الصفة الأخص كما قدمنا، فكأنها صفةٌ خامسةٌ عندهم، وليس لهم عليها دليل، والذين ينفون الصفة الأخص يثبتون اقتضاء هذه الصفة للصفات الأخرى في المعنى، وكذا قول بعضهم: إن صفات الله أمور زائدة على ذاته.

والبعض الآخر يقولون: صفاته ذاته، فالكل مجمعون على أن ليس لله آلة يعلم بها، أو يقدر بها، أو يصير بها حياً، أو غير ذلك من الأعراض،؛ لأنَّ الأعراض لا تحل إلا في جسم، فيلزم التشبيه.

وإنما أراد الذين قالوا: صفات الله أمور زائدة على ذاته ثبوت القدرة، وثبوت العلم، والحياة، ونحوها، فالثبوت عندهم هو الصفة.

والذين يقولون: صفات الله ذاته لا ينكرون ثبوت قدرة الله، وعلمه، وكذا سائرها، إلا أنهم لا يسمون الثبوت صفة، والصفة عندهم هي العرض، والعرض ممتنع على الله، والأولون لا يثبتونه كما مرّ، فالخلاف إذاً في مجرد الاصطلاح والتسمية كما أوضحنا.

وأما قولهم: لا شيء ولا لا شيء، فإنما أرادوا أن الشيء هو الذات، والثبوت ليس بذات، لأن الذات الجسم والعرض، وذات الباري، والجوهر -عند من أثبته- فلا يقال فيه شيء، وليس بعدم حتى يقال: لا شيء، فليس فيه تناقض كما لا يخفى.

هذا وأما قولهم هم والمعتزلة: إن ذوات العالم ثابتة في الأزل ثابتة غير موجودة، وفي الأزل، لا في القدم، فإنما يريدون ثبوت الذاتية للذات.

فالجسم مثلاً ذات يتعلق به نوعان: الحكم في نفس الأمر بذاتيته، والوجود.

فالحكم في نفس الأمر، والواقع بذاتيته ثابت في الأزل، لا في الوجود فإنما يتعلق به متى وجد، والأزل يشمل الماضي، والحاضر، والمستقبل، وهو الدوام، بخلاف القدم، فهو وقت مخصوص له أول، وآخر، ويعبر به عن الذي لا أول له في اصطلاح المتكلمين.

وإنما ألجأهم إلى ذلك أن الفلاسفة قالوا: لا يصح أن تتعلق القدرة، والعلم بالمعدوم، وإنما يتعلقان بالموجود، فيلزم أن تكون أصول العالم، أو العالم قديمة، لتتعلق القدرة، والعلم بهما، كالمماثلة، والمخالفة، فإن المماثلة لا تكون إلا بين شيئين، وكذا المخالفة.

والقدرة والعلم كذلك، لا يكونان إلا بين قادر ومقدور، وعالم ومعلوم، وأن تعلق القدرة بالمعدوم محال، فأجابوا بأن ذوات العالم ثابتة في الأزل، ثابتة دائماً، فلم تتعلق القدرة، والعلم بالمعدوم، أو بالعدم، بل بالثبوت، أو بالثابت، فلا يلزم أن يكون العالم، أو أصوله موجودة في الأزل، هذا أقرب ما يحمل كلامهم عليه، وما يفهمه من تطلّع على مناقشتهم مع الفلاسفة.

ويمكن أن يجاب على الجميع بأن القدرة لا تتعلق إلا بالمعدوم، لا بالثابت، ولا بالموجود.

أما على كلام أصحابنا فإن القدرة تعلقت بإيجاد الذوات، والإيجاد معدوم، لا بثبوت الذاتية لها على فرض تسليم قولهم.

وأما على الفلاسفة: فإن القدرة تعلقت بتكثير الذوات، أو بتغيير حالها من حال إلى حال، كتغيير الجماد إلى الحيوانية، والتغيير والتكثير معدومان.

وكذا قدرتنا تعلّقت بقيامنا، وقعودنا، وهما معدومان؛ لأنَّ القدرة لم تؤثر في غير ما ذكرنا.

بل المحال تعلق القدرة بالموجود، لأنَّه من تحصيل الحاصل، وتحصيل الحاصل محال.

وأما العلم فمتعلق بالموجود والمعدوم، أما على كلام أصحابنا فإنه يتعلق بالذوات الحاضرة، وبإيجاد ما أخبرنا به القرآن أنه سيحصل، وأما على كلام الفلاسفة؛ فلأنا نعلم بما قد مضى من أفعالنا في المدة القريبة، وقد عدمت، وبما هو حاضر من الأشياء الموجودة، فقد تعلق العلم بالموجود، والمعدوم.

وأعظم الخلاف في الإرادة عند من أثبتها حقيقة، وأن الله يخلقها مع خلق المراد، وأنها لا في محل، وأنها غير مرادة في نفسها.

وهو قابل للتأويل أيضاً؛ لأنَّه لا يلزم منه التشبيه؛ لأنهم لا يقولون إنها حالَّةٌ في الله، وأعظم ما يلزمهم القول بالمحال، وهو عرض لا في محل.

وأما إيجاد الإرادة لا بإرادة فإنما المراد إيجادها بغير إرادة حقيقية، وأما أن الله أوجدها وهو عالم بأن الحكمة والمصلحة في إيجادها، فلا ينفون ذلك، فلا يلزمهم العبث،؛ لأنَّ العلم بأن الحكمة في خلقها ينفي العبث، وإلا لزمنا مثلهم في كل مخلوقاته تعالى: لأنا ننفي الإرادة الحقيقية، وإنما نقول: إنه خلق كل المخلوقات وهو عالم بأن الحكمة في خلقها.

هذا، وقد يجاب على الذين يقولون بأن لله إرادةً يخلقها عرض لا في محل، يخلقها عند خلق المراد بجوابين: الأول: أن ليس لهم دليل على ما يدَّعونه، وكل دعوى بلا دليل فهي عاطلة باطلة.

والجواب الثاني: أنه إذا أمكن إيجاد إرادات على عدد المخلوقات بدون إرادة، فكذا يجوز ويمكن خلق المخلوقات كلها بغير إرادة، والفرق تَحَكُّم.

وكذا من جوز اللوح، والكرسي، والعرش، والصراط حقيقة، فإنهم لا يقولون: إن الله على العرش، ولا على الكرسي، ولا أنه محتاج إلى اللوح، ولا أن في الصراط مشقة على المؤمنين، وإنما يجوزون أن يخلقها الله لحكمة يعلمها، ولا يلزم أن نعلم وجه الحكمة في كل فرد من مخلوقاته تعالى، وإنما يلزمنا أن نعلم أن الله لا يخلق إلا ما فيه الحكمة والمصلحة، وأن ننفي عنه الحاجة والعبث، فإذا جهلنا وجه الحكمة في بعض المخلوقات أرجعناه إلى هذه القاعدة الكلية، ألا ترى أن المساجد تسمى بيوت الله، ولا يلزم أن يكون حالاً فيها، ولم يلزم التشبيه من وضع المساجد، فالكل مجمعون على نفي التشبيه، ونفي الحاجة، والعبث، ولا بين ما جوزوه وبين أي هذه الثلاثة أي تلازم، أي لا يلزم التشبيه، ولا الحاجة، ولا العبث، مع أنهم إنما جوزوا ولم يثبتوا، وكلما ذُكر الصراط في القرآن فهو مجاز عندهم، وكذا العرش إذا ذُكر معه الاستواء.

هذا وقد يُشْكِل على بعض الطلبة مسألتان:

أحدهما: قول بعض أصحابنا أن مقدور بين قادرين محال.

الثانية: قول بعضهم أن العقل العلوم العشرة.

أما الأولى: فليس المراد أنه لا يمكن اشتراك اثنين أو أكثر في حمل شيء، أو وضعه، أو تحويله من مكان إلى مكان، أو نحو ذلك، بل المراد أنه لا يمكن أن يكون الفعل كله لزيد، ويكون كله لعمر؛ لأنه إذا كان لزيد فليس لعمر، والعكس، وهذا جواب على من قال: إن أفعال العبيد من الله، فاحتج عليهم أصحابنا بأدلة منها:

أن الله نسب أفعال العبيد إليهم في عدة مواضع من القرآن، فأجابوا علينا بأنها من الله ومنا، فأجاب عليهم بعض أصحابنا بأن مقدوراً بين قادرين محال أي على ما شرحنا سابقاً، وأنه لو أمكن أن تتعلق قدرتهما به وجوداً لأمكن أن تتعلقا به وجوداً وعدما، بأن يريد أحدهما وجوده، ويريد الآخر أن لا يوجد، فيكون موجوداً معدوماً في حالة واحدة، وهذا محال واضح.

الثانية: قول بعضهم: إن العقل مجموع العلوم العشرة، وليس المراد أنها هي نفس العقل، بل المراد أنها علامة له، فمن كملت فيه فقد كمل عقله، لكن يرد عليهم أنه لا يحتاج إلى هذا التعداد؛ لأنهم يقولون: لا يعرف الثاني إلا من عرف الأول، ولا يعرف الثالث إلا من عرف الأولين، وهكذا إلى العاشر، فكان يكفيهم أن يذكروا العاشر فقط، ولا يحتاج إلى التسعة، ولعلهم يريدون تبيين مقدار التمييز، والله أعلم. وقد أوضحنا هذه الإشكالات التي قد تشتبه على بعض الطلبة، ويضطربون فيها، وربما يتوهم بعضهم أن ثمة خلافاً في الأصول وليس كذلك، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

[بحث على احتجاجه على وجوب النظر في كتاب ينابيع النصيحة]

حاشية على وجوب النظر في كتاب ينابيع النصيحة صفحة (٢٣):

على احتجاجه على وجوب النظر بأن العلم بالثواب والعقاب واجب، ثم احتج على وجوبه بكونه لطفاً، واللطف هو: ما يكون العبد معه أقرب إلى القيام بما كُلِّفَ به. الحمد لله:

قوله: يقال المقرب من الواجب لا يجب، وإنما الواجب الذي لا يتم الواجب إلا به فيجب كوجوبه، ولعل المؤلف أراد أنه إذا أتانا رجل وقال: أنا رسول من الذي خلقكم ورزقكم وخلق الكون كله بشير لمن استجاب لما أرسلني به بالخير الدائم الذي لا يساوى، ولا يماثل، ونذير لمن أعرض عن دعوتي بالشر الذي لا يماثل ولا يساوى، فإنه يجب النظر في دعوته لدفع الضرر إن كان صادقاً؛ لأنَّ دفع الضرر واجب عقلاً، ولا يتم إلا بالنظر، أو الاستجابة له من دون نظر، وهي قبيحة؛ لأنَّه يحتمل أن يكون كاذباً، وتصديق الكاذب قبيح، ولا يتم معرفة الكاذب من الصادق إلا بالنظر.

هذا أحسن ما يمكن من توجيه كلامه، وهو مما لا يتم الواجب إلا به، وهو دليل قوي سيما إذا كان الرسول من بيت الشرف والمجد، موصوفاً بصفات الكمال من الصدق، والأمانة، ورجاحة العقل، ونحوها، لكنه عبر عنه باللطف، وأن اللطف هو: المقرب وهو ليس بواجب، ثم شرحه من بعد بما يفيد نحو هذا، فحصل الالتباس على بعض الطلبة، فأردنا توضيحه.

❁❁❁❁❁

خاتمة

٥٤-يـــا رب إنِّي أراني بعـــدُ مـــرتَحِلاً   فاجعل رحـيلي إلى الجنـاتِ يـا صَـمَدُ

٥٥-في ظل عرشك يومَ الحشْرُ مـزدحمٌ   مســجلاً في ســجلاتِ الألَى سَــعِدُوا

٥٦-في زمـرة المصــطفى طــه وعترتــه   في يــوم لا والــدٌ يُجْــدي ولا ولَــدُ

٥٧-صــلَّى الإلــهُ عــلى طــه وعترتــه   والحمــد لله حمــداً مــا لــه عــددُ

وهذا آخر ما تيسّر زبره، وبهذا القدر نكتفي.

ونسأل الله أن ينفع به إخواننا المؤمنين، وأن يجعله عملا خالصاً لوجهه الكريم، مذخوراً ليوم الدين.

ونرجو من إخواننا المؤمنين أن لا يتركونا من صالح الدعاء.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وحرر شهر ربيع الآخر سنة ١٤٣٠ للهجرة.

تم بحمد الله

فهرس المواضيع

فهرس المواضيع...١٦٧